



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون - تيارت -



كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسويق

قسم علوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

تخصص: محاسبة وجباية

موسومة بعنوان:

رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

تحت إشراف:

الدكتور شريف محمد

من إعداد الطلبة:

- بوعلوي سعاد

- بن داود فضيلة

نوقشت وأجيزت علينا بتاريخ: 2025/06/19

لجنة المناقشة:

الصفة	الرتبة	الاسم واللقب
رئيسا	أستاذ محاضر - أ -	عابد علي
مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر - أ -	شريف محمد
عضو ومناقشا	أستاذ محاضر - أ -	جمال صحراوي

الموسم الجامعي: 2024 - 2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شَكْرُ وَعِرْفَانٌ

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات،

وبفضلة و توفيقه أنجزنا هذه المذكرة المتواضعة،

نتقدّه بخالص الشكر وعظيم الامتنان

إلى كل من ساهم من قربى أو بعيد في إنجاز هذا المذكرة،

أخص بالشكر والتقدير أستاذنا الفاضل الدكتور شريف محمد

الذى لم يبذل علينا بتوجيهاته السديدة، وننانعه القيمة، وتشجيعه المستمر

طيلة فترة البحث، فله منا جزيل الشكر والعرفان،

وإلى كل أفراد العائلة الحrimة الذين كانوا العضن والدعما، الكلمة الطيبة

واليد التي تمتّد في وقت الحاجة، نبعث إليكم مدحتنا وامتناننا لكم جميعاً هنا

هذا الإهداء عزيزون وفاء لا تفيه المروفة.

ولا يفوتنا أن نشكر كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسويق،

وكل من ساهم في تكويننا الأكاديمي خلال سنوات الدراسة:

وأخيراً، شكرنا موصول إلى أصدقائنا وزملائنا الذين شاركونا هذه الرحلة بكل

ما فيها من تعب وجهد وأمل.

جزاكم الله خيراً، وباركه فيكم جميعاً.

إهداء

إلى التي تعبتني وربته وسهرتني الليليات، إلى التي تألمتني لأجل راحتبي،
إلى أحبب من في الوجود بعد الله ورسوله "أممي العربية" ...
إلى الذي حرس حياته من أجل تربيتي وتعليمي،
"أبي الغالي" رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه ...
إلى من ساندوني بالكلمة الطيبة والدمع الصادق ...
إلى إخوتي، وأختي، وزملائي الذين كانوا خير رفيق لي،
أهدي إليكم ثمرة جهدي، فأنتم النور الذي أضاء طريقني ...
وإلى أستاذي الفاضل الدكتور "هريقة محمد" الذي كان لي نعم المشرف
والموجه، وذو الفضل بعد الله في توجيهي ودعمي علمياً وفكرياً خلال هذه الرحلة،
أرجي لكتاب الشكر والتقدير على ما بذله من جهد
واما تمتنني به من نسم وتجبيه، فذلك مني اسمى عباراته الامتنان والاحترام؛

سعادة

إِهْدَاءٌ

إِلَى مَنْ كَانَتْ لَا تَرَالْ نَبْعَ الْعَذَابِ، وَسَنَدُ الْحَيَاةِ، وَدَفَقُ الْأَيَّامِ ...

إِلَى أُمِّي الْعَبِيبَةِ، الَّتِي عَلَمَتْنِي الصَّبَرَ حِينَ عَزَّ الصَّبَرُ، وَغَمَرَتْنِي بِدُعَائِهَا حِلَاماً خَاقَتْهُ
بِي السُّبُلِ، أَهْدَيْتُهُ ثُمَرَةَ جَهَنَّمَ وَدَمَعَ سَعِيَّيِّ، فَمَمَّا كَتَبْتُ لَنْ أَوْفِيَكَ مَقْلَهُ:

لَقَدْ عَلَمَتْنِي الْكَفَافُ وَالْكَرَامَةُ بِعَزَّلَهُ، وَالرِّخَا بِدَكَّمَتَكَ:

إِلَى مَنْ كَانَ أَوْلَ الْمُعَلِّمِينَ، وَسَنَدِيَّ مِنْذَ بَدا يَاتِيَّ ...

إِلَى أَبِيِّ الْعَزِيزِ، حَفَظَكَ اللَّهُ وَرَعَالَهُ، فَقَدْ كَانَتِ النُّورُ الَّذِي أَنَارَ لِي طَرِيقَ الْحَيَاةِ،
وَالدَّمَاءُ الَّذِي رَأَفَقَنِي فِي كُلِّ خَطُوةٍ.

وَإِلَى كُلِّ أَفْرَادِ عَائِلَتِي الْكَرِيمَةِ الَّذِينَ كَانُوا الدُّخْنَ وَالدَّمَاءَ، الْحَلَمةَ الطَّيِّبَةَ وَالْيَدَ
الَّتِي تَمَدَّ فِي وَقْتِ الْحَاجَةِ، أَبْعَثْتُهُ إِلَيْكُمْ مَعْبُوتِي وَامْتَنَانِي فَلَكُمْ جَمِيعاً مِنِّي هَذَا
الإِهْدَاءُ عَرَبُونَ وَمَا لَا تَفْهِيَ الْمَرْوُفُ.

إِلَى إِخْوَتِي الْأَعْزَاءِ رَفِيقَيِ الدُّرُّبِ، وَسَنَدِيَّ فِي الدُّنْيَا، شَكَرًا لِجَوَادِكُمْ وَلِصَبْرِكُمْ
وَلِمَوَاقِفِكُمُ الَّتِي كَانَتِ النُّورُ فِي عَتمَةِ أَيَّامِ:

إِلَى كُلِّ أَسَاتِذَةِ كُلِّيَّةِ الْعِلُومِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ التِّجَارِيَّةِ وَعِلْمِيِّ التَّسْبِيرِ وَإِلَى كُلِّ الْأَحْدَادِ ...

فَضْلَةٌ

رهانات الجبائية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

فهرس المحتويات:

الصفحة	العنوان
	شكر وعرفان
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	المقدمة
الفصل الأول: الجبائية المحلية ومدى تأثير أسعار البترول عليها	
3	المبحث الأول: ماهية الجبائية المحلية
3	المطلب الأول: مدخل إلى الجبائية المحلية ومصادر الإيرادات
8	المطلب الثاني: خصائص الجبائية المحلية مقارنة بالجبائية الوطنية
11	المبحث الثاني: فعالية التحصيل الجبائي المحلي
11	المطلب الأول: مفهوم التحصيل الجبائي والعوامل المؤثرة عليه
18	المطلب الثاني: إشكاليات وضع التحصيل الجبائي في الجزائر
23	المبحث الثالث: الريع البترولي
23	المطلب الأول: ماهية الريع البترولي
26	المطلب الثاني: تأثيرات تغير الريع البترولي
الفصل الثاني: استجابة الجبائية المحلية لتغيرات أسعار البترول	
35	المبحث الأول: العلاقة بين الجبائية المحلية والعوائد البترولية
35	المطلب الأول: تأثير العوائد البترولية على أساسيات الجبائية في الجزائر
43	المطلب الثاني: تأثير تقلب أسعار البترول على ميزانيات الجماعات المحلية
48	المبحث الثاني: تحليل تأثير البترول على ميزانيات الجماعات المحلية
48	المطلب الأول: تطورات أسعار البترول (2000-2024)
51	المطلب الثاني: التحصيل الجبائي (IRG-TVA) لإجمالي (2000-2024)
55	المبحث الثالث: دراسة قياسية لتحليل أثر فعالية التحصيل وأسعار البترول على ناتج الجبائية المحلية

رهانات الجبائية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

55	المطلب الأول: استراتيجيات التحصيل الجبائي المحلي
58	المطلب الثاني: نحو استقلالية مالية أكبر للجماعات المحلية
	الدراسة القياسية
87	الخاتمة
90	المصادر والمراجع
95	الملخص

رهانات الجبائية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
14	الجدول رقم (1-1) : مقارنة بين خصائص الجبائية المحلية والجبائية الوطنية	1-1
14	مزايا ونفائص الضريبة الوحيدة	2-1
19	مزايا ونفائص الضرائب المتعددة	3-1
22	آثار جائحة فيروس كورونا(كوفيد-19) على التحصيل الجبائي (بالدينار)	4-1
22	نسبة مساهمة الضرائب في الموازنة العامة للدولة.	5-1
25	حجم بواقي التحصيل الضريبي (بالدينار) في 2019/12/31.	6-1
36	تصنيف النفط الخام على أساس الكثافة API والمحتوى الكبريتي	7-1
39	حجم الناتج الداخلي الخام إلى الجبائية البترولية (2014-2022)	1-2
41	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2017-2023)	2-2
45	حجم الإنفاق الحكومي إلى الجبائية البترولية (2001-2011)	3-2
49	يوضح تطور النفقات والإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2023)	4-2
52	تطورات حجم التحصيل لولاية تيارت مع أسعار البترول خلال الفترة (2000-2024)	5-2
54	التحصيل الجبائي (IRG-TVA) لإجمالي (2000-2024)	6-2
59	توزيع الرسم على النشاط المهني	8-2
60	مبالغ رسوم التطهير في الجزائر	9-2
63	توزيع ملفات التهرب الضريبي وفقاً لطبيعة النشاط خلال 2015-2018	10-2
64	إحصائيات الرقابة الجبائية في الجزائر لولاية تيارت خلال الفترة 2017-2024	11-2
75	اختبار الاستقرارية حسب ADF	1-3
78	نموذج الاجل الطويل	2-3
79	نموذج الاجل القصير	3-3
80	اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء	4-3
81	اختبار تجانس التباين	5-3
82	اختبار مدى ملائمة صحة الشكل الدالي	6-3

رهانات الجبائية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
13	تصنيف العوامل المؤثرة على التحصيل الجبائي	1-1
37	نسبة الجبائية البترولية إلى الناتج الداخلي الخام	1-2
40	تطور مناصب العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2-2
42	تطور نسبة الجبائية البترولية إلى الإنفاق الحكومي	3-2
51	تطورات أسعار البترول خلال الفترة (2024-2000)	4-2
77	اختبار الابطاء المثلث	1-3
82	اختبار التوزيع الطبيعي	2-3
83	اختبار الاستقرار الهيكلي	3-3
84	اختبار الاداء التنبؤي	4-3

رهانات الجبائية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

تعد الجبائية المحلية من أهم الأدوات المالية التي تستند إليها الجماعات الإقليمية في تمويل نشاطاتها وتحقيق التنمية على المستوى المحلي، فهي تعكس مدى نجاعة السلطات المحلية في تعبئة الموارد المتاحة، وترتبط بشكل مباشر بقدرات التسيير المالي والإداري، كما تبرز كآلية حيوية لترسيخ الالامركزية المالية وتعزيز استقلالية القرار المحلي.

ورغم الإطار القانوني والمؤسساسي الذي يفترض أن يدعم هذا النوع من الجبائية في الجزائر، إلا أن الواقع يكشف عن محدودية واضحة في حجم الإيرادات الجبائية المحلية، وضعف فعالية التحصيل، ما يجعل أغلب الجماعات المحلية تعتمد بشكل كبير على التحويلات المالية من الدولة المركزية، وتطرح هذه المسألة بحدة أكبر في ظل الظروف الاقتصادية غير المستقرة، لاسيما مع ما تشهده أسعار البترول من تقلبات مستمرة على الساحة الدولية.

كما إن الطبيعة الريعية للاقتصاد الوطني، والاعتماد الكبير على مداخيل البترول، انعكasa بصفة مباشرة وغير مباشرة على أداء الجماعات المحلية، فكلما انخفضت أسعار البترول تقلصت المداخيل العمومية، ما أدى إلى الضغط على ميزانية الدولة وبالتالي تقليص حجم الإنفاق والتحويلات الموجهة للجماعات الإقليمية، هذا الواقع يبرز الحاجة الملحة إلى تفعيل الجبائية المحلية كخيار استراتيجي بديل يعزز من الموارد الذاتية، ويقلص من هشاشة المالية المحلية تجاه التقلبات الظرفية لأسوق الطاقة.

إن استجابة الجبائية المحلية لمثل هذه التغيرات تتطلب تكييفاً في أساليب التسيير، ورفعاً لمستوى فعالية التحصيل الجبائي، إلى جانب إصلاحات عميقة في البنية القانونية والتنظيمية، من أجل ترسيخ مبدأ العدالة الجبائية وتحقيق مردودية مالية مستدامة، كما أن تحسين مستوى التنسيق بين مختلف الفاعلين المحليين، وتوفير قاعدة بيانات دقيقة ومحينة، يعد من الشروط الأساسية لتحسين تعبئة الموارد المحلية ومواكبة التحديات الاقتصادية الوطنية والدولية.

وتأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على هذه الرهانات، من خلال معالجة العلاقة بين الجبائية المحلية والتقلبات الاقتصادية، خصوصاً في ظل تذبذب أسعار البترول ومحاولة فهم طبيعة تأثير هذه التغيرات على مداخيل الجماعات المحلية، ومدى قدرة هذه الأخيرة على مواجهة التحديات المرتبطة بها في ظل بيئة مالية واقتصادية متغيرة.

رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

الإشكالية:

في ظل التذبذب المستمر الذي تعرفه أسعار البترول في الأسواق العالمية، وما لذلك من انعكاسات مباشرة على المالية العمومية في الجزائر، أصبحت مسألة تعزيز الموارد الجبائية المحلية ضرورة ملحة لضمان استمرارية تسيير الجماعات المحلية واستقلاليتها، غير أن واقع الجباية المحلية لا يزال يطرح تحديات كبيرة، خاصة فيما يتعلق بضعف فعالية التحصيل وتباطؤ القدرات الجبائية بين مختلف البلديات، وعليه فإن الإشكالية التي يسعى هذا البحث لمعالجتها تتمثل في:

إلى أي مدى تؤثر تقلبات أسعار البترول على مردودية الجباية المحلية في الجزائر؟ وما حدود استجابة هذه الأخيرة لرهانات الفعالية في ظل هذه المتغيرات الاقتصادية؟

الأسئلة الفرعية:

- ما طبيعة العلاقة بين الجباية المحلية والمالية العامة للدولة؟
- كيف توزع مصادر الجباية المحلية، وما مدى مساهمتها في تمويل الجماعات المحلية؟
- ما مدى فعالية آليات تحصيل الجباية المحلية على مستوى الجماعات الإقليمية؟
- كيف تؤثر تقلبات أسعار البترول على التحويلات المالية من الدولة إلى الجماعات المحلية؟
- ما هي أبرز العوائق التي تواجه تحسين مردودية الجباية المحلية؟
- ما هي السبل الكفيلة بتعزيز فعالية الجباية المحلية في ظل بيئة اقتصادية متغيرة؟

الفرضيات:

- تتأثر مردودية الجباية المحلية في الجزائر بشكل غير مباشر بتقلبات أسعار البترول، وذلك من خلال حجم التحويلات المالية التي تخصصها الدولة للجماعات المحلية، مما ينعكس على حجم ونوعية الخدمات المحلية؛
- تعاني آليات تحصيل الجباية المحلية من ضعف في الفعالية نتيجة جملة من العوامل، منها محدودية الكفاءات البشرية، غياب قواعد بيانات دقيقة، وضعف التنسيق بين مختلف المصالح المعنية؛

رهانات الجبائية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

- لا تزال الجبائية المحلية عاجزة عن تعويض النقص الحاصل في الموارد الناتج عن انخفاض أسعار البترول، بسبب اعتمادها على رسوم غير ديناميكية وضعف القدرة الجبائية الفعلية للعديد من الجماعات؛
- التحسين الفعلي لمرونة الجبائية المحلية ممكن، لكنه مشروط بإصلاحات تنظيمية وتشريعية، وبالاعتماد على آليات تحفيزية ولامركنزية مالية أوسع.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

- اهتماماً الشخصي بمجال المالية العامة وبشكل خاص الجبائية المحلية باعتبارها أداة حيوية لتحقيق التوازن المالي المحلي وتعزيز اللامركزية؛
- الرغبة في تعميق الفهم حول التحديات التي تواجه الجماعات المحلية في ظل التغيرات الاقتصادية، خاصة في ما يتعلق بتبني الموارد الذاتية؛
- تطلعنا إلى تقديم مساهمة علمية توأكِّد النقاشات الجارية حول الإصلاح الجبائي وتحسين حماقة المالية المحلية؛
- اكتساب خبرة بحثية معمقة في موضوع راهني يتقاطع مع عدة تخصصات كالمالية، الاقتصاد، القانون العام، وتسيير الجماعات الإقليمية.

الأسباب الموضوعية:

- أهمية الجبائية المحلية في تمويل التنمية المحلية، خاصة مع تزايد الضغوط على ميزانية الدولة بسبب تقلبات أسعار البترول؛
- الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري الذي يجعل من المالية المحلية عرضة للتذبذب، ويبرز الحاجة إلى إيجاد بدائل تمويلية مستقرة؛
- ضعف فعالية تحصيل الجبائية المحلية في الكثير من البلديات، ما يعوق تحقيق التنمية المحلية و يؤدي إلى تزايد التبعية للمركز؛
- التحولات الاقتصادية والمالية التي تعرفها الجزائر وضرورة مواكبتها بإصلاحات جبائية مدرستة تستند إلى تشخيص دقيق وموضوعي لواقع الجبائية المحلية؛

رهانات الجبائية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

- قلة الدراسات الميدانية المتخصصة في العلاقة بين الجبائية المحلية وأسعار البترول، مما يمنحك الموضوع بعدها علمياً جديراً بالبحث والتعقب.

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية خاصة بالنظر إلى السياق الاقتصادي الذي تمر به الجزائر، والمتسنم بتذبذب أسعار البترول وما يترب عن ذلك من انعكاسات مباشرة على المالية العمومية، وعلى قدرات الجماعات المحلية في تسيير شؤونها، فمن جهة تبرز الجبائية المحلية كأداة أساسية لتعزيز الموارد الذاتية للجماعات الإقليمية وتقوية استقلاليتها المالية، ومن جهة أخرى يكشف الواقع عن محدودية في فعالية التحصيل وارتباط وثيق بين مداخل البلديات والتحويلات المركزية الممولة أساساً من عائدات المحروقات.

ومن هذا المنطلق تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على العلاقة بين فعالية الجبائية المحلية وتقلبات أسعار البترول، بما يسمح بفهم أعمق لمواطن الخلل واقتراح مداخل لتحسين مردودية النظام الجبائي المحلي في إطار السعي إلى تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الجبائية المحلية في الجزائر، من حيث مصادرها وطرق تحصيلها ومدى مساهمتها الفعلية في تمويل الجماعات المحلية، وذلك في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة التي تفرضها تقلبات أسعار البترول، كما تسعى إلى تحليل العلاقة القائمة بين فعالية التحصيل الجبائي المحلي وتذبذب الموارد البترولية التي تشكل العمود الفقري لمالية الدولة، ويراد من خلال هذه الدراسة إبراز مواطن القوة والضعف في المنظومة الجبائية المحلية، واستكشاف مدى قدرتها على التكيف مع الأزمات المالية، إلى جانب تقديم بعض التوصيات التي قد تسهم في تحسين مردودية الجبائية وتعزيز استقلالية الجماعات المحلية على المدى المتوسط والبعيد.

حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** مديرية الضرائب لولاية تيaret.

- **الحدود الزمنية:** خلال السنة الدراسية 2024 - 2025.

رهانات الجبائية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

منهج الدراسة:

تتبّنى هذه الدراسة منهجاً تحليلياً وتوصيفياً يعتمد على الجمع بين الطرق الكمية والنوعية لفهم واقع الجبائية المحلية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول، بحيث يقوم المنهج التحليلي على دراسة البيانات والإحصائيات المالية المتعلقة بالجبائية المحلية وتحويلات الدولة، بالإضافة إلى مراجعة الوثائق القانونية والتنظيمية التي تنظم الجبائية المحلية، أما المنهج الوصفي فيهدف إلى تقديم صورة واضحة وشاملة عن هيكلة الجبائية المحلية وآليات التحصيل المعتمدة وذلك من خلال دراسة حالة الجماعات المحلية لولاية تيارت وتحليل مدى فعالية تطبيق هذه الآليات، كما تستفيد الدراسة من مراجعة الأدبيات النظرية والدراسات السابقة ذات الصلة لتأطير البحث في سياقه العلمي، هذه المقاربة المتكاملة تمكن من تحليل تأثير تقلبات أسعار البترول على الموارد المالية المحلية، وتقديم توصيات مبنية على نتائج ملموسة تسهم في تطوير النظام الجبائي المحلي.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

دراسة علي عباس إبراهيم ومنال حسيني، (2018) تحت عنوان "واقع وآفاق الجبائية المحلية في الجزائر"، مذكورة مقدمة لنيل شهادة الماستر، استهدفت الدراسة تشخيص وتحليل واقع الجبائية المحلية في الجزائر ، والبحث في إمكانية تطويرها والارتقاء بها إلى مستوى ذو فاعلية أفضل، لتتوصل إلى أن الجبائية المحلية تمثل المحرك القاعدي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الجماعات الإقليمية، فهي تشكل الحصة الأكبر من مجموع مواردها المالية، غير أن هذه الأخيرة تواجه عدة تحديات وصعوبات في تعبئتها تلك الموارد الجبائية، مما يعيق تأدية مهامها بصفة متوازنة ومتکاملة، وهو الشيء الذي أدى إلى إدخال إصلاحات دورية عليها والبحث الدائم والمستمر في كيفية تطويرها لغرض تعزيز مالية الجماعات الإقليمية بالشكل الذي ينعكس على مستوى فاعليتها وكفاءتها.

الدراسة الثانية:

دراسة سلام عبد الرزاق وبصاشي هدى (2020)، تحت عنوان "أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري" ، تهدف الدراسة إلى معرفة أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال التطرق لبعض الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة وكذلك الآثار المرتبطة عنها، كما لا ننسى أهم

رهانات الجبائية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

القطاعات التي يجب دعمها والتركيز عليها لمواجهة هذه الازمة، بحيث لاحظنا بان المتغيرات الاقتصادية ترتبط بشكل كبير بأسعار البترول سواء بالارتفاع او الانخفاض اي أن هناك علاقة طردية بينهما، ما يعني أن تقلب أسعار النفط بالانخفاض يترك أثر سلبي على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، فمن خلال هذه الدراسة توصلنا الى أن العوامل التي أدت الى انخفاض الاسعار تتعلق بأسباب اقتصادية واخرى سياسية، والدول المصدرة هي أكبر الخاسرين جراء هذا الانخفاض، والجزائر من بين هذه الدول اذ يعتمد بشكل شبه كامل على عوائد المحروقات.

الدراسة الثالثة:

دراسة عمر غزازي ورانيا إدير (2019)، تحت عنوان "إشكالية تمويل الجماعات المحلية في الجزائر"، هدفت هذه الدراسة إلى أن الجماعات المحلية تعتبر كامتداد لسلطة الدولة على المستوى المحلي، وأسلوب من أساليب الإدارة المحلية في سبيل إرساء التعاون بين جهود السلطات المركزية والإقليمية لتحقيق التنمية المحلية في مختلف المجتمعات. والجزائر من بين الدول التي اتجهت نحو تحقيق المركزية الإدارية بين الهيئات الحكومية والإقليمية، من خلال إشانتها للجماعات المحلية المتمثلة في الولاية والبلدية، قصد تحقيق التنمية على المستوى المحلي، إلا أن تعزيز دور هذه الهيئات المحلية لا يمكن تجسيده إلا بتوفير نظام تمويل محلي فعال من أجل بلوغ الأهداف المنشودة، فجاءت هذه الورقة البحثية لتسلط الضوء على المصادر التمويلية للجماعات المحلية في الجزائر وأهم التحديات التي تواجه تحصيلها، وأهم إجراءات إصلاح المالية المحلية.

الدراسة الرابعة:

دراسة عابد نصيرة و ولد عابد عمر (2020)، تحت عنوان "الجبائية المحلية ودورها في التنمية المحلية -دراسة حالة ولاية البليدة-", هدفت هذه الدراسة إلى أن الدولة تسعى منذ وجودها إلى إشباع الحاجات العامة وتحقيق النمو لكل أفراد المجتمع في جميع المجالات، ولكي تتمكن من تأدية هذه الوظيفة وجدت وسيلة تدعى الجبائية (الضرائب) والتي تهدف من ورائها إلى السير الحسن لكل مدخلاتها ومخرجاتها بالإضافة إلى أهداف أخرى، وتعدد وظائف الدولة يتعدد بتنوع وجهات النظر، وكلما زادت هذه الموارد زادت فعالية الجماعات المحلية وأمكنها من تلبية حاجات السكان المتزايدة مما يؤدي إلى

رهانات الجبائية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

ممارسة اختصاصها على الوجه الكامل. وعليه نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى توضيح أهمية الجبائية المحلية في تمويل الجماعات المحلية وتحقيق التنمية المحلية وذلك بدراسة حالة ولاية البليدة.

صعوبات الدراسة:

واجهت هذه الدراسة جملة من الصعوبات التي يمكن تصنيفها إلى صعوبات منهجية وأخرى ميدانية، فمن الناحية المنهجية تمثل الصعوبة الأساسية في ندرة الدراسات الأكاديمية التي تناولت العلاقة المباشرة بين فعالية الجبائية المحلية وتقلبات أسعار البترول في السياق الجزائري، مما تطلب جهداً مضاعفاً في تجميع المعطيات النظرية وربطها بالواقع المحلي، أما من الناحية الميدانية فقد تمثلت أبرز الصعوبات في محدودية توفر البيانات الدقيقة والمفصلة حول مداخلات الجبائية المحلية وأليات التحصيل على مستوى مديرية الضرائب لولاية تيارت، فضلاً عن صعوبة الوصول إلى بعض الوثائق الرسمية أو الإحصاءات المحدثة من طرف المديرية، بسبب الطابع الحساس أو البيروقراطي للمعلومة المالية، كما شكل غياب الشفافية وضعف التنسيق بين المصالح المالية المحلية والمركزية عائقاً إضافياً في تحليل فعالية النظام الجبائي المحلي بشكل شامل.

هيكل الدراسة:

الفصل الأول بعنوان الجبائية المحلية ومدى تأثير أسعار البترول عليها وينقسم إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تحت عنوان ماهية الجبائية المحلية يتضمن مدخل إلى الجبائية المحلية ومصادر الإيرادات، وكذلك خصائص الجبائية المحلية مقارنة بالجبائية الوطنية، أما المبحث الثاني بعنوان فعالية التحصيل الجبائي المحلي ويتضمن مفهوم التحصيل الجبائي والعوامل المؤثرة عليه من خلال تعريف التحصيل والفعالية وأليات التحصيل والعوامل التنظيمية والقانونية والبشرية وكذلك إشكاليات وضع التحصيل الجبائي في الجزائر، في حين أن المبحث الثالث فعنون بالريع البترولي ويتضمن كلاً من ماهية الريع البترولي وكذلك تأثيرات تغير الريع البترولي.

الفصل الثاني تحت عنوان استجابة الجبائية المحلية لتغيرات أسعار البترول وينقسم إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول بعنوان العلاقة بين الجبائية المحلية والعوائد البترولية والمتضمن تأثير العوائد البترولية على أساسيات الجبائية في الجزائر وكذلك تأثير تقلب أسعار البترول على ميزانيات الجماعات المحلية، في حين أن المبحث الثاني فعنون بتحليل تأثير البترول على ميزانيات الجماعات المحلية

رهانات الجبائية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

والمتضمن تطورات أسعار البترول خلال الفترة (2000-2024)، وكذلك التحصيل الجبائي – (IRG) (TVA) لإجمالي الفترة (2000-2024) ، في حين أن المبحث الثالث والمتمثل في دراسة قياسية لتحليل أثر فعالية التحصيل وأسعار البترول على ناتج الجبائية المحلية ويتضمن استراتيجيات التحصيل الجبائي المحلي وكذلك نحو استقلالية مالية أكبر للجماعات المحلية، كما بدراسة قياسية متضمنة لموضوع دراستنا.

الفصل الأول

الجباية المحلية ومدى تأثير

أسعار البترول عليها

تمهيد:

تعد الجبائية المحلية من أهم الأدوات المالية التي تعتمد عليها الجماعات المحلية في تمويل مشاريعها وتغطية نفقاتها، حيث تشمل مجموعة من الضرائب والرسوم التي تفرض على الأفراد والمؤسسات، ويهدف هذا النظام إلى تحقيق التنمية المحلية، تحسين البنية التحتية، وتقديم الخدمات العمومية بفعالية.

وفي الجزائر يعتمد تمويل الجماعات المحلية بشكل كبير على التحويلات المالية التي تقدمها الدولة، والتي تتأثر بشكل مباشر بعائدات البترول، نظراً لكون الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل أساسي على مداخيل المحروقات، فإن أي انخفاض في أسعار البترول يؤدي إلى تراجع الإيرادات الوطنية، مما ينعكس سلباً على الميزانية المخصصة للجماعات المحلية، هذا التأثير يظهر من خلال تقليل الدعم المالي، ضعف تنفيذ المشاريع التنموية، وزيادة العجز في تغطية الاحتياجات المحلية.

لذلك فإن تعزيز الجبائية المحلية يعد حللاً استراتيجياً لتقليل التبعية لمداخيل البترول، من خلال تحسين آليات التحصيل الضريبي، توسيع الوعاء الجبائي، وتشجيع الاستثمار المحلي لضمان موارد مالية مستدامة تمكن الجماعات المحلية من تحقيق استقلاليتها المالية ومواجهة التقلبات الاقتصادية.

وفي هذا السياق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، وهي كالتالي:

المبحث الأول: ماهية الجبائية المحلية

المبحث الثاني: فعالية التحصيل الجبائي المحلي

المبحث الثالث: ماهية الريع البترولي

المبحث الأول: ماهية الجباية المحلية

تكتسي الجباية المحلية أهمية خاصة في إطار اللامركزية المالية، حيث تمنح الجماعات المحلية استقلالية في تسيير شؤونها وفقاً لأولوياتها واحتياجاتها الخاصة، كما أن نجاح هذا النظام يعتمد على مدى كفاءة التحصيل، عدالة توزيع الأعباء الضريبية، ووعي المواطنين بأهمية المساهمة الجبائية في تحسين مستوى معيشتهم.

ورغم دورها الهام تواجه الجباية المحلية تحديات عديدة مثل ضعف التحصيل، نقص الموارد، واعتماد بعض الجماعات المحلية على التحويلات المالية من الدولة، مما يستدعي تعزيز هذا النظام من خلال إصلاحات جبائية فعالة، تهدف إلى تحسين مردوديته وضمان تمويل مستدام للتنمية المحلية.

المطلب الأول: مدخل إلى الجباية المحلية ومصادر الإيرادات

تعتبر الجباية المحلية بصفة عامة والضريبية بصفة خاصة من أقدم وأهم المصادر والإيرادات العامة وتعتبر عنصر أساسياً ومهماً في كل الأعمال والدراسات العلمية المالية وهذا لا يرجع لكونها إحدى أبرز الإيرادات العامة فقط ولكن لما لها من أهمية الدور الذي تؤديه في سبيل تحقيق أهداف التنمية المحلية.

1. نظرة تاريخية عن الجباية:

تعود الاقتطاعات الجبائية إلى أقدم العصور التاريخية، حيث أن هذه الأخيرة وجدت منذ القدم فالضرائب وجدت وتطورت مع وجود السلطة العامة في المجتمع، وتطورت مع تطور أهدافها السياسية والاقتصادية فالرومان اعتبروا أن الضريبة من أهم عناصر السيادة في إمبراطوريتهم حيث قاموا بفرض الضريبة ليتمكنوا من تغطية الأعباء المتربعة عليهم من جراء قيامهم بالتزامات الخدمة والدفاع، وذلك دون الاهتمام بالأسس المتبعة لفرض وتحصيل هذه الضرائب والأساليب ذات الطابع القمعي المستخدمة لتحقيق ذلك.¹

أهم الضرائب في العصر الروماني كانت ضريبة الرؤوس (Capitation) والتي فرضت على كل شخص بمجرد إقامته على أرض الدولة، وكان أب أسرة هو الذي يدفع هذه الضريبة على الأفراد الذين

¹ محمد الصغير بعلي، يسرا أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2003، ص 64.

رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

يعولهم والبالغين من العمر 18 سنة إلى 60 سنة والقادرين على العمل بغض النظر عن كونه مالك لثروة أو لا، فهي لا تراعي المقدرة التكيفية للشخص، وكانت تتم بقرارات إلزامية دون اخذ رأي المكلفين.

وفي الوقت الذي كانت فيه الضريبة يحصل عليها الملك في شكل استثنائي وهي بمثابة هبة (DON) في القرن 13 فقد أصبح في القرن 14 ذات شكل عام ومستمر وأقرت إنجلترا عام 1429م حق فرض (ضريبة ملكية دائمة La taille royale) ويلاحظ أن التطور التاريخي أحدث تغييراً أساسياً في العناصر الخاضعة للضريبة وقد طلب (فوبان) (Voubane) بضربيه واحدة رئيسية بدلاً من الضرائب المتعددة.¹

أما الطبيعيون (Physiocrate) فقد نادوا بقصر التكليف الضريبي على الإنتاج الزراعي باعتبار أن الأرض هي المصدر الوحيد للثروة، وبعد الثورة الصناعية في إنجلترا والثورة الفرنسية ظهر نظام الاقتصاد الحر القائم على أساس ما يسمى بنظرية التعادل ويجدر الذكر أن الثورة الفرنسية تأثرت لحد كبير بآراء الفيزيوقراط، حيث اعتبرت الضريبة العقارية عنصر رئيسي في النظام الضريبي.²

2. مفهوم الجباية المحلية:

تعتبر الجباية عامة والضريبة بصفة خاصة من أقدم وأهم المصادر الإيرادات العامة.

1.2. تعريف الجباية المحلية:

تعتبر الجباية في عصرنا الحالي من أهم الإيرادات التي تستعمل في تسخير إيرادات الدول وتلبية حاجاتها، فالجباية هي ذلك النشاط التشريعي الموضوع حيز التطبيق لضمان الإجراءات من أجل تحصيل الإيرادات لتغطية نفقات الدولة بصفة مباشرة، إذ تحل مكانة بارزة نظراً لثباتها وإلزامها، وتمثل الجباية العامة أساساً في الجباية العادية والجباية البترولية.

حيث أن تعريف الجباية يشمل عدة عناصر منها الإتاوة التي تعتبر امتياز يتحصل عليها الأشخاص الطبيعيين بشكل منفرد حيث يدفعون مقابل هذا الامتياز إتاوة وعنصر الرسم الذي يعتبر مبلغ

¹ بغداد قريشي بوجمعة، مساهمة الموارد الجبائية في تمويل ميزانية البلدية "دراسة تطبيقية بلدية المطهر ولاية غليزان"، مذكرة الماستر في المالية والمحاسبة تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير "قسم العلوم المالية والمحاسبة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016، ص 50.

² صيام وليد زكرياء وأخرون، الضرائب ومحاسبتها، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر، عمان، الأردن، 1997، ص 16.

رهانات الجبائية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

من النقود يدفعه الفرد إلى الدولة أو غيرها من الأشخاص العامة جبرا مقابل انتفاعه بخدمة معينة، هذه الخدمة يترتب عليها نفع خاص إلى جانب النفع العام حيث أن الرسم يعتبر من الإيرادات التي تموّل الإنفاق العام، إضافة إلى الضريبة التي تستعمل كمورد أساسي لإيرادات الدولة ومن هنا تظهر أهمية الضرائب في النظام الجبائي بغض النظر عن الرسم والإتاوة.¹

كما عرفها سوزي عدلي ناشد أنه: "إذا كانت تعرف الضريبة العامة بأنها فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباد دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة".²

أما مصطلح الجبائية فيقصد به مجموعة الاقطاعات التي تقوم بها الدولة سواء كانت في شكل ضرائب ورسوم، أو في شكل اقتطاعات لذا فالجبائية أوسع مفهوم من مصطلح الضريبة.³

ولهذا يقصد بالنظام الجبائي مجموعة الضرائب والرسوم التي يلتزم بأدائها رعايا الدولة في زمن محدد للسلطة العامة سواء كانت هذه الأخيرة مركبة أو محلية، وبهذا يتمثل النظام الجبائي المحلي في مجموعة الضرائب والرسوم التي يستفيد من حصيلتها الجماعات المحلية سواء كانت محصلة عن طريق هيئاتها، أو من خلال التابعة للدولة ولها نسبة فيها، وتتشكل هذه الأخيرة من الرسوم والضرائب باختلافها.⁴

2.2. مفهوم الضريبة:

تعددت التعريف حول الضريبة لكنها كلها تعني مفهوم واحد وشامل فقد عرفت على أنها: "اقتطاع نقيدي ذو سلطة نهائية دون مقابل منجز لفائدة الجماعات الإقليمية الدولة والجماعات محلية أو لصالح الهيئات العمومية الإقليمية".⁵

¹ محمد عباس محزzi، *اقتصاديات الجبائية والضرائب*، الطبعة الرابعة، دار هومة، الجزائر، 2008، ص ص 11-12.

² سوزي عدلي ناشد، *المالية العامة*، منشورات الحلي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 115.

³ نعيمة جعفرى، *محاضرات في مقياس الجبائية*، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د. مولاي الطاهر، سعيدة، 2019، ص 24.

⁴ نعيمة جعفرى، *مرجع سبق ذكره*، ص 25.

⁵ بوباعية عبد الرحمن، *الإصلاحات الجبائية وأثرها على التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية*، الجزائر، بدون سنة، ص 12.

رهانات الجبائية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

كما عرفت الضريبة على أنها: "مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة وبشكل نهائي ودون مقابل محدد نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطات العمومية".¹

وتم تعريفها أيضاً على أنها: "فرضية مالية يدفعها الفرد جبراً إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة".²

وعرفت كذلك على أنها: "الضرائب هي المورد المالي العام الذي تقطعه الدولة من الأشخاص جبراً بغرض استخدامه لتحقيق أهدافه عامة".³

ومن هذه خلال التعريف السابقة يمكننا القول بأن الضريبة هي اقتطاع نقداً نتيجة مجموعة من النشاطات تقوم الدولة فيما بعد باستعمالها لتغطية نفقات العامة وهم الأشخاص المكلفين قانوناً سواء كانوا اعتباريين أو كانوا معنوين.

3.2. مفهوم الرسوم:

الرسم عبارة عن مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبراً إلى الدولة مقابل نفع خاص يحصل عليه من جانب المرافق العامة والهيئات العامة، وعليه تعتبر الرسوم من بين أهم وأبرز الموارد المالية تمول ميزانية الدولة، وعليه يمكن تعريف الرسم على أنه:

"عبارة عن مبلغ من النقود يدفعه جبراً إلى الدولة مقابل نفع خاص يحصل عليه من جانب إحدى الهيئات العامة، ويقترب هذا النفع الخاص بالنفع العامة الذي يعود على المجتمع كله من تنظيم العلاقة بين الهيئات العامة والأفراد، فيما يتعلق بأداء النشاط أو الخدمات العامة".

¹ حميد قاسمي، دور الجبائية المحلية في التنمية في القانون الجزائري، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، سنة 2016، ص 12.

² حميد قاسمي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

³ عبد الكريم صادق، يونس البطريق، النظم الضريبية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع للطباعة، لبنان، 1986، ص 130.

رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

وهناك من عرفه أنه: "مبلغ من النقود يدفع نقداً، وليس عيناً على اعتبار أن الاقتصاديات الحديثة نقدية وليس عينية، وبحيث تلاءم نقدية الرسم مع هذه الاقتصاديات التي تتم فيها المبادلات والصفقات بالنقد لا بالعين ويشهي الرسم الضريبة بالنسبة لهذا العصر حيث تتصف بالنقدية".¹

ويعرف الرسم أيضاً على أنه: "مبلغ من النقود لصالح الدولة أو إحدى المؤسسات أو الهيئات باقطاعه جبراً من الأفراد بمقابل نفع خاص يحصل عليه من جانب المؤسسات العمومية، فالرسم مورد مالي تحصل عليه الدولة من يكون في حاجة إلى خدمة تتفرد الدولة بأدائها كالرسوم القضائية التي يدفعها من يطلب من الدولة إظهار حقه عن طريق القضاء ورسوم تسير سيارته لمن طلب من الدولة الانفصال بسارتة بالطرق العامة".

ويعرف الرسم على أنه: "عبارة عن مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبراً إلى الدولة مقابل نفع خاص يحصل عليه من جانب إحدى الهيئات العامة، ويتقرب هذا الدفع الخاص بالنفع العام الذي يعود على المجتمع كله من تنظيم العلاقة بين الهيئات العامة والأفراد فيما يتعلق بأداء النشاط أو الخدمات العامة".²

4.2. أوجه التشابه والاختلاف بين الرسم والضريبة:

تستعمل كل من الضرائب والرسوم بعد الحصول عليها في تغطية النفقات العامة، تشابه الضريبة والرسوم في بعض العناصر وتختلف في أخرى:

أ. أوجه التشابه:³

- **النقدية:** يدفع الرسم والضريبة نقداً وليس عيناً.
- **الإلزامية:** إذ يدفع كل من الرسم والضريبة بصفة وصورة، الزامية، إجبارية والرسوم يكون مقابل خدمة.
- **يحقق أغراض السياسة المالية للدولة:** إذ تستخدم الحصائر المالية للرسوم والضرائب من أجل تحقيق الأغراض والأهداف السياسية، الاقتصادية والمالية والاجتماعية للدولة.

¹ بغداد قريشي بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص 53.

² علي زعداد، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكرون، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006، ص 177.

³ غازي عناية، **المالية والتشريع الضريبي**، دار البارق، عمان، الأردن، 1998، ص 57.

ب. أوجه الاختلاف:¹

- بالنسبة للمقابل: فالرسم بمقابل، أما الضريبة بلا مقابل، بمعنى أن الرسم يستحق إذا حصل دافعه على مقابل، أو خدمة من الدولة، في حين الضريبة يدفعها المكلف دون أن يحصل على مقابل آني لها.
- بالنسبة للنهائية: فالرسم يختلف في نهايته عن طريقة فنهائيته ليست مطلقة وإنما معلقة على تقديم النفع مقابل له، وهكذا يمكن لفرد استرداد الرسم في حالة عدم تمكنه من الحصول على ذلك النفع أو في حالة ما المبلغ يكون أكثر مما تستحقه الخدمة، أما الضريبة غير مستردة حتى ولو دفعت ظلماً أو أكثر من مقدارها و يمكن استرداد هذه الضرائب عن طريق المنازعات أو اللجوء إلى القضاء في حالة دفع الضريبة ظلماً أو أكثر من مقدارها في الدول و المجتمعات الحديثة.

المطلب الثاني: خصائص الجبائية المحلية مقارنة بالجبائية الوطنية

- إن خصائص الجبائية تختلف حسب أنواعها فنجد أن الجبائية الوطنية تميز بالخصائص التالية:²
- مساهمات مالية هدفها هو تحقيق المنافع العامة مثل الضرائب والمنافع الخاصة مثل الرسوم.
 - أموال تقطيعها الدولة إما جبرا مثل الضريبة، أو اختياريا مثل الرسوم أما عن الجبائية البترولية فنجد بأنها موارد مالية متاحة تعتمد عليها الدولة في جلب الأموال التي تحتاجها في تغطية نفقاتها المبرمة.
 - النظام الجبائي العام ومكوناته يعرف على الإطار الذي ينظم مجموعة الضرائب والرسوم المتكاملة والمتنافسة، ويتم تحديد هذه الأخيرة استنادا على أسس اقتصادية ومالية وفنية في ضوء اعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية، ويكون هذا الأخير من صورتين بما الضرائب والرسوم، اللذين قمنا بتعريفهما، ونظرًا لكونهما، أهم مكونات النظام الجبائي فلا بد من استخلاص

¹ خالد الخطيب، المحاسبة الضريبية، جامعة دمشق، سوريا، 1981، ص 15.

² نور الدين يوسف، الجبائية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2019، ص 172.

رهانات الجبائية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

واستبط الخصائص الأساسية لكل منها أي الضرائب والرسوم والتي سنقوم بدراستها في في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1): مقارنة بين خصائص الجبائية المحلية والجبائية الوطنية

الخصائص	الجبائية الوطنية	الجبائية المحلية
النطاق الجغرافي	تطبق على المستوى الوطني وتشمل جميع الأقاليم.	تفرض داخل حدود الجماعات المحلية (بلديات، ولايات).
الجهة المكلفة بالتحصيل	تحصلها الإدارة الجبائية الوطنية (مديرية الضرائب).	تحصلها السلطات المحلية مثل البلديات والولايات.
الأهداف	تمويل ميزانية الدولة وتحقيق التوازن الاقتصادي العام.	تمويل المشاريع المحلية وتحسين الخدمات العمومية.
الاستقلالية المالية	تدار مركزيا من قبل الدولة لتحقيق توزيع عادل للموارد.	تمنح الجماعات المحلية نوعاً من الاستقلالية المالية لكنها تبقى محدودة.
أنواع الضرائب والرسوم	تشمل الضرائب المباشرة (الضريبة على الدخل، الشركات) والضرائب غير المباشرة (TVA) والرسوم الجمركية.	تشمل الرسوم على العقارات، النشاط المهني، الأسواق، اللوحات الإعلانية، النقل، إلخ...
المرونة في التعديل	تحدد بموجب قوانين وطنية ولا تتغير حسب المناطق.	يمكن تعديلها محليا وفقا لاحتياجات الجماعة المحلية (لكن وفقا للقوانين الوطنية).
التأثير بالعوامل الاقتصادية	تتأثر بالمدخلات الوطنية، خاصة عائدات البترول والضرائب الكبرى.	تتأثر بالنشاطات الاقتصادية المحلية وقدرات المواطنين على الدفع.

المصدر: نور الدين يوسفى، الجبائية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوجدة، بومرداس، 2009، ص 173.

رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

من خلال الجدول السابق لاحظنا أنه بينما تركز الجباية المحلية على تمويل الخدمات والمشاريع المحلية، تهدف الجباية الوطنية إلى ضمان استقرار الاقتصاد وتمويل الميزانية العامة للدولة، غير أن تحقيق توازن بينهما ضروري لضمان تمويل عادل للجماعات المحلية وتعزيز التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: فعالية التحصيل الجبائي المحلي

تعد الحصيلة الجبائية بمثابة المورد الأساسي بإيرادات الدولة والركيزة لتجهيز نفقاتها، بحيث تلقى هذه الأخيرة العديد من الاهتمام، وللوصول لأبعاد التحصيل الجبائي لابد من التطرق لأهم المفاهيم الخاصة به والعوامل المؤثر عليه.

المطلب الأول: مفهوم التحصيل الجبائي والعوامل المؤثرة عليه

1. مفهوم التحصيل الجبائي:

تعرف الجبائية بأنها:

- "النظام المتبع وجميع الموارد المسخرة لتحصيل الضريبة من المكلفين بها".¹
- "جميع الوسائل المادية والبشرية والتنظيمية المسخرة لفرض بطو تحصيل الضرائب".²
- هي ذلك النظام التشريعي الموضع حيز التنفيذ لضمان إجراءات من أجل تحصيل إيرادات لتغطية نفقات الدولة بصفة مباشرة، أو تحتل مكانة بارزة نظار لثباتها وإلزاميتها.
- هي أحد أدوات السياسة الاقتصادية والمورد الأساسي لإيرادات الخزينة العمومية ونظام متكامل من الطرق والإجراءات لتحصيل ديون الدولة من الضرائب والرسوم".³

وبالتالي فيمكن القول أن الجبائية هي كل ما هو مسخر من قبل الدولة من وسائل عينية ومعنوية ومالية وبشرية (تنظيمية) لتحويل الديون الواجبة من ضرائب ورسوم من المكلفين للدولة كإيراد أساسي لتعبئته نفقاتها واقتضاء الحاجات عمومية.

أما التحصيل الجبائي يعرف به:

- "مجموع العمليات التي تهدف إلى نقل الضريبة من جيوب المكلفين بها إلى صناديق الخزينة".⁴

¹ محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي مفاهيم وتجارب، ط 1، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 16.

² الحرشي عبد الله حميد، تطبيقات فنيات الضرائب بالنظام الجبائي، ط 1، دار وهران، الأردن، 2012، ص 24.

³ محزمي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، 164.

⁴ بو زيده حميد، التقنيات الجبائية، ديوان المطبوعات الجزائري، الجزائر، 2007، ص 35.

رهانات الجبائية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

- "مجموع العمليات والإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية وفقاً للقواعد القانونية والضريبية المطبقة وفي هذا الإطار".¹
 - يتحدد مصدر التحصيل الجبائي من خلال إضافة مصطلح للجبائية مثل الجبائية البترولية، الجبائية العادمة الغير العادمة، الجبائية الخضراء، الدولية، المحلية....الخ.
- مما سبق يمكن القول بأن عملية التحصيل الجبائي تتمثل في الإجراءات القانونية والتنظيمية الرامية إلى تبيان الكيفية أو الطريقة التي يتم من خلالها يقوم المكلف بالضريبة بإبراء ذمة تجاه الخزينة العمومية.

2. العوامل المؤثرة على التحصيل الجبائي:

تحدد العوامل المؤثرة على الضريبة من خلال تحديد أساس فرض الضريبة ثم اختيار مناسبة فرض الضريبة (الواقعة المنشأة للضريبة).

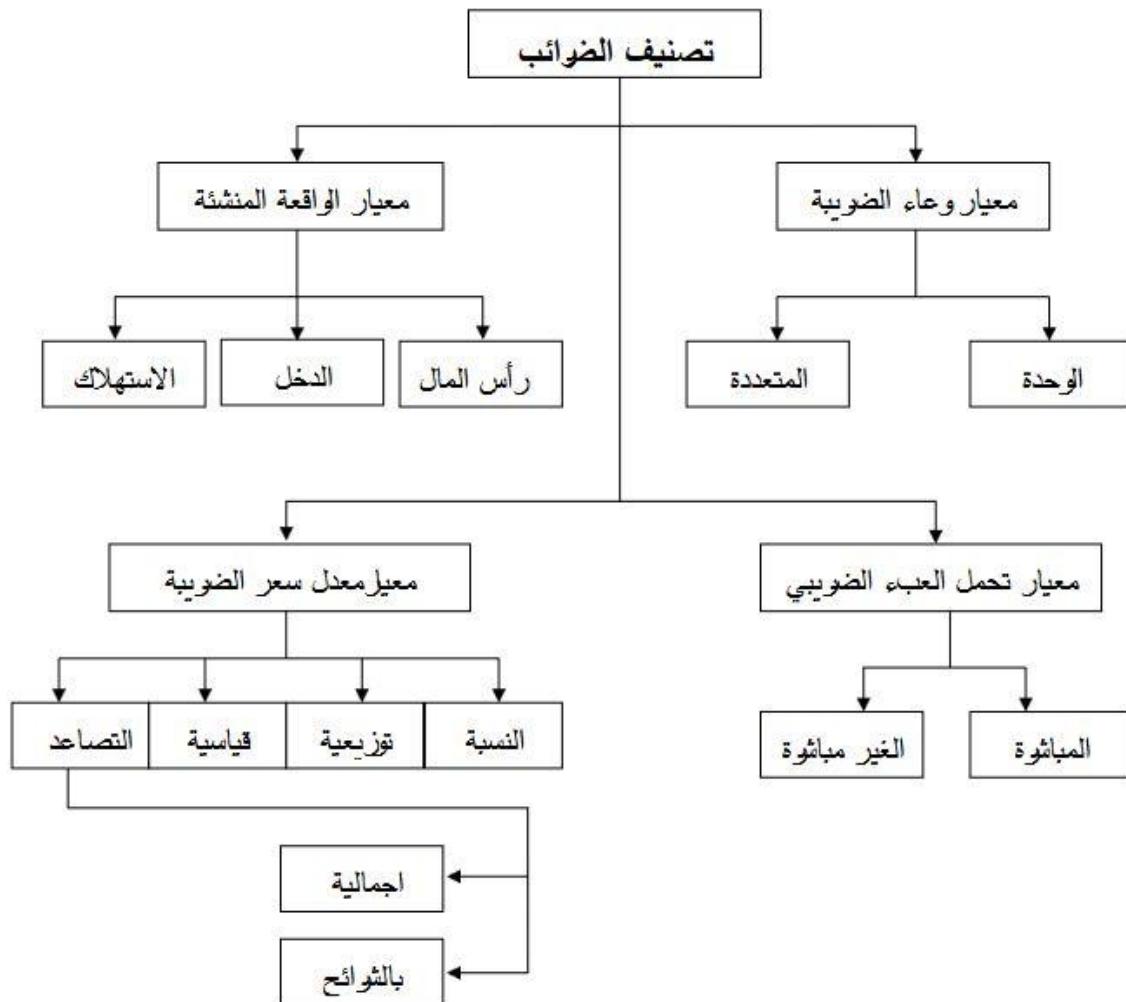
يمكن حصر العوامل المؤثرة على التحصيل الجبائي في تصنیف الضرائب بحيث يختلف تأثيرها حسب طبيعة التصنیف المعتمد بحيث تصنیف الضرائب حسب عدة معايير:²

1 محزمي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 156.

2 محمود علي، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، ط1، دار الغياد، عمان، 2010، ص 123.

رهانات الجبائية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

الشكل رقم (١-١): تصنیف العوامل المؤثرة على التحصيل الجبائي



المصدر: محمود علي، مرجع سبق ذكره، ص 124.

١.٢. معيار وعاء الضريبة:

يقصد بوعاء الضريبة الموضوع الذي تفرض عليه الضريبة أي المادة التي تفرض عليها

^١ الضريبة.

١ طاقة محمد، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، ط١، دار المسيرة، 2007، ص 123.

1.1.2. الضريبة الوحيدة:

تعتمد على فرض ضريبة موحدة على الدخل المتولد من مختلف المصادر، أي جمع كل ما يحصله الفرد من دخول في وعاء واحد.¹

الجدول رقم (1-2): مزايا ونفاذ الضريبة الوحيدة

نفاذها	ميزاتها
<ul style="list-style-type: none"> - تصيب جزء من الثروة فقط أو مظهر واحد من مظاهر النشاط الاقتصادي. - ثقيلة العبء على المكلفين. - معرضة للتهرب الضريبي. 	<ul style="list-style-type: none"> - سهولة التحصيل وقلة نفقات جبايتها. - تراعي كل إمكانيات المكلف وأعبائه. - الوضوح.

المصدر: بوزيدة، 2007، ص 18.

2.1.2. الضرائب المتعددة:

تعني خضوع المكلف بالجبائية لعدة أنواع من الضرائب مما يفرض تعدد الأوعية الجبائية.²

الجدول رقم (1-3): مزايا ونفاذ الضرائب المتعددة

نفاذها	ميزاتها
<ul style="list-style-type: none"> - الإفراط في تعدد الضرائب مما يؤدي لخلل وتعقيد في النظام الضريبي وبالتالي عرقلة سير النشاط الاقتصادي. - زيادة نفقات الجبائية. 	<ul style="list-style-type: none"> - يقلل التهرب الضريبي. - تقلل العبء الضريبي المكلفين.

المصدر: بوزيدة، 2007، ص 19.

¹ بوزيدة حميد، مرجع سبق ذكره، ص 18.

² بوزيدة حميد، مرجع سبق ذكره، ص 19.

رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

2.2. معيار الواقعه المنشئه للضريبه:

ويقصد بالواقعه المنشئه للضريبه، أن الالتزام يتولد بتوفير الشروط الموضوعية والشخصيه.¹

1.2.2. الضرائب على رأس المال:

تتشاء هذه الضرائب من واقعه تملك رأس المال والمتمثل في:²

- الأوراق المنقوله (أسهم، سندات... الخ).
- الأملاك العقارية (المبنية وغير مبنية) القابلة للتقدير بالنقد سواء كانت تدر دخلاً أم لا.

2.2.2. الضرائب على الدخل:

يعرف بأنه: كل مال نقدى أو قابل للتقدير بالنقود يحصل عليه الفرد بصفة دورية ومنتظمة تتولد بتحقق دخل من إيراد مقابل السلع المنتجة والخدمات المقدمة.³

وتنتمل مصادر الدخل في:

- العمل.
- رأس المال.
- العمل ورأس المال معا.

3.2.2. الضرائب على الاستهلاك:

يتحملها المكلف بمفرد الإنفاق لغرض الاستهلاك من خلال شراء سلعة معينة.⁴

3.2. معيار تحمل العبء الضريبي:

يمكن التمييز بين وجهين لهذا المعيار الضرائب المباشرة الضرائب الغير مباشر وفق مايلي:

1 شعباني لطفي، جباية المؤسسة، متوجة للطباعة، الجزائر، 2017، ص 26.

2 بوزيدة حميد، مرجع سبق ذكره، ص 20.

3 ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص 99.

4 بوزيدة حميد، مرجع سبق ذكره، ص 22.

رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

1.3.2. الضرائب المباشرة:

ضرائب يحملها المكلف مباشرة دون إمكانية نقل عبئها الضريبي لشخص آخر، وبالتالي يتحمل عبئها في النهاية من يقوم بدفعها للخزينة العمومية والمتمثلة في:

- ضريبة على الدخل الإجمالي (I.R.G).
- الضريبة على أرباح الشركات (I.B.S.).

1.3.2. الضرائب الغير مباشرة:

الضرائب التي تمكّن المكلف من نقل عبئها لشخص آخر، وتفرض على السلع والخدمات عند إنتاجها، أو بيعها، أو تداولها، أو استهلاكها أو عند استيرادها وتصديرها، والمتمثلة في:¹

- الرسوم الجمركية والحقوق على الواردات.
- الضريبة على المبيعات.
- الضريبة على الإنتاج.

4.3. معيار معدل أو سعر الضريبة:

يتمثل معدل الضريبة بأنه مبلغ الضريبة في علاقته بوعاء الضريبة ويتحدد بشكل عام من طرف السلطات العامة بناءً على احتياجاتها من تعطية الأعباء، وبالتالي معدل الضريبة هو المبلغ الواجب دفعه من المكلفين كنسبة من الوعاء الجبائي.

4.4.2. الضريبة النسبية:

وهي الضريبة المحسوبة وفقاً لمعدل ثابت على اختلاف حجم الوعاء الضريبي، ومن أمثلتها:²

- الضريبة على أرباح الشركات بمعدل 30%.
- الرسم على القيمة المضافة وعلى رقم الأعمال.

بحيث أن هذه الأخيرة تتناسب وقيمة العناصر الخاضعة لها.

¹ شعباني لطفي، مرجع سبق ذكره، ص. 28.

² طاقة محمد، مرجع سبق ذكره، ص. 110.

رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

.2.4.2 الضريبة التصاعدية:

ويقصد بها أن هناك علاقة طردية بين معدل الضريبة والوعاء الضريبي مما يؤدي لارتفاع

المعدل بارتفاع حجم الوعاء الضريبي وتأخذ شكلين:¹

- **التصاعدية الإجمالية:** ونرى تطبيق لهذا النوع في الضرائب خاصة على مستوى الدخل الخاضع للضريبة، فيقسم لشراائح ترتتب تصاعدياً تفرض عليها ضرائب بمعدل متزايد انتقالاً من الأصغر للأكبر.

- **التصاعدية بالشراائح:** يتضمن إعفاء الحد الأدنى الضروري للمعيشة، أي مراعاة الظروف الشخصية للمكلف، فيتم تقسيم الدخل إلى شراائح ثم تفرض الضريبة بنسب تتزايد من شريحة للأخرى مع جمع سعر الضريبة لكل شريحة وصولاً لحد الدخل المتراكمي.

.3.4.2 الضريبة التوزيعية:

ضريبة لا يحدد سعرها مسبقاً إنما تجبي بتحديد حصيلتها الإجمالية ثم توزع كحصص على الأقاليم والمحافظات الإدارية لتوزع على الأفراد، أي أن حصيلتها معروفة مسبقاً.²

.4.4.2 الضريبة القياسية (التحديدية):

ضريبة يحدد سعرها مسبقاً دون تحديد الحصيلة الجبائية، على أساس نسبة سنوية من الوعاء الضريبي، أو في شكل مبلغ محدد من كل وحدة حجم المادة الخاضعة للضريبة، تتميز بالمرونة والتعامل مع المكلفين حسب قدرتهم التكليفية.³

1 كبداني أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية "دراسة تحليلية وقياسية"، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتسهير والعلوم التجارية، تلمسان، 2012، ص 86.

2 قابوش فريال، أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد كمي، جامعة العربي بن مهيدى، كلية العلوم الاقتصادية والتسهير والعلوم التجارية، أم البوقي، 2018، ص 53.

3 الإمام محمد، مراحل النمو الاقتصادي، ط 1، وكالة الصحافة العربية، مصر، 2021، ص 43.

المطلب الثاني: إشكاليات وضع التحصيل الجبائي في الجزائر

إن إشكاليات وضع التحصيل الجبائي تتميز بطابعها الفنى الإجرائي وخصوصيته القسرية وله ارتباط وثيق بالإنفاق العام، فهو يجسد تحويل أرقام المبالغ الضريبية إلى نقود (المرحلة النهائية في التنظيم الفنى للضريبة).

وبالرغم من الجهد المبذولة الرامية إلى رفع كفاءة عمل الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي، إلا أن وجود جملة من الإشكاليات حالة دون بلوغ إدارة الضرائب اهدافها، ويمكن إرجاع إشكاليات وضع التحصيل الجبائي في الجزائر للأسباب التالية:

1. الأسباب السياسية:

يمكن تقسيم الأسباب السياسية التي أدت إلى عدم تجسيد فاعلية التحصيل الضريبي إلى أربعة مراحل على النحو التالي:

1.1. المرحلة الأولى (1992 - 2000) :

لقد سبقت هذه المرحلة عدة اصلاحات اقتصادية ومالية وسياسية (1989-1991)، ومن أجل مواكبة هذه الاصلاحات اعتمدت الإدارة الجبائية عدة إجراءات تهدف إلى اصلاح منظومتها الجبائية لتحقيق فعالية النظام الضريبي، وبالتالي الرفع من نسب التحصيل الضريبي، إلا أن الظروف التي عاشتها الجزائر في هذه الفترة حالة دون ذلك، مما أثر سلبا على حجم ايرادات الخزينة العمومية من جهة، ومن جهة أخرى لقد الحقت بالإدارة الضريبية عدة خسائر مادية وبشرية.

2.1. المرحلة الثانية (2001 - 2010) :

في هذه المرحلة واصلت الإدارة الجبائية اصلاحاتها للرفع من حجم التحصيل الضريبي، حيث عملت على تخفيف الضغط الجبائي واستحداث قانون الاجراءات الجبائية، وإنشاء هيكل قاعدية جديدة موجه نحو الأداء تتسم بتجميع المهام والوظائف في مصلحة واحدة، وبسبب الطفرة المالية التي عاشتها الجزائر في هذه المرحلة لم تولى السلطات العليا اهتماما للجبائية العادلة مما أثر على فعالية النظام الضريبي.

رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

3.1. المرحلة الثالثة (2011 - 2019)

ما يميز هذه المرحلة هو بروز لوبيات المال وتأثيرها في رسم السياسة الاقتصادية للدولة، وهذا ما أثر سلبا على الإدارة الضريبية وجعلها ادارة ضعيفة غير قادرة على فرض سيادة القانون، حيث نتج عن هذا الوضع تعيين عديمي الكفاءة والنزاهة في مختلف مناصب المسؤولية، وكذا توظيف الأعوان دون مراعاة مبادئ الشفافية والموضوعية، بالإضافة إلى زيادة حجم التهرب الضريبي، كل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى ارتفاع الديون الضريبية غير المحصلة والتي بلغت حسب تصريحات مسئولي القطاع 4500 مليار دينار.

4.1. المرحلة الرابعة (2020):

شهد العالم في هذه الفترة نقشىجائحة فيروس كورونا(كوفيد-19) مما أثر سلبا على الاقتصاد العالمي بشكل عام والجزائر بشكل خاص، مما أدى بالسلطات العليا في البلاد إلى اتخاذ عدة تدابير ترمي إلى دعم المتعاملين الاقتصاديين المتأثرين ماليا جراء هذه الأزمة الصحية الحالية، وتطبيقا لإجراءات التسيير التي اتخذتها السلطات العمومية في هذا الشأن قررت المديرية العامة للضرائب إلغاء الغرامات والزيادات وعقوبات التأخير المطبقة في حال الإيداع المتأخر للتصريحات ودفع الحقوق والضرائب والرسوم المتعلقة بها.

الجدول رقم (4-1): آثار جائحة فيروس كورونا(كوفيد-19) على التحصيل الجبائي (بالدينار)

%	2020/06/30	2019/06/30	نوع الضريبة
5	17.268.912.921	16.498.829.323	الضريبة على الدخل الاجمالي / أجور
34.4-	2.065.386.041	2.755.389.273	الضريبة على الدخل الاجمالي
62-	502.676.548	1.309.055.874	الضريبة على أرباح الشركات
80.6-	727.334.916	1.313.248.921	الضريبة الجزافية الوحيدة

رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

7-	2.309.532.610	2.474.399.955	الرسم على القيمة المضافة
8.1-	2.447.137.317	2.645.980.708	الرسم على النشاط المهني
53-	35.334.277	75.297.844	الرسم العقاري / رسم التطهير
14-	864.908.305	1.010.040.133	حقوق التسجيل
9-	968.918.742	1.061.200.099	الطابع

المصدر: المديرية الجهوية للضرائب - شلف

ان الجدول أعلاه يبين انعكاسات جائحة فيروس كورونا (كوفيد على التحصيل الضريبي، وهذا على مستوى المديرية الجهوية للضرائب الشلف التي يمتد اختصاصها الى كل من : الشلف، مستغانم غليزان عين الدفل، تيارت، تسمسيلت.

فمن الجدول نجد انه باستثناء الضريبة على الدخل الاجمالي فئة المرتبات والاجور التي ارتفعت حصيلتها بنسبة 5%， فالضرائب الاخرى شهدت انخفاض كبير حيث بلغ 80.6 - بالنسبة للضريبة الجزافية الوحيدة و 62 - بالنسبة للضريبة على ارباح الشركات و 34.4 - بالنسبة للضريبة على الدخل الاجمالي.

2. الأسباب الإدارية:

لقد ساهمت الأسباب الإدارية بشكل كبير في عدم تقليل الفجوة بين التحصيل الفعلي والممكن للإيرادات الضريبية، وبالتالي ضعف مساهمة الضريبة في تمويل الموازنة العامة، ومن أهم هذه الأسباب ذكر :

- ضعف الرقابة الداخلية؛
- عدم تفعيل مصلحة المتابعات؛
- قلة الكادر المختص في التحصيل؛
- محدودية الوسائل المادية والتكنولوجية؛

- انعدام التوزيع العقلاني للأعونان بين المصالح؛
 - انعدام التكوين في مجال التحصيل الضريبي؛
 - عدم توفير الحماية القانونية لأعونان المتابعات من كل الضغوط والإغراءات الممارسة عليهم؛
 - ضعف المرتبات؛
 - عدم تقييد الأداءات تواлиا مع حصولها؛
 - كثرة الاحصائيات المطلوب إعدادها؛
 - طريقة التعين في المناصب العليا (في الغالب يخضع للمسؤولية، والأوامر الفوقية)؛
 - عدم وجود تنسيق بين مصالح الوعاء ومصالح التحصيل؛
- 3. الأسباب التقنية:**

ان انعدام العدالة الضريبية سواء كانت بواسطة الضريبة أو تجاه الضريبة وعدم استقرار التشريع الجبائي وضعف الرقابة الجبائية من أهم الأسباب التقنية التي أدت إلى ضعف فعالية النظام الضريبي الجزائري، مما أدى إلى ارتفاع نسبة التهرب الضريبي وعدم استقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية لغياب حواجزها.

4. الأسباب القانونية:

تتمثل الأسباب القانونية بصفة عامة في أن المشرع لم يولي اهتماما بالتحصيل الضريبي كبقية مكونات التقنيات الضريبية، إذ أن الأحكام المرتبطة بالتحصيل الضريبي لم يطرأ عليها أي تعديل سيماء منذ اعتماد قانون الاجراءات، كما يلاحظ عدم إعطاء أهمية للتبلیغ باعتباره من الضمانات المخولة للمكلفين بالضريبة، وفي المقابل تجد أن المشرع منح المكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الربح الحقيقي إبداع تصريحاتهم المتعلقة بمختلف الضرائب والرسوم لدى قاضي الضرائب المختص دون أن يتم دفع الحقوق المستحقة في الوقت نفسه، وهذا التسهيل من شأنه رفع من قيمة الديون الضريبية غير محصلة.¹

¹ قانون 07.20 المؤرخ في 04/06/2020، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، الجزائر، ج ر رقم 33 الصادرة في 04/06/2020، ص 11.

رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

الجدول رقم (1-5): نسبة مساهمة الضرائب في الموازنة العامة للدولة.

نوع الضريبة	الضرائب المباشرة	الضرائب غير مباشرة	الرسم على القيمة المضافة	حقوق التسجيل والطابع	المجموع
2018	22.34%	0.15%	17.23%	2.04%	41.76%
2019	20.73%	0.15%	16.34%	1.66%	38.88%

المصدر : منصة ضرائبكم 2018 و 2019 المديرية العامة للضرائب - الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول تراجع التحصيل الضريبي في الجزائر، وهذا ما يدل على تراجع نسبة مساهمة الجباية العادلة في الموازنة العامة بنسبة 2.88% ما بين السنوات المالية 2018 و 2019، وهذا راجع لكل الاسباب التي تم التطرق اليها.

الجدول رقم (1-6): حجم بواقي التحصيل الضريبي (بالدينار) في 31/12/2019.

الولاية	انجازات	باقي انجاز	نسبة النجاز
الشلف	14.111.394.041	162.774.593.237	9%
مستغانم	12.503.463.716	49.893.161.341	25%
غليزان	9.543.824.499	111.603.957.511	9%
عين الدفلي	10.136.191.184	47.320.613.825	21%
تيارت	11.003.398.689	355.387.554.845	3%
تسمسیلت	3.867.517.053	15.606.205.269	26%
المديرية الجهوية للضرائب	61.169 .789.180	742.823.086.028	8%

المصدر: المديرية الجهوية للضرائب - الشلف.

الجدول حجم الفجوة الحاصلة بين التحصيل الفعلي والتحصيل الممكن على مستوى المديرية الجهوية للضرائب-الشلف، وهذا راجع لمختلف الاسباب التي سبق ذكرها.

المبحث الثالث: الريع البترولي

في الجزائر يشكل القطاع الريعي فرصة أمام المجتمع لتوفير الموارد المالية الضرورية لتمويل مشاريع التنمية، إن اعتماد الجزائر على اقتصاد ريعي مصدره البترول أساساً أدى بالدولة لأن تكون وظيفتها توزيع المنافع على أفراد المجتمع.

المطلب الأول: ماهية الريع البترولي

يعرف على أنه الفرق بين الكلفة الكلية (إنتاج ونقل وتكثير وتسويق) وسعر المنتجات المكررة في أسواق المستهلك النهائي ، ويتوزع الريع النفطي بعد استبعاد جميع التكاليف وأرباح الشركات الوسيطة بين الدول المصدرة معبراً عن نصيبيها بالفرق بين كلفة الإنتاج وسعر النفط الخام وبين حكومات الدول المستوردة معبراً عنه بما تحصل عليه في صورة ضرائب تفرضها على المنتجات المكررة".¹

وللريع البترولي أنواع وهي:

1. الريع التفاضلي :les rentes differentielles

وهو الريع الناتج عن الاختلاف في مناطق إنتاج البترول في العالم تكاليف الاستغلال، هذا الفرق في التكاليف لمختلف المناطق ينجم عنه ما يسمى الريع التفاضلي وهو على أنواع:²

- **ريع الخصوبة أو التعدين la rente minière**: يمثل غالبية الريع التفاضلي حيث لكل حقل بترولي مميزاته الخاصة التي تجعل ظروف الاستغلال مختلفة ، وهذا الريع ينجم عن الفرق في تكاليف الاستغلال الحقلين بتروليين مختلفين، ويتم قياس هذا الريع كما يلي:

$$\text{الريع} = (\text{حجم الإنتاج}) \times (\text{سعر السوق} - \text{متوسط تكلفة الوحدة من الإنتاج})$$

¹ شريف محمد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010، ص 150.

² هاجر سلطاني، سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص 91.

رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

تأخذ بيانات:

أ. الإنتاج: من مصادر مختلفة مثل BP ووكالة الطاقة الدولية AEI وموسوعة البترول الدولية

APE والنشرات الإحصائية الشهرية المنشورة من جانب الأمم المتحدة.

ب. الأسعار: BP ويحتوي على متوسط أربعة أسعار فورية للخام تم تحويلها دولار للبرميل وإلى دولارات للطن.

ت. التكلفة: تكاليف الإنتاج تأخذ أساساً من وكالة الطاقة الدولية

(وحدة دولار / للطن)

وتحسب على أساس البنك الدولي بين الأعوام 1970 و2004.

- ريع الموقع **les rentes de position**: هو امتداد وتطوير لرأي ريكاردو في الريع التقاضي وهو ينشأ نتيجة لاعتبارات جغرافية ، فموقع الأرض من حيث قربها أو بعدها عن المناطق التجارية المهمة والمناطق المزدحمة بالسكان لا يقل أهمية في التأثير على سعر خصوبتها، وريع الموقع لا يتعلق في موقع الأرض فقط وإنما في موقع النشاط الاقتصادي ، فأثابيب النفط للدول المتمتعة بتلك الميزة قد يشكل أحد المصادر الرئيسية لمقوّضات التمويل كما هو الحال لبعض الدول العربية مثل مصر وسوريا.

وينتاج هذا الريع بصفة خاصة عن الاختلاف في تكاليف النقل الناتجة عن اختلاف المسافة التي تصل حقول البترول عن أسواقها ، فالمنتجون الذين يقتربون من السوق يحصلون على ريع أكبر من الذين يبتعدون عنه (فتكلفة النقل تكون غير ملائمة في حالة الموارد المتواجدة في المناطق النائية والمناطق غير ساحلية أي بعيدة عن مراكز الاستهلاك).

ويمكن القول أن التطور التكنولوجي قد شطب الكثير من تكاليف النقل المتعارف عليها الأمر الذي أثر بصورة واضحة على عائدات هذا المصدر.

- ريع النوعية **les rentes de qualité**: هو الريع الناتج عن اختلاف نوعية البترول الخام المستخرج من حيث التركيبة الفيزيائية والكيميائية أي من حيث كثافته ونسبة الكبريت فيه والتي

رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

تؤثر في سعر البترول، ويصنف وفق المعيار الذي حده معهد البترول الأمريكي والمسمى API¹ حيث يمنح لكل نوع من النفط الخام درجة معينة.

جدول رقم (1-7): تصنيف النفط الخام على أساس الكثافة API والمحتوى الكبريتي

حدود المحتوى الكبريتي	حدود كثافة ° API	أنواع النفط الخام
% 5 < = أو > 0.5 و < 1 %	API 50° أو أكبر = أو أكبر من 35° API وأقل 50° API	خفيفة جداً
% 1 > = أو > 1 %	API 50° أو أكبر من 35° API وأقل 50° API	خفيفة و متوسطة الحموضة
% 0.5 < = أو > 0.5 و < 1 %	API 35° أو أكبر من 26° API وأقل من 35° API	خفيفة و حامضية
% 1 > = أو > 1 %	API 35° أو أكبر من 26° API وأقل من 35° API	متوسطة و حلوة
% 0.5 < = أو > 0.5 و < 1 %	API 26° أو أكبر من 10° API وأقل من 26° API	متوسطة و متوسطة الحموضة
% 1 > = أو > 1 %	API 26° أو أكبر من 10° API وأقل من 26° API	متوسطة و حامضية
% 0.5 < = أو > 0.5 و < 1 %	API 10° أو أكبر من 10° API وأقل من 26° API	ثقيلة و حلوة
% 1 > = أو > 1 %	API 10° أو أكبر من 10° API وأقل من 26° API	ثقيلة و متوسطة الحموضة
		ثقيلة و حامضية

المصدر: علي رجب، تطور فروقات الأسعار بين النفوط الخفيفة والثقيلة واتجاهاتها المستقبلية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 33، العدد 123، 2007، ص 13.

حيث يباع النفط منخفض الكبريت والخفيف أعلى من النفط الثقيل وذو المحتوى الكبريتي الكبير، عندما يكون هناك الكثير من الخام الكبريتي في السوق يمكن لفرق السعر أن يصل إلى 15 د/ب.

- **ريع التكنولوجيا les rentes technologiques:** ينتج عن عدم تجانس الجهاز الإنتاجي واستخدام التقنيات المختلفة في الإنتاج من خلال تنفيذ المستوى الفني الأكثر فعالية وكفاءة، تكاليف وحدة الإنتاج من الريع التكنولوجي.

2. ريع الاحتكار وريع الندرة les rentes monopoles et rarté

لم يكن هذا المفهوم وليد أفكار اقتصادي العصر الحديث وإنما يرجع إلى رواد المدرسة الكلاسيكية، إذ كان من طروحات مالتس الذي اختلف مع ريكاردو في تحديد مفهوم الريع عندما أشار أن ريع

¹ علي رجب، تطور فروقات الأسعار بين النفوط الخفيفة والثقيلة واتجاهاتها المستقبلية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 33، العدد 123، 2007، ص 13.

رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

الاحتياط لا يقل ريع الاحتياط لا يقل أهمية عن الريع التقاضي الذي حدده ريكاردو ، حيث اعتقد أن الأرض لها صفة خاصة كونها تعطي غلة أكثر مما ينفق عليها غير أن هذه الغلة أقل من نسبة تزايد السكان مما يجعل الأرض تتميز بصفة الندرة والاحتياط وبذلك يكون الدخل المحقق هو دخل احتياطي يتاسب طرديا مع درجة الاحتياط كما يرى المؤيدون لهذا الرأي بأنه ليس باستطاعة الكل الحصول على ملكية الأرض مما يخلق فيها عنصر الندرة النسبية وهو السبب الرئيسي في نشوء الريع ، ويعرف الكاتب الألماني Mongolt الريع " بأنه جزء الندرة والذي لا تسفيه منه ، كل عناصر الإنتاج ولكن تلك فقط التي لا يمكن زيارتها ، وعليه يصبح الريع ظاهرة ترجع إلى انعدام مرنة عنصر من عناصر الإنتاج بالنسبة لسعر هو انعدام المرنة يعود إلى أن بعض عناصر الإنتاج لا يتجدد إنتاجها على الإطلاق أو يتجدد في حدود ضيقة." ¹

ويمثل ريع الاحتياط في الصناعة النفطية المبالغ المدفوعة من قبل مستغل الثروة البترولية للطرف المالك للأرض وهو ما يسمى بتكلفة الإتاوة، ويجب أن يدفع الريع منذ بداية عملية الاستخراج إلى غاية نضوب الثروة وهو ما يتاسب طردا مع حجم الإنتاج بالإضافة أو النقصان.

أما ريع الندرة يرجع إلى كون كل ما يتواجد في الطبيعة من البترول محدد بكميات معينة طبقا لما يتتوفر عليه ويتوقع من مستويات التكلفة والمعرفة التقنية فكل ما يستخرج من البترول لا يمكن تعويضه إلا باكتشاف جديدة، لذا يتطلب الأمر القيام باستثمارات هائلة تتصاعد تكاليفها مع الزمن نتيجة للمخاطر التي تصاحب الصناعة النفطية، لهذا يجب أن يكون سعر البترول مرتفعا فمن غير المعقول أن يتساوى سعر البترول الخام مع التكلفة الحدية للإنتاج في ظروف المنافسة التامة.

المطلب الثاني: تأثيرات تغير الريع البترولي

لقد ساهم الريع البترولي في خلق عقلية ريعية لدى النخبة الحاكمة هذا ما انعكس بشكل سلبي على السلم الاجتماعي، فإن الريع البترولي أعاد الديمقراطية والسلم الاجتماعي في الجزائر إذ ضلت الدولة تعقد تقوتها على المجتمع منفصلة عنه، فالنفط أدى إلى خلق علاقات زبونية تعتمد على الولاء

¹ مخلوفي عبد السلام، موري سميه، أثر سياسة الإنفاق العام على أداء الاقتصاد الجزائري (2001-2009) "دراسة قياسية وتحليلية"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية والإقليمية في الجزائر، جامعة أدرار، 7-8 نوفمبر 2013، ص 12.

وليس على العقد، الولاء مطلق يخضع إلى ثنائية الطاقة أو الردع والحصول على العائد البترولي دون أي جهد وبكل الطرق مهما كانت مشروعة أو غير مشروعة.

فهناك مشكلة في العدالة التوزيعية التي نتجت عن آثار الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر فجلبت فشل في مشروع التنمية وانجر عنها زيادة تراجع الإنتاج، تفاقم التضخم، وتوقف الاستمرار ، مما أدى إلى تدهور الظروف الاجتماعية ببروز البطالة بشكل مخيف، ارتفعت الأسعار وتدهورت القدرة الشرائية، ثم ظهر تفاوت طبقي اقتصادي واجتماعي نتيجة غياب العدالة في التوزيع، رافقه ظهور الفقر وأنهيار الخدمات الاجتماعية مما أدى إلى تعليم الفساد وتنامي ظاهرة التفاوت الطبقي من حيث الدخول والاستهلاك، ومن بين نتائج تفاقم مشكلة انعدام العدالة في توزيع الثروات والمداخيل والخدمات بين

¹ المواطنين واتساع ظاهرة الإقصاء والتهميش.

اقتصر مفهوم التنمية منذ الحرب العالمية الثانية حتى عقد الثمانينات على الكمية التي يحصل عليها الفرد من السلع والخدمات المادية، حيث كان الاهتمام منصباً فقط على النمو الاقتصادي وتحسن ميزان المدفوعات وتنمية الصادرات وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الكلية، لكن مع مطلع التسعينات تبين من خلال برنامج الأمم المتحدة للإنماء مفهوماً موسعاً للتنمية البشرية فأصبح الإنسان هو الهدف الأساسي فيها.

وتعرف الأمم المتحدة التنمية البشرية على أنها عملية توسيع خيارات الأفراد هذه الخيارات يمكن أن تكون مطلقة ويمكن أن تتغير بمرور الوقت ولكن هذه الخيارات الأساسية الثلاثة على جميع مستويات التنمية البشرية، هي أن يعيش الأفراد حياة مديدة وصحية وأن يكتسبوا «معرفة» وأن يحصلوا على المواد الضرورية لمستوى معيشي لائق.²

والجزائر من خلال انتقالها من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق لم تهتم كثيراً بتنمية وتطوير الإنسان نفسه بالرغم من ارتفاع مستويات الإنفاق على الصحة والتعليم وارتفاع مستويات الأجور الاسمية، بالإضافة إلى بعض الحريات الأساسية، والتحسين في مؤشرات الاقتصاد الوطني لم يتبع بتحسين ملحوظ

¹ زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2009، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 7، جامعة بسكرة، جوان 2010، ص 08.

² زرمان كريم، مرجع سابق ذكره، ص 09.

رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

في الحالة الاجتماعية للفرد الجزائري، وانطلاقا من كل هذا سنعرض بعض المؤشرات التي تعكس المستوى المعيشي للفرد الجزائري بعدهما تطرقنا للمؤشرات الاقتصادية.

1. الآثار الاجتماعية:

لا يتوقف الدور الذي يلعبه النفط وعوائده على الجانب الاقتصادي فحسب، بل يتعدى ذلك ليؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الجانب الاجتماعي.

1.1. تقلص فرص التشغيل وبرامج التنمية:

إن هناك علاقة عكssية بين أسعار النفط ومعدلات البطالة باعتبار أن كل تحسن في الأسعار يعني زيادة في العوائد والإيرادات والتي يمكن من خلالها تنفيذ الخطط التنموية المعتمدة بدورها على تشجيع الاستثمارات ومن تم تقليل البطالة في المجتمع الجزائري.

فمن بين الإجراءات التقشفية التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمواجهة انخفاض أسعار النفط وتراجع العوائد منذ جوان 2014، وهو تجميد التوظيف في الوظيفة العمومية لسنة 2015، وعلاوة على ذلك تم تجميد المشاريع الكبرى التي لا ترتدي طابعا عاجلا ولا تحظى بالأولوية وليس لها أثر اقتصادي واجتماعي مثل ورش الترامواي والنقل الحديدي والطريق السيار.

كما أن استمرار تراجع أسعار النفط أدى إلى العجز عن تنفيذ المخطط الخماسي 2015 - 2019 بما فيه من مشاريع سكنية واقتصادية واجتماعية وثقافية، تحت ضغط عجز الموازنة حيث يتطلب تنفيذ المخطط معدل 55.2 مليار دولار سنويا وذلك لمدة 5 سنوات.

1.2. انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين:

من المتوقع أن القدرة الشرائية للجزائريين ستتراجع من 3 إلى 5 % خلال عام 2015 مقارنة بسنة 2014 خاصة وأن أسعار المواد الغذائية المستوردة ستشهد ارتفاعا يصل لنحو 10 % خلال نهاية الثلاثي الأول من سنة 2015، إضافة إلى رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية الأساسية من طرف الدولة بسبب تقليل ميزانية التسيير.

ويعتبر إلغاء المادة 87 مكرر عامل رئيسي في تراجع القدرة الشرائية خاصة أن سياسة الأجر ليس مرتبطة بمعدل معين، ففي معظم البلدان عندما تتقرر الزيادات في الأجر تتحسن القدرة الشرائية تلقائياً أما في الجزائر يحدث العكس تماماً ففي كل مرة تكون زيادات في الأجر ترتفع أسعار السلع والخدمات.

3.1. تهديد السلم الاجتماعي:

إن استمرار انهيار أسعار النفط من شأنه التأثير بشكل مباشر على الجهة الاجتماعية في الجزائر، حيث أن أزمة البترول تلعب دوراً في تغذية التوترات الاجتماعية وهو ما لا تبدو الجزائر في منأى عنه بالنظر إلى دور إيرادات النفط في تحقيق التنمية وتوفير مناصب الشغل للبطالين، حيث تتواصل الاحتجاجات الاجتماعية في العديد من مناطق القطر الوطني وهي احتجاجات من المتوقع أن تصبح أكثر حدة مستقبلاً بسبب تقلص فرص التشغيل وبرامج التنمية.

كما أن تدهور القدرة الشرائية للمواطنين وارتفاع الأسعار قد يؤدي إلى غضب شعبي كبير في

الأجل القريب مما يهدد السلم الاجتماعي.¹

4.1. تقلص المساعدات الخارجية الممنوحة للدول الفقيرة:

لا تزال تداعيات التراجع المستمر لأسعار النفط تلقي بضلالها على سير عمل الحكومة، فبعد الإجراءات التقشفية التي اتخذت على الصعيد الاقتصادي جاء الدور هذه المرة على المساعدات الخارجية الموجهة إلى الدول الفقيرة، حيث أعطيت تعليمات رئيسية إلى كل من وزارة الخارجية والمالية بتحفيض قيمة المساعدات السنوية التي اعتادت الجزائر على تقديمها إلى بعض الدول الإفريقية، وهي إما دول مجاورة للجزائر أو تنتهي إلى منطقة الساحل وجميعها يعتبر من أكثر الدول فقراً في العالم مثل موريتانيا والنيجر ومالي وبوركينافاسو.

¹ لطوش الطاهر، حدود القدرة التنافسية لاقتصاد قائم على الريع "محاولة تحليل آثار التنظيم الريعي للاقتصاد على التنافسية الخارجية للاقتصاد الجزائري"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 10 جوان 2013، ص 04.

رهانات الجبائية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

فالمبلغ الذي كانت تستفيد منه هذه الدول بعنوان المساعدات الخارجية للجزائر يعادل (80) ثمانين مليون دولار، ويستخفي إلى أقل من النصف في محاولة للحد من تداعيات تراجع أسعار النفط على الخزينة العمومية.¹

2. الصدمات النفطية وأثرها على واقع الاقتصاد الجزائري:

إن الجزائر تعتمد على عائدات البترول في تلبية حاجياتها وتمويل ميزانية الدولة بـ 95 % ولذلك أي أزمة في العالم تأثر مباشرة على عائداتها وتنميتها.

: 1. الصدمة النفطية 2004

تعد الصدمة البترولية 2004 من إيجابيات الاقتصاد الجزائري يكونها ساهمت في العوائد البترولية للدولة وذلك لارتفاع الأسعار البترولية آنذاك وكغيرها من الصدمات كانت وراءها عدة عوامل وأحداث تكونتها قد تكون أبرزها الحرب الأمريكية على العراق.

لقد استطاعت الجزائر بفضل مداخلل المحروقات السيطرة على التوازنات الاقتصادية ورفع المؤشرات الدالة على تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي.²

: 2. الصدمة النفطية 2008

أدلت الأزمة العالمية 2008 إلى أزمة ركود اقتصادي عالمي ساهم بشكل مباشر في تراجع معدلات النمو، مما أدى إلى تقلص الطلب العالمي على المواد الأولية الطاقوية، كما انهارت الأسعار في أسواق المواد الأولية لاسيما البترول، نتيجة لذلك انخفض حجم صادرات الجزائر من المحروقات خلال العشر الأشهر الأولى من سنة 2009 بأكثر من 10% وذلك بعد قرار التخفيض الذي اتخذه دول الأوبك 2008، مل تراجع سعر البرميل النفطي الجزائري من 108.6 دولار للبرميل في 2008 إلى 52.2 دولار في 2009 انعكس سلبا على مؤشرات الاقتصاد الوطني نتيجة لتقلص الصادرات النفطية بنسبة 42%.³

¹ كبداني سيدى أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية "دراسة تحليلية وقياسية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، العلوم الاقتصادية والعلوم الجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص 252.

² ضياء مجید الموسوي، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 32.

³ ضياء مجید الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 49.

3. الصدمة النفطية 2014 – 2015:

شهدت الأسواق الدولية أواخر 2014 انهياراً كبيراً إلى مستوى أقل من 50 دولار للبرميل منخفضة بـ 50 % عن ذروتها في منتصف عام 2014، وفي بداية 2015 انخفضت 9 % وسيكون هذا الانخفاض آثار وعواقب واسعة على البلدان المصدرة والمستوردة للنفط، فالجزائر لحقت أضرار على نصف إيرادات ميزانيتها وعائدات صادراتها.¹

¹ مريم شطبيي محمود، مداخلة بعنوان "انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري ضمن المحور الثاني، التداعيات المحتملة لأزمة قطع الطاقة على الاقتصاد الجزائري، مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، الجزائر، يوم 14 ماي 2015، ص 05.

خلاصة الفصل:

تناولنا من خلال هذا الفصل أهم الأطر النظرية التي تمكنا من الوصول لخلفية كافية تخص فهم الجبائية المحلية وفعالية التحصيل الجبائي المحلي وأيضاً ماهية الريع البترولي.

فالجبائية المحلية تمثل مصدراً أساسياً لتمويل الجماعات المحلية من خلال الضرائب والرسوم المختلفة، إلا أنها تواجه تحديات عديدة تتعلق بضعف التحصيل واعتمادها الكبير على التحويلات الحكومية، مما يؤثر على استقلاليتها المالية، مقارنة بالجبائية الوطنية تتميز الجبائية المحلية بكونها أكثر ارتباطاً بال المجال الجغرافي المحلي، لكنها تبقى محدودة من حيث المداخيل والفعالية، في المقابل يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على الريع البترولي، وهو العائدات المالية الناتجة عن استغلال الموارد النفطية، مما يجعله عرضة للتقلبات في الأسواق العالمية، كما يؤدي انخفاض الريع البترولي إلى تراجع الإيرادات العامة، مما يدفع الدولة إلى البحث عن بدائل تمويلية مثل القروض أو زيادة الضرائب، كما يؤثر ذلك سلباً على الاستثمارات والمشاريع التنموية، بل وحتى على الأوضاع الاجتماعية من خلال ارتفاع معدلات البطالة وتراجع الإنفاق الحكومي، وفي ظل هذه التحديات يصبح من الضروري العمل على تحسين التحصيل الجبائي المحلي وتتوسيع مصادر الدخل لضمان استقرار مالي مستدام.

الفصل الثاني

استجابة الجباية المحلية

لتغيرات أسعار البترول

تمهيد:

تعد الجباية المحلية من أهم مصادر التمويل الذاتي للجماعات المحلية، حيث تعتمد بشكل كبير على العوائد الضريبية والرسوم المفروضة على الأنشطة الاقتصادية، إلا أن هذه الموارد تتأثر بشكل مباشر بتقلبات أسعار البترول، خاصة في الدول الريعية التي تعتمد بشكل أساسي على الإيرادات النفطية، فعند ارتفاع أسعار البترول فسوف تزداد المداخيل الجبائية بفعل انتعاش النشاط الاقتصادي، مما يعزز من قدرة الجماعات المحلية على تمويل مشاريعها التنموية، أما خلال فترات انخفاض الأسعار فتتراجع الإيرادات مما يفرض على السلطات المحلية البحث عن استراتيجيات بديلة لتمويل ميزانياتها مثل تنويع مصادر الدخل تحسين الضريبي أو حتى إعادة هيكلة النفقات، حينها ستصبح استجابة الجباية المحلية لهذه التغيرات عاملًا حاسماً في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة على المستوى المحلي.

في هذا السياق، سوف نقوم بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهم كالتالي:

المبحث الأول: العلاقة بين الجباية المحلية والعوائد البترولية

المبحث الثاني: تحليل تأثير البترول على ميزانيات الجماعات المحلية

المبحث الثالث: دراسة قياسية لتحليل أثر فعالية التحصيل وأسعار البترول على ناتج الجباية المحلية

المبحث الأول: العلاقة بين الجبائية المحلية والعوائد البترولية

ترتبط الجبائية المحلية في الجزائر بشكل وثيق بالعوائد البترولية، نظراً لاعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للإيرادات، فإن العوائد البترولية تؤثر مباشرة على التحويلات المالية من الدولة إلى الجماعات المحلية، حيث ترتفع هذه التحويلات في فترات ازدهار أسعار النفط، مما يعزز من قدرة البلديات والولايات على تمويل المشاريع التنموية وتحسين الخدمات العامة، بالمقابل يؤدي تراجع أسعار البترول إلى انخفاض هذه التحويلات، مما يفرض على الجماعات المحلية مواجهة تحديات مالية قد تعيق قدرتها على تسخير شؤونها وتحقيق التنمية المحلية.

المطلب الأول: تأثير العوائد البترولية على أساسيات الجبائية في الجزائر

تعتبر الجبائية من الركائز الأساسية لتمويل الميزانية العامة في الجزائر، حيث تلعب العائدات الضريبية دوراً محورياً في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات، مما يجعل الأساس الجبائي عرضة لتقلبات أسعار البترول العالمية. فالارتفاع في أسعار البترول يعزز الموارد الجبائية بفضل زيادة عائدات الجبائية النفطية وانتعاش الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بها، في حين يؤدي انخفاضها إلى تراجع هذه الإيرادات، مما يضع المالية العامة أمام تحديات كبيرة، غير أن هذا التأثير يظهر بوضوح في الجبائية العادمة، حيث تؤثر العوامل البترولية على مستوى الضرائب المباشرة وغير المباشرة، فضلاً عن الرسوم الجمركية، وفي ظل هذه التغيرات تواجهالجزائر تحدي توسيع مصادر إيراداتها الجبائية وتعزيز الجبائية العادمة لتقليل تبعيتها للمحروقات وتحقيق استقرار مالي مستدام.

1. أثر الجبائية البترولية على الناتج الداخلي الخام (PIB).

يعرف الناتج الداخلي على أنه كل ما ينتج داخل حدود البلد خلال فترة زمنية سواء من طرف سكان البلد أو الأجانب المقيمين، ومن خلال الإحصائيات نجد أن مساهمة الجبائية البترولية في الناتج الداخلي كانت معتبرة خلال السنوات الأخيرة كما هو موضح في الجدول التالي:

رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

الجدول رقم 2-1: حجم الناتج الداخلي الخام إلى الجباية البترولية (2014-2022):

الوحدة: مليار دج

السنوات	الجباية البترولية	الناتج الداخلي الخام	الجباية البترولية/الناتج الداخلي الخام %
2014	4800	17120	19.89
2015	3500	16600	20.26
2016	2970	17600	15.92
2017	3696	19040	14.02
2018	4720	21240	11.89
2019	4560	20640	10.76
2020	2560	18560	10.04
2021	4725	22005	15.49
2022	7000	26740	19.26

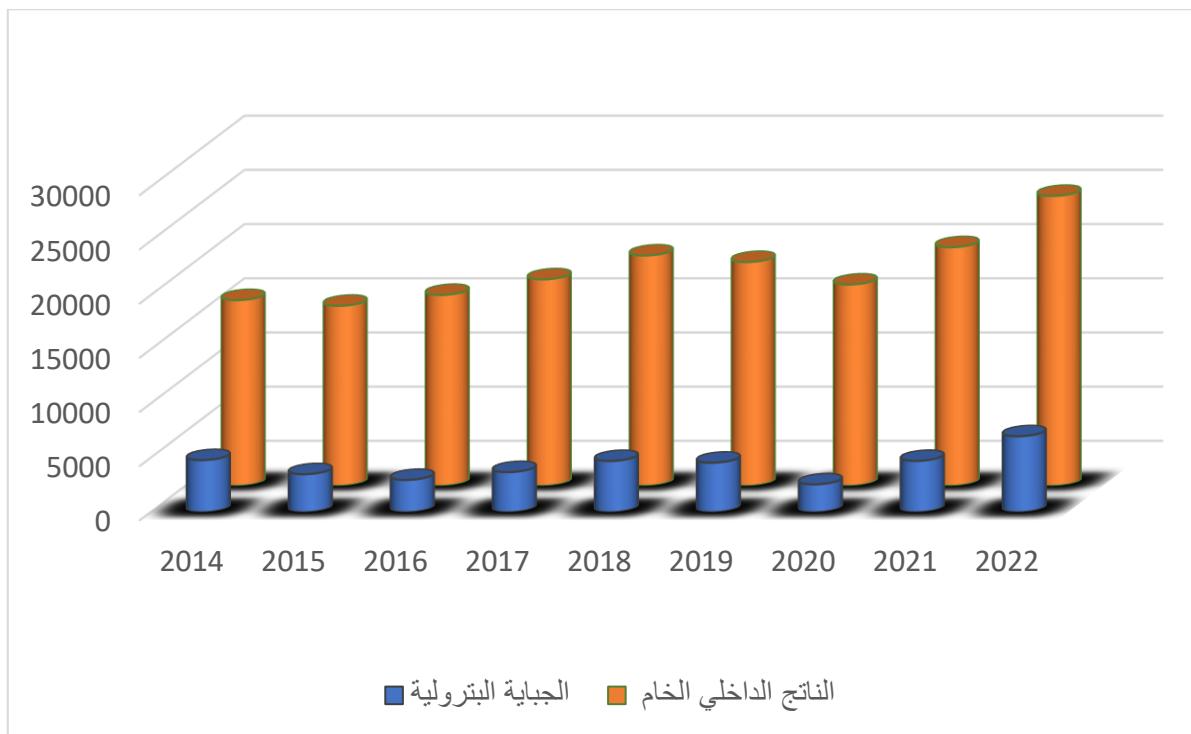
المصدر: من إعداد الطالب بناءً على معطيات وزارة المالية وبنك الجزائر.

شهدت الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 تقلبات ملحوظة، متأثرة بتغيرات أسعار النفط العالمية والظروف الاقتصادية، ففي 2014 بلغت 4800 مليار دج قبل أن تتحفظ بشكل حد إلى 2970 مليار دج في 2016 بسبب انهيار أسعار النفط، ثم شهدت تحسناً تدريجياً لتصل إلى 4720 مليار دج في 2018، غير أن هذا الارتفاع لم يستمر، حيث تراجعت الإيرادات في 2019 وبلغت أدنى مستوياتها في 2020 (2560 مليار دج) نتيجة لجائحة كورونا وانخفاض الطلب العالمي على النفط. مع بداية 2021، عادت الجباية البترولية للارتفاع، حيث سجلت 4725 مليار دج، ثم قفزت إلى 7000 مليار دج في 2022 بفعل ارتفاع أسعار النفط عالمياً. في المقابل، عرف الناتج الداخلي الخام نمواً تدريجياً، حيث ارتفع من 17120 مليار دج في 2014 إلى 26740 مليار دج في 2022، رغم بعض التراجعات الطفيفة في 2015 و2020. أما نسبة مساهمة الجباية البترولية في الناتج الداخلي الخام، فقد سجلت أعلى مستوياتها في 2015 (20.26 %)، لكنها شهدت تراجعاً تدريجياً حتى وصلت

رهانات الجبائية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

إلى 10.04% في 2020، قبل أن تعود للارتفاع إلى 19.26% في 2022، هذه التقلبات تعكس هشاشة الاقتصاد الجزائري أمام تغيرات سوق النفط، مما يؤكد ضرورة تنويع مصادر الدخل عبر دعم القطاعات غير النفطية، مثل الصناعة والزراعة، وتشجيع الاستثمارات في الطاقات المتعددة لضمان نمو اقتصادي أكثر استدامة.

الشكل رقم 2-1: نسبة الجبائية البترولية إلى الناتج الداخلي الخام.



المصدر: من إعداد الطالب بناءً على نفس معطيات الجدول السابق.

يعرض الشكل البياني تطور الناتج الداخلي الخام والجبائية البترولية للجزائر من عام 2014 إلى عام 2022، بحيث نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي شهد تقلبات كبيرة، حيث بلغ ذروته في عام 2014 ثم انخفض بشكل ملحوظ في عامي 2015 و2016 بسبب انهيار أسعار النفط العالمية، مما أثر سلباً على الاقتصاد الجزائري المعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، وأن بين عامي 2017 و2019، تحسن الناتج المحلي قليلاً مع استقرار أسعار النفط جزئياً، لكنه تراجع مرة أخرى في عام 2020 بسبب تأثير جائحة COVID-19 على الاقتصاد العالمي، وفي عامي 2021 و2022، شهد الناتج المحلي انتعاشاً مع تعافي الاقتصاد وارتفاع أسعار النفط.

أما الإيرادات البترولية، فقد اتبعت نفس النمط تقريباً، حيث انخفضت بشكل حاد بعد عام 2014 بسبب انخفاض أسعار النفط، ثم عادت للتحسن تدريجياً حتى عام 2019، قبل أن تشهد تراجعاً جديداً في عام 2020 بسبب الجائحة، وفي عامي 2021 و2022، ارتفعت الإيرادات البترولية مرة أخرى مع ارتفاع أسعار النفط، كما يظهر البيان بوضوح العلاقة الوثيقة بين الناتج المحلي الإجمالي والجبائية البترولية، مما يؤكد الحاجة إلى تنويع الاقتصاد الجزائري لتقليل الاعتماد على النفط والحد من تأثير تقلبات الأسعار العالمية.

2. أثر الجبائية البترولية على التشغيل:

يشكل هاجس البطالة أهم العقبات التي تبحث في طياتها السياسات العامة للدولة ويرى بعض الاقتصاديين أن العمالة المطلقة هي من كمالات الاقتصاد ويكتفي فقط تقليصها على نسبة قليلة كحد أدنى لضمان الحركة داخل الاقتصاد الوطني.

ولعل الجبائية البترولية أهم دعائم تقليص معدلات البطالة في الدول النامية عموماً والجزائر خصوصاً، حيث أن السياسة الاقتصادية العمومية الجزائرية قد أخذت بالجبائية البترولية في دعم صناديق التشغيل لمختلف هياكلها على مدار العشرية الأخيرة ولتوسيع أثر الجبائية البترولية على التشغيل سنتررق لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات الأخيرة ومدى مساهمتها في خلق مناصب شغل جديدة وكذلك الحد من البطالة.

3. أثر الجبائية البترولية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME):

المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل من 01 إلى 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها 02 مليار دج ولا يتعدى إجمالي حصيتها 500 مليون دج وتحترم معايير الاستقلالية.

وفي الجدول الآتي سنبين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2017-2023:

رهانات الجبائية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

الجدول رقم 2-2: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2017-2023)

السنوات	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016
الجبائية البترولية	5678	55485	1501.7	1927	1715.4	973	916	899
م ص م	1320664	1286365	619072	625069	519526	410959	376767	342788

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على معطيات وزارة المالية والمعطيات المأخوذة من مذكرة إسحاق خديجة، دور الضرائب في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2024، ص 118.

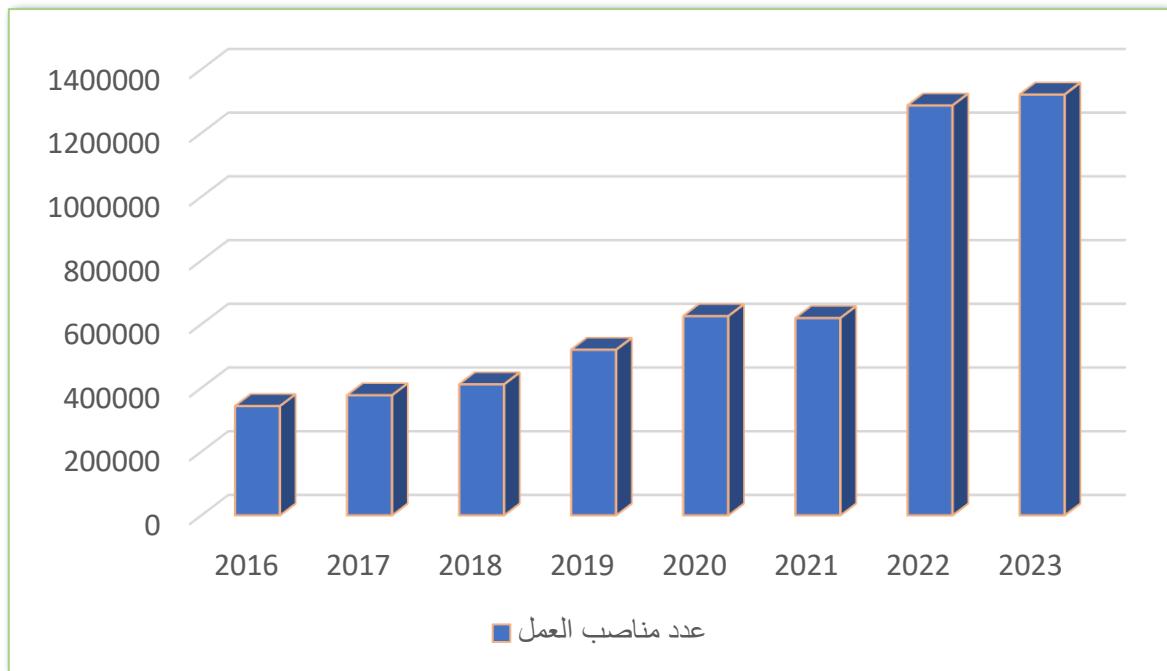
شهدت الجزائر خلال الفترة من 2016 إلى 2023 تغيرات كبيرة في كل من الجبائية البترولية وعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (م ص م)، مما يعكس التحولات الاقتصادية التي مرت بها البلاد، بحيث عرفت إيرادات الجبائية البترولية تقلبات ملحوظة، حيث سجلت أدنى مستوياتها في 2016 (899 مليار دج) ثم شهدت ارتفاعاً تدريجياً حتى 2019 (1715.4 مليار دج)، نتيجة لتحسين أسعار النفط وزيادة الإنتاج، في 2020 ورغم الجائحة العالمية التي أدت إلى انخفاض الطلب على النفط، استمرت الإيرادات في النمو لتصل إلى 1927 مليار دج، قبل أن تتحفظ في 2021 إلى 1501.7 مليار دج بسبب تذبذب الأسعار العالمية، غير أن القفزة الهائلة المسجلة في 2022 (55485 مليار دج) تبدو غير منطقية، ويحتمل أن تكون ناتجة عن خطأ في التسجيل أو تغيير في منهجية الحساب، خاصة أن الإيرادات في 2023 عادت إلى مستوى أكثر واقعية عند 5678 مليار دج.

كما أن الجدول يظهر الجدول نمواً مستمراً في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث انتقلت من 342788 مؤسسة في 2016 إلى أكثر من 1.32 مليون مؤسسة في 2023. هذا التزايد يعكس السياسات الحكومية الداعمة لريادة الأعمال والمبادرات الاستثمارية، خاصة بعد 2019، حيث ارتفع العدد بشكل ملحوظ. غير أن التراجع الطفيف في 2021 مقارنة بـ 2020 قد يكون ناتجاً عن تداعيات الجائحة وتأثيراتها على النشاط الاقتصادي.

من خلال ما سبق يمكننا القول بأن الاقتصاد الجزائري شهد تحسناً في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في حين بقيت الجبائية البترولية تحت تأثير التغيرات في أسعار النفط، مما يبرز أهمية تنوع مصادر الدخل الوطني لتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

رهانات الجبائية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

الشكل رقم 2-2: تطور مناصب العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.



المصدر: من إعداد الطالب بناءً على نفس معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الشكل أن عدد مناصب العمل في ارتفاع مستمر وذلك بسبب زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما وفرته من مناصب عمل دائمة ومؤقتة وكذلك نجاعة السياسة.

4. أثر الجبائية البترولية على مؤشرات النمو الاقتصادي:

انتهت الدولة من خلال البرامج التنموية لتدعم تشغيل الشباب وتحسين نسبة التوظيف بعد فترة الإدماج، ففي سنة 2009 تم تسجيل 1756964 منصب عمل كرقم قياسي وهذا بفضل بذل جهود أكثر لخلق مليونين منصب عمل المسطرة في البرنامج الخماسي لـ 2009 وكذلك خفض نسبة البطالة إلى أقل من 10% في آفاق 2009-2010 وأقل من 9% خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2013.

5. أثر الجبائية البترولية على الإنفاق الحكومي:

الإنفاق الحكومي هو مبلغ من المال الاقتصادي أو نقد يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عمومي بقصد تحقيق منفعة عامة لذا تعد وفرة الإنفاق الحكومي لأي دولة من أهم مؤشرات قوة

رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

الدولة الاقتصادية وهيمنتها السياسية على المستوى المحلي، ولقد أبرز رواد المالية العمومية على أن أهم وظائف تناط الدولة هي إعادة توزيع المداخيل والثروات بطريقة عادلة، حيث يشكل الإنفاق أهم بند فيه، والجدول التالي يشكل تطور حجم الإنفاق ومكانة الجباية البترولية بإسهاماتنا في دعمه.

الجدول رقم 2-3: حجم الإنفاق الحكومي إلى الجباية البترولية (2001-2011):

الوحدة: مiliar دج

السنوات	الجباية البترولية	الإنفاق العمومي	الجباية البترولية/الإنفاق العمومي %
2001	840.6	1412.03	59.5
2002	916.4	1457.78	62.86
2003	836.06	1596.29	52.38
2004	862.2	1656.22	52.06
2005	899	1844.32	48.74
2006	916	2173.13	42.15
2007	973	2597.48	37.46
2008	1715.4	3309.86	51.83
2009	1927	3949.90	48.79
2010	1501.7	5382.10	27.90
2011	1529.4	6169.95	24.79

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على معطيات وزارة المالية.

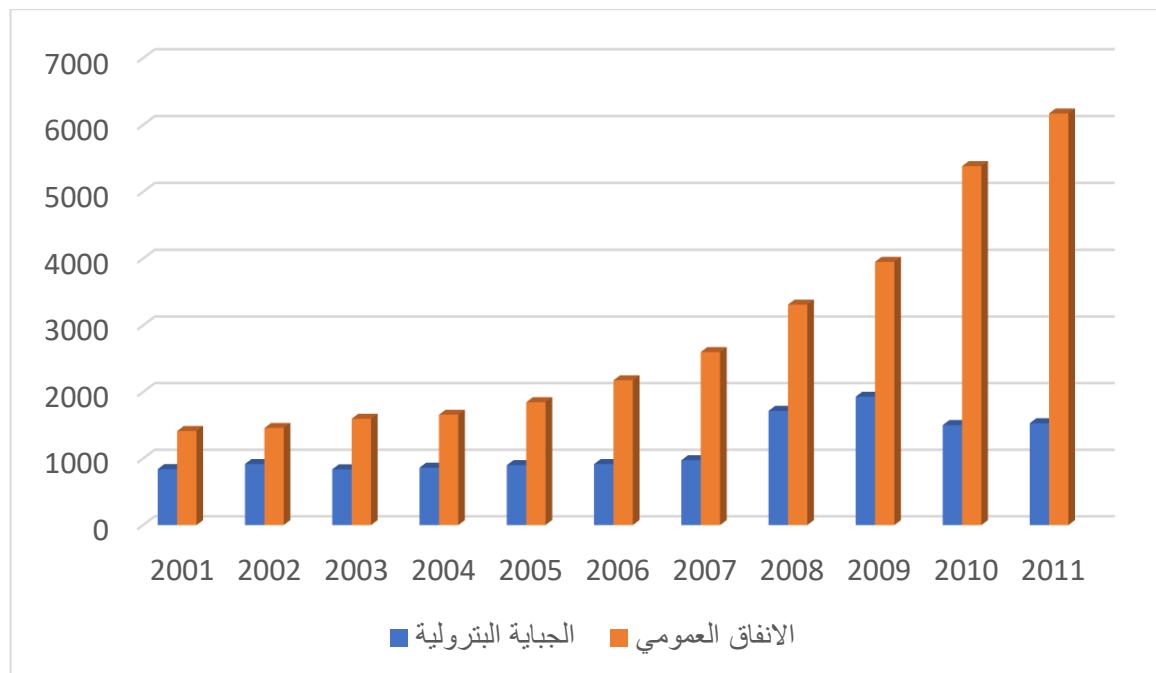
يتضح من الجدول أعلاه أن حجم الإنفاق الحكومي يشهد تزايد شبه مستقر، حيث سجل قيمة 1412,03 مليار دج سنة 2001 ليرتفع بقيمة 4757,92 خلال عشر سنوات، أي تضاعف 4 مرات مقابل القيمة المقدرة سنة 2001، ويرجع السبب في ذلك إلى تزايد أكثر من واتساع مهام الدولة على المستوى المحلي والدولي من جهة واهتمامها من جانب آخر بالمشاريع التنموية المبرمجة خلال العشرية الأخيرة والمتمثلة في مخطط الإنعاش دعم النمو، وهذه غاية الدولة في تحقيق التنمية المستدامة التي

رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

أصبحت اهتمامات الكثير من السياسات العمومية للدول وخاصة الدول التي تعتمد تمويل ميزانيتها على الريع البترولي.

ويتبين أيضاً من الجدول أيضاً أن نسبة FP/DP في تزايد شبه مستقر على مدار فترة الدراسة حيث سجل نسبة 62,86 سنة 2002 وهي أعلى نسبة لها ويرجع السبب في ذلك إلى ضخامة الأظرفة المالية المرصودة للمشاريع التنموية، والتي كانت بادرة انطلاقها خلال هذه السنة، أي أنه اعتمد على نسبة 62,86% من الجباية البترولية في تغطية حجم الإنفاق العام الملقي على عاتق الميزانية العامة للدولة، وحققت نسبة 24,79% سنة 2011 أي تراجع نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإنفاق العام بمعنى فقدان الاعتماد عليها، ويرجع السبب في ذلك إلى إسهام مردود المشاريع التنموية التي باشر لا الدولة في بداية سنة 2000 حيث أصبحت تغطي تدريجياً أقساط نسبية من حجم الإنفاق العام، وهذا هو أهم بند سمعت إليه الدولة من خلال الإصلاحات الهيكلية، حيث ارتأت من خلالها إلى محاولة إحلال الجباية العادلة كمورد دائم محل الجباية البترولية التي تعد من الثروات الزائلة و يمكن توضيح تطور نسبة الاعتماد على الجباية البترولية في تغطية حجم الإنفاق العام من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 2-3: تطور نسبة الجباية البترولية إلى الإنفاق الحكومي



المصدر: من إعداد الطالب بناءً على نفس معطيات الجدول السابق.

رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

مما يمكن أن يستدل عليه من خلال الشكل الموضح أعلاه أن نسبة الإنفاق الحكومي إلى الجباية البترولية عرفت تناقصا من سنة إلى أخرى وهذا ما أشير إليه بيانيا بالسابق أي أن الاعتماد على الجباية البترولية في تغطية الإنفاق العام يعرف، تراجعا وإحلال الفارق بموارد عادية تتسم بالرتابة والاستقرار وهي نتائج المخططات التنموية التي باشرها الدولة خلال العشرية.

أما عن سنة 2007 حيث حققت نسبة التطور 48% مقارنة بسنة 2006 فإن السبب في ذلك يرجع إلى تضاعف الاعتماد على الجباية البترولية بما قيمته 973 مليار دينار مقابلة لحجم إنفاق قدر 2597,48 مليار دج.

المطلب الثاني: تأثير تقلب أسعار البترول على ميزانيات الجماعات المحلية

تقلب أسعار البترول له تأثير بالغ على اقتصادات الدول المعتمدة على إيرادات البترول بشكل كبير، مثل الجزائر، باعتبار أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط والغاز في تمويل ميزانيتها العامة، فإن تقلبات أسعار البترول تؤثر بشكل مباشر على قدرة الحكومة على تخصيص الأموال لتمويل مختلف المشاريع والتنمية، بما في ذلك تلك الخاصة بالجماعات المحلية.

1. اعتماد ميزانيات الجماعات المحلية على إيرادات النفط:

في الجزائر يشكل النفط والغاز حوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي ويمثل أكثر من 90% من صادرات البلاد، في حين أن الميزانية الوطنية تعتمد بدرجة كبيرة على العائدات من قطاع النفط لتمويل النفقات، بما في ذلك تخصيص أموال للجماعات المحلية، في حين تقلبات أسعار النفط تؤدي إلى تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الموارد المالية المتاحة للجماعات المحلية.¹

2. آثار تقلب أسعار البترول على ميزانيات الجماعات المحلية:

أ. تراجع الإيرادات الحكومية: بحيث أن خلال فترات انخفاض أسعار البترول مثل 2008 أو 2014، تجد الحكومة نفسها مضطورة لتقليل النفقات العامة، مما يؤدي إلى خفض المخصصات المالية الموجهة

¹ مولود بوعني، العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر باستخدام منهجية VAR، مذكرة ماجистر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 04.

للجماعات المحلية، وأيضاً عندما تختفي أسعار البترول، تتراجع الإيرادات الوطنية بشكل ملحوظ، مما يؤدي إلى خفض التمويل المخصص للجماعات المحلية¹.

ب. **تقليل المشاريع التنموية المحلية:** مثل مشاريع الإسكان، الطرق، المدارس، والمستشفيات يمكن أن تتأثر بسبب نقص التمويل، مما يؤدي إلى تأخير أو حتى إلغاء بعض المشاريع، ومع انخفاض الإيرادات تعاني الجماعات المحلية من صعوبة في تمويل المشاريع التنموية مثل إنشاء أو تجديد البنية التحتية، وتوفير الخدمات الاجتماعية.

ج. **الضغط على الخدمات الاجتماعية:** تتأثر قدرة البلديات على دعم الأسر الفقيرة أو تحسين مستوى الخدمات التعليمية والصحية، وأيضاً نقص التمويل بسبب انخفاض إيرادات النفط يمكن أن يؤدي إلى ضغط على الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة، وهي من الخدمات الأساسية التي تقدمها الجماعات المحلية.

د. **زيادة الاعتماد على القروض أو الاستدانة:** بدوره يؤثر على ميزانيات الجماعات المحلية، التي قد تجد نفسها مضطورة لتقليل الخدمات أو زيادة الضرائب المحلية لتعويض العجز، وأيضاً في حالات انخفاض أسعار النفط، قد تضطر الحكومة إلى زيادة الاقتراض لتغطية النفقات، مما يؤدي إلى زيادة الدين العام.

هـ. **تغيرات في تخصيص المشاريع بين الجماعات المحلية:** يتم إعادة تخصيص المشاريع بشكل غير متساوٍ بين الجماعات المحلية، مما يخلق تفاوتاً في التنمية بين المناطق، وأيضاً قد تكون الجماعات المحلية في المناطق الأكثر تطوراً هي المستفيدة الأكبر، بينما الجماعات في المناطق الأقل تطوراً قد تتعرض لتقليل في التمويل.

3. الاستراتيجيات المحتملة للتخفيف من التأثيرات السلبية:²

أ. **تنوع مصادر الإيرادات:** وتشمل تنمية القطاعات غير النفطية مثل السياحة، الزراعة، والصناعة يمكن أن يوفر استقراراً أكبر للميزانية العامة ويقلل من تقلبات تأثير أسعار النفط، كما يجب على

¹ محمد مصطفى الخياط، أسعار النفط الصعود والمؤثرات، مجلة الكهرباء والغاز العدد 92، 2018، ص 08.

² الطاهر الزيتوني، الآفاق المستقبلية للطلب على النفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، المجلد 37، العدد 139، ص 23

رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

الحكومة الجزائرية أن تعمل على تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات.

ب. خلق صندوق للطوارئ: يمكن إنشاء صندوق للطوارئ يخصص لتعطية النفقات الطارئة في فترات تقلب أسعار النفط، مما يضمن استمرارية تمويل المشاريع الحيوية.

ت. دعم المشاريع المشتركة: يمكن أن تشجع الحكومة على تنفيذ مشاريع مشتركة بين الجماعات المحلية والمستثمرين الخاصين أو الشركات العالمية، خاصة في مجالات البنية التحتية والطاقة المتعددة.

ث. تحسين إدارة الموارد: من الضروري تحسين إدارة الموارد المالية على المستوى المحلي، وضمان تخصيص الأموال بطريقة أكثر كفاءة وفعالية، وأيضاً تطوير أطر التخطيط المالي يمكن أن يساعد في ضمان تنفيذ المشاريع الأكثر أهمية حتى في أوقات التقلبات الاقتصادية.

4. تحليل تطور النفقات العامة ونفقات التسيير خلال الفترة (2000-2023)

سوف ننطرق من خلال هذا العنصر إلى تحليل تطور النفقات العامة ونفقات التسيير في الجزائر من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 4-2: يوضح تطور النفقات والإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2023)

السنة	إجمالي النفقات العامة (مليار دينار جزائري)	نفقات التسيير (مليار دينار جزائري)	نفقات التجهيز (مليار دينار جزائري)	نفقات التسيير (%)	نسبة نفقات التجهيز (%)
2000	1,178.1	856.2	321.9	72.67	27.33
2001	1,321.0	963.6	357.4	72.94	27.06
2002	1,690.2	1,097.6	452.9	69.44	30.56
2003	1,891.8	1,122.8	567.4	66.43	33.57
2004	2,052.0	1,251.1	640.7	61.00	39.00
2005	2,453.0	1,437.9	1,015.1	58.61	41.39
2006	4,466.9	2,659.0	1,807.9	59.52	40.48

رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

45.92	54.08	1,020.1	1,672.6	3,092.7	2007
46.67	53.33	1,948.4	2,227.3	4,175.7	2008
45.84	54.16	1,946.3	2,300.0	4,246.3	2009
41.39	58.61	1,015.1	1,437.9	2,453.0	2010
40.48	59.52	1,807.9	2,659.0	4,466.9	2011
45.02	54.98	4,267.3	5,200.0	9,467.3	2012
41.48	59.52	1,907.9	2,959.0	4,496.9	2013
45.92	54.08	1,020.1	1,672.6	3,092.7	2014
40.48	59.52	1,807.9	2,659.0	4,466.9	2015
41.62	58.38	2,007.4	2,800.0	4,807.4	2016
42.62	59.38	2,207.4	2,900.0	4,707.5	2017
45.92	54.08	1,020.1	1,672.6	3,092.7	2018
40.60	57.38	2,007.4	2,800.0	4,807.4	2019
41.52	58.39	2,000.5	2,700.0	4,607.7	2020
43.85	53.92	4,205.3	5,203.0	9,305.1	2021
45.02	54.98	4,267.3	5,100.0	9,467.2	2022
46.05	55.95	4,005.3	5,050.2	9,505.3	2023

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك مجموعة من الاتجاهات البارزة في النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2023.

نلاحظ الزيادة الكبيرة في إجمالي النفقات العامة، حيث ارتفعت من 1,178.1 مليار دينار جزائري في 2000 إلى 9,505.3 مليار دينار جزائري في 2023، أي بزيادة تقدر بحوالي 8,327.2 مليار دينار مما يعكس تزايد النشاط الاقتصادي والمشاريع الكبيرة في البلاد

رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

كما تطورت نفقات التسيير بشكل تدريجي، حيث كانت تشكل النسبة الأكبر من إجمالي النفقات في البداية (72.67% في 2000)، لكنها انخفضت إلى 55.95% في 2023، ما يشير إلى تحول في السياسة الحكومية نحو تقليص الاعتماد على النفقات الجارية والتركيز على الاستثمارات والمشاريع الرأسمالية.

وشهدت نفقات التجهيز التي تشمل الاستثمارات والمشاريع الكبرى، زيادة ملحوظة خلال هذه الفترة، حيث ارتفعت من 27.33% في 2000 إلى 46.054% في 2023 مما يعكس تحولاً في سياسة الحكومة نحو تعزيز البنية التحتية والمشاريع الكبرى.

تميزت الفترة من 2012 إلى 2023 بزيادة كبيرة في النفقات العامة، حيث ارتفعت النفقات بشكل ملحوظ، خصوصاً في عام 2012، مع تركز الإنفاق بشكل كبير على مشاريع التجهيز.

ولوحظ أيضاً وجود تذبذبات في بعض السنوات، مثل 2007 و2008 و2009، حيث زادت النفقات العامة بشكل غير متوقع، وقد تكون هذه الزيادات مرتبطة بالأزمات الاقتصادية العالمية أو التغيرات في السياسات الاقتصادية المحلية.

كما شهدت نسب النفقات بين التسيير والتجهيز تحولات ملحوظة، حيث كانت نفقات التسيير تحتل الحصة الأكبر من النفقات حتى 2009، ولكن تدريجياً بدأت نفقات التجهيز تأخذ حصة أكبر بدءاً من تلك السنة.

إن تقلب أسعار البترول يؤثر بشكل مباشر على ميزانيات الجماعات المحلية في الجزائر، بحيث أن انخفاض أسعار النفط يتسبب في تقليص الإيرادات الحكومية وبالتالي التأثير سلباً على التمويل المخصص لهذه الجماعات لتنفيذ مشاريعها التنموية والاجتماعية، وللتحفيز من هذه التأثيرات، يجب على الحكومة الجزائرية تحسين التنوع الاقتصادي، إدارة الموارد بفعالية، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لضمان استدامة المشاريع التنموية.

المبحث الثاني: تحليل تأثير البترول على ميزانيات الجماعات المحلية

تعتبر إيرادات النفط أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر بشكل كبير على ميزانيات الجماعات المحلية في العديد من الدول، وخاصة في الدول التي تعتمد بشكل رئيسي على عائدات البترول في تمويل اقتصادها الوطني، ففي الجزائر على سبيل المثال تشكل إيرادات النفط جزءاً كبيراً من الإيرادات العامة، مما ينعكس بشكل مباشر على قدرة الدولة في تمويل المشاريع التنموية والخدمات العامة، وبما أن الميزانيات المحلية تعتمد على التحويلات المالية من الحكومة المركزية التي تتأثر بتقلبات أسعار النفط، فإن تذبذب هذه الأسعار يساهم في حدوث تقلبات في تمويل المشاريع المحلية والخدمات الاجتماعية، ما قد يؤدي إلى تحديات في التخطيط المالي المحلي والتنمية المستدامة، في هذا التحليل سنتناول فترات ارتفاع وانخفاض أسعار البترول وتأثيرها على التحصيل الجبائي المحلي وأيضاً تقسيم سياسات التمويل المحلي في ظل الاعتماد على الريع البترولي.

المطلب الأول: تطورات أسعار البترول (2000-2024):

شهدت أسعار البترول العالمية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2024 تقلبات حادة ناتجة لتدخل عوامل اقتصادية وجيوسياسية وبيئية، فقد عرفت بداية الألفية ارتفاعاً تدريجياً بفعل تنامي الطلب العالمي خاصة من الدول الناشئة كالصين والهند ولتصل الأسعار إلى مستويات قياسية في عام 2008 قبل انهيارها إثر الأزمة المالية العالمية، كما تأثرت الأسعار خلال العقد الثاني من القرن بأحداث بارزة ومنها اضطرابات الربيع العربي ومن ثم التغيرات في سياسات الإنتاج داخل منظمة أوبك وخارجها، إضافة إلى طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة، كما بلغ التذبذب ذروته سنة 2020 عقب جائحة كوفيد-19 التي أدت إلى انهيار الطلب وتسجيل مستويات سعرية تاريخية متدنية وقبل أن تعود الأسعار إلى الارتفاع مجدداً في السنوات التالية بسبب تعافي الاقتصاد العالمي وال Herb الروسية الأوكرانية، تعكس هذه التحولات مدى تأثر سوق النفط بالتفاعلات المعقدة بين العرض والطلب والعوامل السياسية والتكنولوجية، وعليه فسوف نقوم بتوضيح تطورات أسعار البترول خلال الفترة (2000-2024) في الجدول التالي:¹

¹ الموقع الإلكتروني (Fred) الخاص بالإحصائيات، (<https://fred.stlouisfed.org>)، تم الاطلاع على بتاريخ: 2025/05/02، بتوقيت: 22:45.

رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

الجدول 2-5: تطورات حجم التحصيل لولاية تيارت مع أسعار البترول خلال الفترة (2000-2024)

نسبة التغير (%)	متوسط السعر (دولار/برميل)	السنة
-	28.66	2000
-14.68	24.45	2001
+2.33	25.02	2002
+15.30	28.85	2003
+32.61	38.26	2004
+42.50	54.52	2005
+19.56	65.14	2006
+11.33	72.52	2007
+33.66	96.94	2008
-36.29	61.74	2009
+28.98	79.61	2010
+39.76	111.26	2011
+0.33	111.63	2012
-2.75	108.56	2013
-8.76	99.03	2014
-47.16	52.32	2015
-16.78	43.55	2016

رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

+24.55	54.25	2017
+31.49	71.34	2018
-9.87	64.30	2019
-34.74	41.96	2020
+68.92	70.86	2021
+42.37	100.93	2022
-18.26	82.49	2023
-2.39	80.52	2024

المصدر : الموقع الإلكتروني (Fred) الخاص بالاحصائيات: (<https://fred.stlouisfed.org>) ، تم الاطلاع على الاحصائيات بتاريخ: 2025/05/02، بتوقيت: 22:55.

لقد شهد أسعار البترول العالمية خلال الفترة من 2000 إلى 2024 تقلبات حادة تعكس التأثير المتبادل بين العوامل الاقتصادية والجيوسياسية، ففي بدايات الألفية لقد عرفت الأسعار منحى تصاعدياً بلغ ذروته سنة 2008 مدفوعاً بنمو الطلب العالمي وخاصة من الصين والهند لتصل إلى نحو 97 دولاراً للبرميل وقبل أن تنهار في 2009 بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية وخلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 لقد سجلت الأسعار استقراراً نسبياً حول مستويات مرتفعة وثم دخلت في موجة هبوط حاد سنتي 2015 و2016 بسبب تخمة المعروض وطفرة النفط الصخري، كما قد مثل عام 2020 نقطة تحول كبرى بحيث تراجعت الأسعار بشكل غير مسبوق نتيجة الإغلاق الاقتصادي العالمي بسبب جائحة كوفيد-19، غير أن الأسعار استعادت عافيتها في 2021 و2022 مدفوعة بتعافي الطلب وتأثير الحرب الروسية الأوكرانية قبل أن تسجل تراجعاً نسبياً في 2023 و2024 نتيجة التباطؤ الاقتصادي العالمي، ويزد من خلال هذا المسار التاريخي أن سوق النفط تقسم بدرجة عالية من الحساسية للصدمات الخارجية مما يفرض تحديات دائمة أمام الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء.

رهانات الجبائية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

الجدول 2-3: تطورات أسعار البترول خلال الفترة (2000-2024)



المصدر: الموقع الإلكتروني (<https://fred.stlouisfed.org>)، تم الاطلاع على الاحصائيات

بتاريخ: 2025/05/02، بتوقيت: 23:20.

المطلب الثاني: التحصيل الجبائي (IRG-TVA) إجمالي (2000-2024):

لقد شهد التحصيل الجبائي في الجزائر وخاصة مكوناته الأساسية والمتمثلة في ضريبة الدخل الإجمالي (IRG) وضريبة القيمة المضافة (TVA) تطوراً تدريجياً وملحوظاً خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2024، كما يعد كل من IRG وTVA من أهم ركائز الجبائية العادلة بحيث يمثلان نسبة معنيرة من الموارد الضريبية للدولة، فقد تميزت هذه المرحلة بنمو مطرد في التحصيل نتيجة لتوسيع القاعدة الجبائية وتحسين آليات التحصيل إلى جانب إدخال إصلاحات تدريجية على المنظومة الجبائية.

كما ساهم التحول الرقمي وتكتيف الرقابة الجبائية في تقليل التهرب الضريبي وتحقيق مزيد من الشفافية في المعاملات التجارية والمالية، ومع ذلك فقد ظل التحصيل الجبائي مرتبطاً بدرجة كبيرة بديناميكية النشاط الاقتصادي العام بحيث تأثر سلباً في فترات الركود أو الأزمات مثل أزمة النفط في

رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

أوجائحة كوفيد-19 في 2020 مما يعكس هشاشة قاعدة التحصيل وضرورة تعميق الإصلاحات الجبائية، كما يمكننا عرض التحصيل الجبائي للفترة (2000-2024) من خلال الجدول التالي:¹

الجدول 2-6: التحصيل الجبائي (IRG-TVA) لإجمالي (2000-2024)

القيمة: ملليار دج

السنة	ضريبة القيمة المضافة (TVA)	ضريبة الدخل الإجمالي (IRG)
2000	180	150
2001	190	160
2002	200	170
2003	210	180
2004	220	190
2005	230	200
2006	250	220
2007	270	240
2008	290	260
2009	310	280
2010	330	300
2011	350	320
2012	370	340
2013	390	360
2014	410	380
2015	430	400

¹ الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي <https://www.imf.org/external/datamapper/profile/DZA> ، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 03/05/2025، بتوقيت: 08:40

رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

2016	450	420
2017	470	440
2018	490	460
2019	510	480
2020	530	500
2021	550	520
2022	570	540
2023	590	560
2024	610	580

المصدر: صندوق النقد الدولي، الموقع الالكتروني:

، تم الاطلاع عليه بتاريخ: <https://www.imf.org/external/datamapper/profile/DZA>
، 2025/05/03، بتوقيت: .12:30

من خلال الجداول السابقة والتي تعكس لنا تطور الإيرادات المحصلة من ضريبة الدخل الإجمالي (IRG) وضريبة القيمة المضافة (TVA) في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2024 بحيث يظهر منحى تصاعديا مستقرا في كل من الضريبيتين، فقد ارتفعت إيرادات ضريبة الدخل الإجمالي من 150 مليار دينار سنة 2000 إلى 580 مليار دينار في 2024 وهو ما يعكس نموا تدريجيا ناتجا عن توسيع سوق العمل وتحسين الأجر وتوسيع القاعدة الضريبية للأفراد، كما شهدت القيمة المضافة ارتفاعا من 180 مليار دينار إلى 610 مليار دينار خلال نفس الفترة وهو ما يترجم بزيادة النشاط التجاري والاستهلاكي وتطور آليات التحصيل، ويشير هذا الاتجاه الإيجابي إلى مساهمة متزايدة للجباية العادلة في تمويل الميزانية العامة مما يبرز فعالية الإصلاحات الجبائية وخصوصا ما تعلق برقمنة الإدارة الجبائية وتعزيز الرقابة، غير أن هذا التحسن يبقى مشروطا بديمومة النمو الاقتصادي ومكافحة التهرب الضريبي بشكل أوسع.

رهانات الجبائية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

كما يمكننا عرض التحصيل الجبائي لولاية تيارت للفترة (2021-2024) من خلال الجدول التالي:

الجدول 2-7: حجم التحصيل الجبائي لولاية تيارت لإجمالي (2021-2024)

السنة	حجم التحصيل لولاية تيارت	ضريبة القيمة المضافة(TVA)	ضريبة الدخل الإجمالي(IRG)	نسبة تحقيق الأهداف
2021	8.900.000.000	1.691.000.000	3.115.000.000	104%
2022	9.000.000.000	1.710.000.000	3.150.000.000	102%
2023	10.00.000.000	1.900.000.000	3.500.000.000	101%
2024	12.000.000.000	2.280.000.000	4.200.000.000	99%

المصدر: مديرية الضرائب لولاية تيارت

خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2024، شهدت ولاية تيارت نموا ملحوظا في حجم التحصيل الجبائي، حيث ارتفع من 8.9 مليار دج في سنة 2021 إلى 12 مليار دج في سنة 2024، وقد رافق هذا النمو زيادة تدريجية في كل من ضريبة القيمة المضافة (TVA) التي انتقلت من 1.691 مليار دج إلى 2.28 مليار دج، وضريبة الدخل الإجمالي (IRG) التي تطورت من 3.115 مليار دج إلى 4.200 مليار دج خلال نفس الفترة، أما بخصوص نسبة تحقيق الأهداف، فقد كانت إيجابية في السنوات الثلاث الأولى، حيث بلغت 104% في 2021، 102% في 2022، و 101% في 2023، لكنها تراجعت بشكل طفيف إلى 99% في 2024، مما يعكس إما ارتفاع الأهداف المسطرة أو صعوبات في التحصيل الكامل، ورغم هذا التراجع الطفيف تبقى ولاية تيارت محافظة على أداء جيد في التحصيل الجبائي مع إمكانية تعزيز الآليات لتحقيق نسبة أفضل في السنوات القادمة، وكذا تكثيف المجهودات وتوفير الوسائل اللازمة المادية والبشرية من أجل رفع التحصيل وأيضا إنجاح مشروع رقمنة الإدارة الجبائية.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لتحليل أثر فعالية التحصيل وأسعار البترول على ناتج الجبائية المحلية

إن التحصيل الضريبي الفعال يعد من الركائز الأساسية التي تساهم في تحقيق استقرار الإيرادات المحلية. ومن جهة أخرى، تمثل أسعار البترول عاملًا مؤثراً بشكل كبير في تحديد حجم الإيرادات الحكومية، حيث تؤثر تقلباتها في قدرة الحكومات على جمع الموارد المالية. تهدف هذه الدراسة إلى فهم العلاقة بين فعالية التحصيل الضريبي وتقلبات أسعار البترول، وكيفية تأثيرهما المشترك على ناتج الجبائية المحلية. من خلال هذه الدراسة القياسية، يمكن تقديم رؤى استراتيجية لتحسين كفاءة التحصيل وتعزيز استقرار الإيرادات في ظل التحديات الاقتصادية المرتبطة بتقلبات أسواق الطاقة.

المطلب الأول: استراتيجيات التحصيل الجبائي المحلي

إن استراتيجيات التحصيل الجبائي المحلي تعد من الأدوات الأساسية التي يعتمد عليها السلطات المحلية لضمان استدامة تمويل الخدمات العامة وتعزيز التنمية المحلية، فهي تتضمن مجموعة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى تحسين مستوى التحصيل الجبائي، وضمان العدالة والشفافية في جمع الضرائب، مما يساهم في تعزيز قدرة الحكومات المحلية على تقديم خدماتها بشكل فعال، في هذا السياق تتعدد الاستراتيجيات بين استخدام التقنيات الحديثة في تتبع المدفوعات، وتطوير نظم المعلومات الجغرافية لتحديد وتقييم الأصول، إضافة إلى تشجيع الثقافة الضريبية من خلال توعية المواطنين بأهمية الضرائب في دعم التنمية المجتمعية، فتحسين تحصيل الضرائب المحلية يتطلب تنسيناً بين السلطات المحلية والمواطنين، فضلاً عن تطبيق آليات فاعلة لضمان الامتثال الضريبي وتقديم حوافز للمواطنين الملتزمين، وللقيام بعملية مواكبة الجبائية المحلية للتطورات الراهنة لابد من إعادة النظر في مجموعة من المسائل تشكل في مجموعها إستراتيجية شاملة، وموضوعية تؤدي في الأخير إلى تقديم الحل الأمثل للقضاء على تعقيد المنظومة الضريبية المحلية.

ومن بين استراتيجيات التحصيل الجبائي المحلي نذكر أهمها:

1. ضرورة تعديل نسب الضرائب المفروضة ورفعها:

ويرجع ذلك أساساً لعدم استقلالية الجماعات الإقليمية عن الدولة، فمالية الجماعات الإقليمية مرتبطة بمالية الدولة، وغير مستقلة لعدم استقلال نظامها الجبائي. حيث لا تكتفي الدولة فقط بتحديد الضريبة ونسبتها، بل تتعذر إلى تحديد توزيع نسبتها، وهذا ما أضعف قدرة الجماعات الإقليمية خاصة البلدية على

رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

التحكم في ماليتها المحلية، كما أن لدعم إصلاح الجباية المحلية للجماعات الإقليمية، يتعين على الدولة واستعدادها للتنازل عن فرض بعض الضرائب التي كانت مستأثرة عليها لصالح هذه الجماعات الإقليمية، وفي ذلك تنزع العباء على كاهلها وتحمله في المقابل الجماعات الإقليمية مثل نفقات التجهيز والاستثمار، كما أن جمع الضرائب من قبل الإدارة المركزية لوزارة المالية في وعاء واحد ثم القيام بتوزيعها على جميع البلديات بغض النظر عن نسبة تحصيل كل بلدية أو احتياجاتها وكثافتها السكانية من شأنه أن يجعل سوء توزيع محاصيل الضريبة بين البلديات، كما أن التنازل أو التحويل يجب تدعيمه بمراجعة نسب الضرائب والرسوم المخصصة للجماعات الإقليمية، وذلك بزيادة رفعها إلى المستوى المطلوب، لأن المعدل الأكبر من العائدات الجبائية قد خصص للدولة مع تهميش نصيب الجماعات الإقليمية الذي أصبح في بعض الضرائب رمزاً.¹

ضف إلى ذلك طريقة ونسب توزيع هذه الضرائب على البلديات والولايات يوحي إلى عدم وجود معايير

موضوعية يستند إليها في عملية توزيع هذه النسب، خاصة عندما يتعلق الأمر إلى اختلاف ما هو عائد للدولة أو الولاية والبلدية، الأمر الذي ينتج عنه حتماً غياب المرونة في التوزيع الضريبي الذي يسمح بالتحكم في وعاء الضريبي لكل بلدية على حد حسب أهمية كل نوع الضريبة فمثلاً الضريبة على الملكية تستفيد منها الدولة حوالي 80 بالمئة، في مقابل 20 بالمئة للبلدية، وهي نسبة توزيع غير عادلة رغم تحصيلها من قبل البلدية، وهو ما يؤدي في الأخير إلى ضعف مداخيل الجماعات الإقليمية، وعليه ينبغي كإجراء لإصلاح الجباية المحلية إعادة النظر في توزيع هذه النسب في التحصيل الضريبي بين الدولة والبلدية والولاية في إطار من الشفافية لتمكين الجماعات الإقليمية من أداء مهامها على أحسن وجه.

2. منح فرصة للجماعات الإقليمية للمشاركة في عملية تأسيس الضرائب والرسوم وتحديد نسبها دون استثمار الدولة على العملية عن طريق إشراكها في تحديد وعاء الضريبة ونسبها وكيفية تغطيتها،

¹ موساسب مريم، مولا حسن مراد، *فعالية الضريبة المحلية في تمويل الجماعات المحلية*، مذكرة ماستر في الحقوق، فرع قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، 2023، ص 57.

وذلك باشتراك المجالس المنتخبة على المستوى المحلي عند إنشاء وفرض ضريبة جديدة وتعديل نسب الضرائب

3. القيام بعملية ترشيد الإدارة الجبائية، مع البحث عن التوازن الأفضل في توزيع الموارد الجبائية.³²

ويتسنى ذلك من خلال مستويات عديدة منها:¹

- ترشيد مستوى أداء القوانين الجبائية.
- ترشيد أداء الجبائية نفسها.
- ترشيد أداء المكلف بالجبائية.
- ترشيد مستوى أداء الثقافة والوعي الجبائي العام.

إن الهدف الأساسي من وراء الإصلاح الجبائي وفق القوانين الجديدة هو إخراج الاقتصاد الوطني من دوامة التخلف، ومسايرة هذا الجهاز الجبائي سواء لـ²

- مسايرة اقتصاديات الدول المتقدمة، وذلك عن طريق امتصاص العجز الوارد في ميزانية الدولة والحصول على مصادر كافية لتمويل هذا العجز
- محاربة الغش والتهرب الضريبي. وتحقيق مردودية جبائية.
- المحيط السياسي والاجتماعي وخاصة الاقتصادي للبلاد والعمل على الاندماج المنسجم مع المسار الحالي للإصلاحات.
- القضاء على المساوى الموجودة في النظام الجبائي الذي سبق الإصلاحات، وجعله يتناسبى مع الأنظمة الجبائية العالمية التي تخدم عملية التنمية
- تحقيق التوازن المالي والاقتصادي.

¹ العياشي عجلان، مداخلة بعنوان: ترشيد الرقابة الجبائية على البنوك والمؤسسات المالية لحكومة أعمالها ونتائجها بالتطبيق على حالة الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 20-21 أكتوبر، 2022، ص 07.

² علو وداد، حتمية إصلاح المنظومة الجبائية للجماعات الإقليمية في الجزائر، المجلة الأكademie للبحث القانوني، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، العدد 02، 2024، ص 279.

المطلب الثاني: نحو استقلالية مالية أكبر للجماعات المحلية

بعد أن أصبح موضوع الاستقلالية المالية للجماعات المحلية مطروحا في الساحة الاقتصادية فقد ازداد الاهتمام بتحسين هيكلة الجبائية المحلية في الجزائر باعتبارها أهم مورد لتمويل ميزانية الجماعات المحلية، وقد استدعي ذلك تسليط الضوء على التحديات الميدانية التي تواجهها واستنتاج متطلبات الازمة لتفعيتها.

1.4. هيكلة الجبائية المحلية في الجزائر:

إلى جانب الضرائب والرسوم الموجهة كليا إلى الجماعات المحلية فإن الجبائية المحلية في الجزائر تشتمل على ضرائب ورسوم أخرى توجه جزئيا إلى الجماعات المحلية (موجهة أيضا إلى الدولة وبعض الصناديق) وذلك كما هو موضح فيما يلي:

1.1.4. الضرائب والرسوم الموجهة كليا إلى الجماعات المحلية:

في إطار الجبائية المحلية، تعتبر الجماعات المحلية المستفيد الوحيد دون سواها مما يتم تحصيله من مجموعة من الضرائب والرسوم والمتمثلة فيما يلي:

أ. الرسم على النشاط المهني: يخصّص لهذا الرسم كلا من الأشخاص الطبيعيين والمعنوين بمعدل 2% من رقم الأعمال الصافي للأنشطة العادية، وبمعدل 3% فيما يخص نشاط نفلا لمحروقات عن طريق الأنابيب، ويخصّص معدل هذا الرسم إلى نسبة 1% بالنسبة لنشاطات الإنتاج بدون الاستفادة من التخفيضات المنصوص عليها في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.¹

ويتم توزيع حصيلة الرسم على النشاط المهني وفق ما هو موضح في الجدول الآتي:

¹ طالبي محمد، مسعودي عبد القادر، واقع الجبائية المحلية في الجزائر وسبل تفعيلها، مجلة دراسات جبائية، المجلد 8، العدد 2، الجزائر، 2019، ص102.

الجدول رقم 2-8: توزيع الرسم على النشاط المهني

المعدلات المطبقة	البلدية	الولاية	الصندوق المشترك للجماعات المحلية
1%	66%	29%	5%
2%	65%	29.5%	5.5%
3%	65.33%	29.33%	5.33%

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على احصائيات مقدمة من مديرية الضرائب لولاية تيارت.

ب. الرسم العقاري: يفصل تطبيق الرسم العقاري في الجزائر بين مجموعة الملكيات المبنية ومجموعة الملكيات الغير المبنية المتضمنة كل من الأراضي الفلاحية والأراضي الموجودة في مناطق التعمير والمحاجر ومناجم الملح والسبخات، حيث يطبق سنويا بمعدلات تختلف بين 3% و 5% و 7% و 10% وفقا لمساحة العقار وذلك باستثناء الملكيات المغفاة من الضريبة.

ت. رسم الإقامة: يتم تطبيق هذا الرسم لدى البلديات ذات النشاط السياحي وذلك على الأفراد الزائرين والغير المقيمين فيها، وذلك بدفع 50 دج اليوم للشخص الواحد دون تجاوز 100 دج /اليوم للعائلة الواحدة، حيث يتم تحصيله من خلال إقامة السياح في الفنادق أو إيوائهم في الحمامات المعدنية، إذ توجه حصيلة هذا الرسم كليا 100% لصالح البلديات.

ث. رسم التطهير: المقصود برسم التطهير هو الرسم الخاص برفع القمامات المنزلية، إذ يتم تطبيقه على الملكيات المبنية وذلك بتحصيله سنويا ويوجه كليا لصالح البلديات، إذ تحدد مبالغ رسوم التطهير وفقا لما موضح في الجدول أدناه:

رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

الجدول رقم 2-9: مبالغ رسوم التطهير في الجزائر

طبيعة المحل	الرسوم المطبقة قبل صدور قانون المالية 2020	الرسوم المطبقة بعد صدور قانون المالية 2020	الرسوم المطبقة بعد صدور قانون المالية 2020
المحلات ذات الاستعمال السكني	بين 1500 دج و1500 دج	بين 1000 دج و1500 دج	بين 1500 دج 2000 دج
المحلات ذات الاستعمال التجاري المهني	بين 3000 دج 12000 دج	بين 4000 دج 14000 دج	بين 3000 دج 12000 دج
الأرض المهيأ للتخييم والمقطورات	بين 8000 دج 23000 دج	بين 10000 دج 25000 دج	بين 8000 دج 23000 دج
المصانع وما يشابهها	بين 130000 دج 22000 دج	بين 132000 دج 20000 دج	بين 130000 دج 22000 دج

المصدر: بغاوي جميلة، بوكرشاوي براهيم، عيسى سماعين، مرجع سبق ذكره، 2022، ص 76.

ج. رسم السكن: أسس وفق قانون المالية لـ 2004 يطبق بالكيفية التالية:¹

- 1200 دج بالنسبة للمحلات ذات الطابع المهني.
- 300 دج بالنسبة للمحلات ذات الطابع السكني.

يتم تحصيله من طرف سونلغاز عن طريق فاتورة الكهرباء والغاز.

ح. رسم الرخص العقارية: يطبق هذا الرسم عند استخراج كل من رخصة البناء، رخصة الهدم، شهادة المطابقة رخصة تقسيم الأراضي والعمران، حيث تستفيد البلديات بنسبة 100 % من حصيلة هذا الرسم.

4.2. الضرائب والرسوم الموجهة جزئياً للجماعات المحلية:

تشترك الدولة والجماعات المحلية في الاستفادة من مجموعة من الضرائب والرسوم والمتمثلة فيما

يلي:

¹ لجناف عبد الرزاق، دور الجباية المحلية في تحقيق الاستقلالية المالية للجماعات المحلية، مجلة دراسات جبائية، المجلد 10، العدد 1، الجزائر، 2021، ص 130.

أ. الرسم على القيمة المضافة: إن الرسم على القيمة المضافة TVA هو عبارة عن ضريبة غير مباشرة أدخلت في إطار الإصلاح الجبائي الذي قامت به الجزائر في سنة 1992 خلفاً للرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج TUGP والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات TUGPS، حيث شرع في تطبيقها ابتداءً من أول أبريل 1992 بموجب قانون المالية لسنة 1992 وهي تفرض عند إنفاق الدخل بتطبيق معدلين هما المعدل المخفض 9% والمعدل العادي بنسبة 19% (المادتين 21 و23 من قانون الرسوم على رقم الأعمال)، حيث توزع حصيلة هذا الرسم بين الدولة والبلدية.¹

ب. قسيمة السيارات: تبعاً لمعايير الأقدمية وعدد الأحصنة يفرض على السيارات والشاحنات قسيمة سنوية توزع حصيتها بين 50% منها توجه لميزانية الدولة و30% توجه للصندوق المشترك

للجماعات المحلية أما باقي فيوجه إلى الصندوق الوطني للطرق والطرق السريعة.

ت. الضريبة الجبائية الوحيدة: "يخضع لنظام الضريبة الجبائية الأشخاص الطبيعيون الذين تمثل تجارتهم الرئيسية في بيع البضائع والأشياء، والحرفيون التقليديون والمؤدون الخدمات التابعة لفئة الأرباح الصناعية والتجارية عندما لا يتجاوز رقم أعمالهم 500.000.00 دج، تحدد معدلاتها كما يلي، 5 بالنسبة لنشاطات البيع والشراء، 12 بالنسبة لتأدية الخدمات"، تقدر حصة الدولة والبلديات والولايات من حصيلة هذه الضريبة النسب 49% و40.25% و5% على التوالي، في حين يوزع باقي حصيلة هذه الضريبة على هيئات أخرى.²

ث. الضريبة على الأملاك: تفرض هذه الضريبة على كل ممتلكات الأشخاص الطبيعيين ذوي المقر الجبائي في الجزائر وتفرض أيضاً على الممتلكات الموجودة في الجزائر بالنسبة للأشخاص الطبيعيين ذوي المقر الجبائي خارج الجزائر، إذ توزع حصيلتها بين 60% لميزانية الدولة و20% لميزانية البلدية و20% لحساب الصندوق الوطني للسكن.

ج. الرسم على الذبح: يحسب الرسم على الكيلوغرام الواحد الصافي للحيوان المذبوح، تحدد قيمته حسب المادة 452 من الأمر رقم 76/104 المتضمن قانون الضرائب غير المباشرة المعدلة

¹ بغدادي جميلة، بوكرشاوي براهيم، عيسى سماعين، مرجع سبق ذكره، 2022، ص 78.

² يحياوي محمد، تقسيمات الموارد الجبائية العائدة للجماعات المحلية مجلة القانون العقاري، المجلد 6، العدد 1، الجزائر، 2019، ص 118.

بموجب المادة 21 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 بـ 10 دج للكيلوغرام الواحد، توزع كما

يلي¹:

- 8.5 دج تخصص لميزانية البلدية؛

- 1.5 -

- دج يستفيد منها صندوق التخصيص الخاص (صندوق حماية الصحة الحيوانية).

4.2. تحديات تمويل الجماعات المحلية في ظل واقع الجبائية المحلية في الجزائر:

في ظل واقع الجبائية المحلية في الجزائر، تواجه الجماعات المحلية جملة من التحديات التمويلية والتي يمكن عرضها في النقاط الآتية:

4.2.1. ضعف التحصيل الجبائي:

تعاني الجماعات المحلية في الجزائر من ضعف تغطية الجبائية المحلية لاحتياجاتها التمويلية ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى ضعف عملية التحصيل الجبائي والتي تترجم عن جملة من العوامل والمتمثلة فيما يلي:

أ. التهرب الضريبي: على الرغم من اعتبار التهرب الضريبي مشكلة شائعة لدى مختلف اقتصاديات دول العالم إلا أن مستوياتها لدى الدول النامية بما فيها الجزائر قد بلغت مستويات كبيرة، وهو ما ينعكس إلى ضعف موارد الجبائية المحلية لتمويل الجماعات المحلية، حيث أن بعض الأرقام تشير إلى أن الاقتصاد الموازي في الجزائر يمثل حوالي 22% من الناتج المحلي الإجمالي، غير الإحصائيات التي حصلنا عليها من المديرية المركزية للمنازعات بالمديرية العامة للضرائب تفيد بأن معظم قضایا التهرب بالنسبة لسنوات 2014 إلى 2018 ترتكز في قطاعات الإستيراد، التجارة بالجملة، الأشغال العقارية صانعي الذهب.²

¹ حياوي محمد، نفس المرجع، ص 109.

² مصباح حراق، احمد امر بوزيد، تأثير الغش الضريبي على فعالية النظام الجبائي حالة الجزائر، مجلة العلوم التجارية، المجلد 18، العدد 2، الجزائر، 2019، ص 178.

رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

ويمكن عرض توزيع ملفات التهرب الضريبي وفقا لطبيعة النشاط خلال 2015-2018 في الجدول الآتي:

الجدول 2-10: توزيع ملفات التهرب الضريبي وفقا لطبيعة النشاط خلال 2015-2018

2018	2017	2016	2015	طبيعة النشاط
990	886	840	820	الاستيراد
835	820	800	795	تجارة الجملة
735	710	702	688	أشغال عقارية
654	633	615	603	تجارة التجزئة
354	320	308	299	الإنتاج
654	641	618	604	صانعي الذهب
311	302	299	277	خدمات

المصدر: مصباح حراق، احمد اعمد بوزيد، مرجع سبق ذكره، 2019، ص 179.

من خلال الجدول السابق يتضح أن ملفات التهرب الضريبي في الجزائر في تزايد بالنسبة لكل نشاط خلال الفترة 2015-2018، حيث تتركز بدرجة أولى على أنشطة الإستيراد وتجارة الجملة والأشغال العقارية ثم بدرجة أقل في تجارة التجزئة وتجارة الذهب لتصبح في مستوى أقل في نشاط الإنتاج والخدمات.

وترجع احصائيات ملفات التهرب الضريبي للأنشطة المذكورة في الجدول نسبيا إلى مستويات الأرباح المحققة فيها والتي غالبا تكون في أنشطة الإستيراد وتجارة الجملة والأشغال العقارية أكثر من باقي الأنشطة وهو ما يكون دافعا لميول ممارسي تلك الأنشطة للتهرب الضريبي، وهو ما ينعكس سلبا على تعبئة موارد الجباية المحلية والتي تصبح عاجزة عن تغطية الاحتياجات التمويلية للجماعات المحلية.

رهانات الجبائية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

ب. الغش الضريبي: المشرع الجزائري عرفه على أنه كل تملص أو محاولة التملص بإستعمال طرق تدليسية في إقرار وعاء أي ضريبة أوحى أو رسمأو تصفيته كلياً أو جزئياً.¹

ومن أجل تقدير قيمة الغش الضريبي في الجزائر فإنه يتم اعتماد الرقابة الجبائية التي تتم وفق ثلاثة صيغ وهي التحقيق المحاسبي الذي يتم فيه التأكيد من صحة التسجيلات المحاسبية، بالإضافة إلى التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الذي يتم فيه التأكيد من مدى وجود ارتباط بين المداخل الم المصر بها وقيمة الأصول، كما يتم اتخاذ التحقيق المصوب للمحاسبة من خلال الرقابة على الوثائق خلال فترة معينة تقل عن السنة الواحدة.

وتتم الأشكال الثلاث من الرقابة الجبائية في الجزائر من أجل الوصول إلى القيم الحقيقة (مداخل) ليتم فرض الضرائب والرسوم اللازمة في حالة وجود فروقات مع القيم المصرح بها، ومن خلال الجدول التالي يمكننا عرض احصائيات الرقابة الجبائية لولاية تيارت خلال الفترة 2017-2024.

الجدول 2-11: إحصائيات الرقابة الجبائية في الجزائر لولاية تيارت خلال الفترة 2017-2024

السنة	عدد قضايا التحقيق المحاسبي	عدد قضايا التحقيق المعمق	عدد قضايا التحقيق المصوب
2017	31	5	13
2018	36	1	12
2019	38	7	12
2020	50	8	13
2021	50	2	13
2022	43	5	14

¹ عيسى سماعين، ظاهرة الغش الضريبي في القانون الجبائي الجزائري (التشخيص والعلاج) مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15، العدد 2، الجزائر، 2019، ص576.

رهانات الجبائية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

13	4	41	2023
12	4	44	2024

المصدر: من اعداد الباحثتين اعتمادا على احصائيات المديرية العامة للضرائب.

يعكس لنا الجدول توزيع عدد قضايا الرقابة الجبائية بمصلحة الضرائب لولاية تيارت خلال الفترة 2017-2024 وفقاً لمتوسط سنوي، والتي تظهر قضايا التحقيق المحاسبي استقراراً وتصاعداً ملحوظاً بحيث انتقلت من 31 قضية سنة 2017 إلى 50 قضية في سنتي 2020 و2021 مما يشير إلى اعتماد متزايد على هذا النوع من التحقيقات لما يتمتع به من فعالية في كشف التلاعيب المحاسبية، ثم عرف هذا العدد تراجعاً طفيفاً بعد ذلك ولكنه بقي في مستويات مرتفعة نسبياً (44 قضية في 2024) مما يدل على استمرارية هذا التوجه الرقابي.

أما التحقيق المصوب فقد حافظ على نوع من التوازن بحيث تراوح عدد القضايا بين 12 و14 سنوياً مما يعكس توجهاً منتظماً نحو تصحيح الأخطاء الجبائية دون الخوض في تحقيقات معتمدة، وهذه الأرقام الثابتة تقريباً تدل على أن هذا النوع يستخدم كأدلة دعم للتحقيقات الأخرى دون أن يكون المحور الرئيسي للرقابة.

وفي المقابل لقد عرف عدد قضايا التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية تقلباً واضحاً فقد كانت الأرقام منخفضة نسبياً في بعض السنوات (قضية واحدة في 2018 وأيضاً حالتان في 2021) ومرتفعة في سنوات أخرى (8 قضايا في 2020 وأيضاً 7 قضايا في 2019)، فيفهم من هذا التذبذب أن هذا النوع من التحقيق يوظف بانتقائية شديدة وربما بناءً على مؤشرات مخاطر أو ملفات مشتبه فيها تستحق تدقيقاً عميقاً ونظرًا لطبيعة هذا النوع من التحقيقات التي تتطلب وقتاً وجهداً أكبر.

وعليه فإن الجدول يؤكد لنا أن التحقيق المحاسبي يعد الوسيلة الرقابية الأكثر اعتماداً في مصلحة ضرائب تيارت ويليه التحقيق المصوب، بينما يستخدم التحقيق المعمق في نطاق محدود واستراتيجي، كما يعكس هذا التوزيع استراتيجية رقابية متوازنة بين النجاعة والاقتصاد في الجهد مع تكيف الأدوات بحسب طبيعة الملفات.

ت. عدم تكافؤ فرص استفادة الجماعات المحلية من الجبائية المحلية: يشهد مستوى النشاط الاقتصادي والتجاري في الجزائر تبايناً واضحاً بين مختلف المناطق، حيث تتركز أكثر في مناطق الشمال والهضاب العليا أكثر من مناطق الجنوب الكبير وهو ما يعكس تبايناً آخر في مدى استفادة الجماعات المحلية في الجزائر من موارد الجبائية المحلية، حيث تساهم بوفرة في تمويل ميزانيات البلديات في المناطق ذات النشاط الاقتصادي، وتظل البلديات النائية محرومة من موارد الجبائية المحلية.

ث. مركزية التشريع الضريبي: يتم إحداث الضرائب والرسوم، مركزياً، وكذا تخصيصها وتعديلها، وهذا ما قد ينعكس سلباً على ميزانيات الجماعات المحلية بإقليم المبادرات المحلية في إحداث ضرائب ورسوم تعد مصدراً مهماً لكون المسؤولين المحليين أقرب بكثير من المواطن المحلي عموماً، والمكلف المحلي خصوصاً، بينما وأن الموارد الجبائية المحلية غير كافية لتمويل النفقات المحلية، وقد أدت مركزية التشريع الضريبي إلى انعكاسات سلبية تتمثل في فقدان الجماعات المحلية لسلطة تحديد الوعاء الضريبي والمعدلات الضريبية مع فقدانها لصلاحية عمليات تحصيل الجبائية المحلية وصيغ توزيعها.¹

ج. غياب التنسيق بين الإدارات العمومية: يتسبب غياب التنسيق بين الإدارات العمومية في ضعف مصادر المعلومات الجبائية وعدم فعاليتها وهو ما يقلل من فرص تعبئة موارد الجبائية المحلية، وبالتالي يقلل من فرص تعزيز تمويل الجماعات المحلية، حيث يتطلب ذلك تدخل دائم من مجمل الإدارات المعنية بهذه العملية، ولهذا يستوجب إجراء تنسيق دقيق وشامل لجميع أعمال هذه الإدارات سلباً على كفاءة وفعالية الإدارة الجبائية من أجل الحد من هذه الظاهرة، ولكن بسبب سوء التسيير وغياب التنسيق بين الإدارات المختلفة انعكس هذا سلباً على كفاءة وفعالية النظام الضريبي، ويمكن التنسيق في هذا المجال مع جملة من الإدارات العمومية كالإدارات المتعلقة بالنشاط التجاري، الجمارك.²

¹ بوغازي إسماعيل، تيغليسية لمين، *ترشيد الجبائية المحلية لتحقيق تنمية محلية شاملة*، مجلة دراسات جبائية، المجلد 2، العدد 1، الجزائر، 2013، ص20.

² خنيري فدوى، اليزيد علي، مدى فعالية النظام الجبائي الجزائري في التقليل من ظاهرة الغش الضريبي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد 2، الجزائر، 2019، ص167.

3.4. سبل تفعيل دور الجبائية المحلية في الجزائر كمصدر تمويلي للجماعات المحلية:

في ظل التحديات التي تواجهها الجبائية المحلية في الجزائر، فإنه من الضروري جدا تعزيز قدرتها على تعبئة الموارد الجبائية، وذلك من خلال اتخاذ جملة من السبل لتعزيزها كمصدر تمويلي للجماعات المحلية. وتمثل هذه السبل في النقاط الآتية:

أ. تحسيد التكامل بين جهود المصالح الجبائية والجماعات المحلية: في هذا الإطار يجب إنشاء لجان محلية للجبائية المحلية على مستوى كل بلدية وكل ولاية مكلفة بمتابعة السياسة الجبائية للجماعات المحلية، كما يجب أن تشارك هذه الأخيرة في عملية الاحصاء السنوي للمكلفين بالضريبة والنشاطات والأملاك غير المنقولة وإطارات مركزية ومحالية وخبراء وأساتذة جامعيين، ولا ينفي هذا الاجراء تنسيق تلك الجهود مع باقي الإدارات العمومية على غرار مصالح القطاع التجاري والجمارك وغيرها من المصالح وذلك من أجل تعزيز مصادر المعلومات الجبائية.¹

ب. إعادة النظر في نظام التضامن المالي بين الجماعات المحلية: في ظل تراكم الاحتياجات التموية للمواطنين تراكم بالموازاة الاحتياجات التمويلية لبرامج التنمية المحلية لدى الجماعات المحلية في الجزائر، وباعتبار الجبائية المحلية أحد أهم مصادرها التمويلية فإنه من المفيد جدا إعادة النظر في نظام التضامن المالي بين الجماعات المحلية وذلك برفع نسب الضرائب والرسوم الموجهة جزئيا للجماعات المحلية، ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالرسم على القيمة المضافة والضريبة على الأماكن وقيمة السيارات و الضريبة الجزاية الوحيدة.

ت. استحداث نظام متابعة لمدى تفعيل الضرائب والرسوم المكونة لهيكلة الجبائية المحلية: فيالجزائر تعود قلة الموارد الجبائية لدى الكثير من الجماعات المحلية في الجزائر إلى عدم تفعيل تطبيق الضرائب والرسوم المنصوص عليها في التشريع الضريبي وهو ما يعتبر بالنسبة للجماعات المحلية كفرصة ضائعة لتعبئة مواردها الجبائية، وأمام هذا الوضع فإنه من المفيد أن يتم استحداث أشكال رقابية متخصصة في الرقابة على الإيرادات الجبائية للجماعات المحلية، وفي ظل نقص موارد الجماعات المحلية خاصة البلديات، يجب تسليط الضوء على الضرائب والرسوم العائدة للجماعات المحلية وصدق تضامن والضمان للجماعات المحلية من خلال

¹ صابر سعاد، بن ساعد عبد الرحمن، دور الجبائية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية (دراسة حالة بلدية درارية)، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 21، العدد 2، الجزائر، 2020، ص32.

التركيز أكثر على تعديل تطبيقها كالضررية على الأموال التي رغم تقنيتها في قوانين المالية والجبائية، إلا أنها غير مفعلة في ظل غياب اجراءاتها رغم استحداثها بموجب قانون المالية لسنة 1993، وسيسمح هذا الإجراء بتحسين فعالية التحصيل الجبائي في الجزائر مما يحدث انعكاساً إيجابياً على قدرة موارد الجبائية المحلية على تغطية الاحتياجات التمويلية للجماعات المحلية.¹

ثـ. ضبط إجراءات تسيير الموارد الجبائية للجماعات المحلية: إن التقليل من آثار العجز المالي للجماعات المحلية لا يتوقف فقط على توفير الموارد المالية فقط وإنما يتوقف أيضاً على التحكم في النفقات المحلية وضبط إجراءات تسيير الموارد المالية للجماعات المحلية بما في ذلك الموارد الجبائية، ويتحقق ذلك من خلال الرشادة في تسييرها والعقلانية في تخصيص وتوزيع الميزانية على المشاريع التنموية في إطارها التشريعي مع احترام مبدأ التوازن بين قيمة المشاريع التنموية والميزانية المتاحة.

جـ. تطوير أساليب مكافحة التهرب والغش الضريبي: ويتحقق ذلك من خلال تعديل نظام المعلومات الجبائي حيث لا يمكن تنفيذ مختلف برامج الرقابة الجبائية دون الاستناد إلى نظام المعلومات الجبائي الذي يعتبر العمود الفقري لمصلحتي الوعاء والتحصيل، وبذلك تصبح الجبائية المحلية أكثر قدرة على تغطية الاحتياجات التمويلية للجماعات المحلية.²

حـ. اعتماد نظام اللامركزية الجبائية: ترتبط قدرة الجماعات المحلية على تعبئة مواردها المحلية ارتباطاً وثيقاً بمدى استقلاليتها الإدارية والتي تتحقق باعتماد نظام اللامركزية الإدارية، إذ تنشط الجماعات المحلية في الجزائر في ظل درجة كبيرة من المركزية الجبائية والتي تعتبر عائقاً كبيراً لها لتعبئة موارد الجبائية المحلية، ويستدعي هذا الوضع أن يتم إعادة النظر في المركزية المفروطة لنظام الضرائب والرسوم المختطفة للجماعات الموروثة عن العهد الاستعماري بالتطور والتعديل، ذلك وبالبحث عن الأوعية الضريبية المتنوعة والجديدة لتحسين مردودها الجبائي تماشياً مع آفاق التنمية، ويتم ذلك من خلال اعتماد نظام اللامركزية الجبائية وتفعيله من خلال توسيع صلاحيات

¹ خذيري صبرينة، جنينة عمر، مرجع سبق ذكره، ص 334.

² موزارين عبد المجيد، دور الجبائية المحلية في تمويل تنمية الجماعات المحلية وسبل تعزيزه، مجلة القانون العقاري، المجلد 7، العدد 2، الجزائر، 2020، ص 86.

المجالس المحلية في تحديد النسب الضريبية والوعاء الضريبي وتحصيل الضرائب بما يعزز الاستقلالية المالية للإدارة المحلية.¹

خ. عصرنة الجبائية المحلية: من أجل تفعيل التحصيل الجبائي المحلي في الجزائر فإنه من الضروري جداً أن يتم تبسيط إجراءاته الإدارية والتخفيف من نقل التعقيد الوثائقي، ويتحقق ذلك بتزويد الإدارة الجبائية بوسائل متقدمة توافق ايقاع العصر الحديث، وذلك من خلال تجسيد الادارة الإلكترونية التي بإمكانها القيام بالإحصاء الرقمي للمكلفين وتوسيع قنوات الدفع الإلكتروني والاقتطاع الإلكتروني المباشر بما يساهم في رفع مستوى التحصيل الجبائي، ولا تتوقف عصرنة الجبائية المحلية في الجزائر على الوسائل المادية فقط وإنما أيضاً من خلال تأثيرها بموارد بشرية ذات كفاءة وتجربة ميدانية.

¹ لجناف عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص136.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل أظهرنا أن الجبائية المحلية في الجزائر ورغم دورها الحيوي في تمويل الجماعات المحلية تبقى إلى حد بعيد رهينة لتقلبات أسعار البترول بحكم ارتباط الاقتصاد الوطني ككل بالريع النفطي، فكلما شهدت أسعار البترول ارتفاعاً ترتفع مداخيل معها الدولة وتزداد التحويلات لفائدة الجماعات المحلية ما يعكس ذلك إيجاباً على مداخيل الجبائية المحلية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وغير أن هذه العلاقة تعكس هشاشة مالية واضحة حيث يؤدي تراجع أسعار البترول إلى تقليل الدعم المركزي وتراجع في الإيرادات المحلية مما يكشف عن ضعف قدرة الجبائية المحلية على الاستقلالية والمرنة في مواجهة الصدمات الاقتصادية، وقد بينا من خلاص هذا الفصل أن الإشكال لا يرتبط فقط بتذبذب الموارد البترولية بل يرتبط بعدم فعالية آليات التحصيل الجبائي المحلي وضعف التنسيق بين الإدارة المركزية والمحلية إلى جانب غياب العدالة الجبائية أحياناً، وبناءً على ما سبق اتضح أن إصلاح الجبائية المحلية يتطلب تعزيز قدراتها الذاتية وتنوع مصادرها وفك ارتباطها التدريجي بعوائد الريع البترولي من خلال سياسات جبائية أكثر نجاعة واستقلالية على المستوى المحلي.

الدراسة القياسية

1- مدخل لإختبار التكامل المشترك بإستخدام أنموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباينة

Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL)

تتطلب إختبارات التكامل المشترك السابق ذكرها (أنجل وجراجر - جوهانسن) أن تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة نفسها، كما إن هذه الإختبارات تعطي نتائج غير دقيقة في حالة كون حجم العينة صغيراً، وهذا يضع شرطاً على استخدام هاتين الطريقتين في تحليل العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات (Hassler & Autoregressive 5: 2005). ونتيجة لهاتين المشكلتين أصبحت منهجية (Distributed Lag Model {ARDL}) للتكمال المشترك شائعة الاستخدام في السنوات الأخيرة، والذي قدم من قبل بيساران وآخرون (Pesaran et.al) عام (2001)، إذ دمج فيها نماذج Distributed Lag (Autoregressive Model) مع نماذج فترات الإبطاء الموزعة (Model) في أنموذج واحد، وفي هذه منهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وابطائها بمدة واحدة أو أكثر (Pesaran & et.al, 2001: 289).

ويتميز أنموذج (ARDL) بعدة مزايا منها:-

- لا يستلزم إختبار(ARDL) أن تكون السلسلة الزمنية متكاملة من الرتبة نفسها (I₍₀₎) أو من الرتبة الأولى (I₍₁₎، بشرط أن لا تكون متكاملة من الرتبة الثانية (I₍₂₎) فقط.

- إمكانية تقدير الأجل الطويل والقصير في آن واحد، فضلاً عن إمكانية التعامل مع المتغيرات التفسيرية في الأنموذج بفترات إبطاء زمنية مختلفة.

- إن نتائج تطبيقه تكون دقيقة في حالة كون حجم العينة صغيراً، فضلاً عن بساطة هذا الأنموذج في تقدير التكامل المشترك بإستخدام طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية (Pesaran & et.al, 2001: 293).

- إمكانية التمييز بين المتغيرات التابعة والمتغيرات التفسيرية في الأنموذج، والسماح بإختبار العلاقة بين المتغيرات الأصلية (في المستوى- Level) بعض النظر فيما إذا كانت المتغيرات التفسيرية هي (I₍₀₎) و (I₍₁₎) أو مزيج منهما (الشورجي، 2009: 156).

رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

- إن إستخدام هذا الأنموذج يساعد على التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلات الإرتباط الذاتي، مما يجعل المقدرات الناتجة كفؤة وغير متحيزة.
 - إن أنموذج (ARDL) يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من أنموذج الإطار العام.
 - إن أنموذج (ARDL) يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأجل الطويل، وإن إختبارات التشخيص يمكن الإعتماد عليها بشكل كبير (Narayan & Fiji's, 2004: 205).
 - من خلال أنموذج (ARDL) يمكن تحديد العلاقة التكاملية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، فضلاً عن تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتعدد معلماته المقدرة للأجل القصير والطويل أكثر اتساقاً من تلك المقدرة بالطرق الأخرى لاختبار التكامل المشترك.
- والصيغة العامة للأنموذج مكون من متغير تابع (Y) و (K) ومن المتغيرات التفسيرية (X_1, X_2, \dots, X_K) يكتب الأنموذج (ARDL) بالشكل الآتي:-

$$\begin{aligned} \Delta Y_t = & c + B_1 Y_{t-1} + B_2 X_{1,t-1} + B_3 X_{2,t-1} + \dots + B_{k+1} X_{k,t-1} \\ & + \sum_{i=1}^{p-1} \lambda_{1i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \lambda_{2i} \Delta X_{1,t-i} \\ & + \sum_{i=0}^{q_2-1} \lambda_{3i} \Delta X_{2,t-i} + \dots + \sum_{i=0}^{q_k-1} \lambda_{(k+1)i} \Delta X_{k,t-i} \\ & + \mu_t \quad \dots \quad (46) \end{aligned}$$

إذ إن:

Δ : الفروق الأولى. C : الحد الثابت. μ_t : حد الخطأ العشوائي.

B : معلمات العلاقة طويلة الأجل. λ : معلمات العلاقة قصيرة الأجل.

(P, q_1, q_2, \dots, q_k): تمثل فترات الإبطاء للمتغيرات (Y, X_1, X_2, \dots, X_K) على الترتيب.

رهانات الجباية المحلية بين ثنائية التحصيل وأسعار البترول

وبعد إجراء إختبارات درجة تكامل متغيرات الأنموذج وفق إختبارات (ADF, PP, Kpss)، ولتطبيق منهج تحليل التكامل المشترك في إطار أنموذج (ARDL) يستلزم القيام بخمسة إجراءات هي:-

1-3-1-3: إختبار فترات الإبطاء المثلثي للفرق.

إذ يتم إختبار فترات الإبطاء المثلثي للفرق الأولى لقيم المتغيرات في المعادلة (46) من خلال استخدام أنموذج متوجه الإنحدار الذاتي غير المقيد، وهناك خمس معايير مختلفة لتحديد الفترة وهي:- (النقار والعاد، 2012)

(342) و (الشورجي، 2009: 157)

1- معيار خطأ التنبؤ النهائي (Final Prediction Error – 1969) ويأخذ الصيغة الآتية:-

$$FPE_{(P)} = \left[\frac{T + P - k}{k - p \cdot k} \right]^k \cdot \det \sum e \quad \dots \dots \dots \dots \dots \quad (47)$$

2- معيار معلومات أكيكي (Akaike Information criterion-1973) ويأخذ الصيغة الآتية:-

$$AIC_{(P)} = \ln \left[\det(\sum e) \right] + \frac{2k^2P}{T} \quad \dots \dots \dots \dots \dots \quad (48)$$

3- معيار معلومات شوارز (Schwarz Criterion-1978) ويأخذ الصيغة الآتية:-

$$SC_{(P)} = \ln \left[\det(\sum e) \right] + \frac{2k^2P \ln(T)}{T} \quad \dots \dots \dots \dots \dots \quad (49)$$

4- معيار معلومات حنان وكوين (Hannan & Quinn Criterion-1979) ويأخذ الصيغة الآتية:-

$$H.Q_{(P)} = \ln \left[\det(\sum e) \right] + \frac{2k^2P \ln \ln(T)}{T} \quad \dots \dots \dots \dots \dots \quad (50)$$

5- معيار نسبة الإمكان الأعظم (Likelihood Ratio Test).

إذ ان:

P: عدد فترات الإبطاء. T: عدد المشاهدات. K: عدد المتغيرات في الأنموذج.

$\sum e$: مصفوفة التباين والتباين المشترك المقدرة لبواقي الأنموذج.

رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

وتتفق جميع تلك الإختبارات على أن فترة الإبطاء المثلثي (P) هي تلك الفترة التي تعطي أدنى قيمة لمعظم المعايير عند الإختبار.

2-3-1-3: منهج إختبار الحدود Bounds Testing Approach

يستخدم لإختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية الداخلة في الأنموذج بواسطة إختبار (Wald) أو إحصاء إختبار (F)، والتي لها توزيع غير معياري ولا تعتمد على عوامل منها: حجم العينة، وادراج متغير الإتجاه في التقدير. وتحسب قيمة إحصاء (F) وفق الصيغة الآتية:-
(Diebold, 2016: 43)

$$F = \frac{(SSeR - SSeu)/M}{SSeu/(n - k)} \dots \dots \dots \quad (51)$$

إذ إن :-

SSeR: مجموع مربعات الباقي للأنموذج المقيد (فرضية العدم)، أي عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات (إنعدام التكامل المشترك بين المتغيرات).

$$H_0: B_1 = B_2 = \dots = B_{K+1} = 0$$

SSeu: مجموع مربعات الباقي للأنموذج غير المقيد (الفرضية البديلة)، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات (وجود تكامل مشترك بين المتغيرات).

$$H_1: B_1 \neq B_2 \neq \dots \neq B_{K+1} \neq 0$$

M: عدد معلمات الأنموذج المقيد. **n**: عدد المشاهدات (حجم العينة). **k**: عدد المتغيرات.

وبعد إحتساب قيمة إحصاء (F) تتم مقارنتها بقيمة (F) الجدولية المحسوبة من قبل (Pesaran et.al عام (2001)، ونظرًا لأن إختبار (F) له توزيع غير معياري فإن هناك قيمتين حرجتين له:-

- قيمة الحد الأدنى:- وتفترض أن كل المتغيرات ساكنة في مستواها الأصلي، أي متكاملة من الرتبة صفر

$$\cdot I(0)$$

رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

- قيمة الحد الأعلى:- وتفترض أن كل المتغيرات ساكنة في فرقها الأول، أي متكاملة من الرتبة الأولى
.**I(1)**

ويكون القرار على ثلاثة حالات:- (حسن، 2013: 190)

1- إذا كانت قيمة إحصاءة (F) المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى لقيمة (F) الجدولية، تقبل فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل).

2- إذا كانت قيمة إحصاءة (F) المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى لقيمة (F) الجدولية، تقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات (وجود علاقة توازنية طويلة الأجل).

3- إذا كانت قيمة إحصاءة (F) المحسوبة تقع بين الحدين الأعلى والأدنى لقيمة (F) الجدولية، فإن النتائج تكون غير محسومة، مما يعني عدم القدرة على إتخاذ قرار لتحديد ما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.

وسيتم إتخاذ القرار على أساس مقارنة قيمة إحصاءة (F) المحسوبة مع قيمة (F) الجدولية للحد الأدنى إذا كانت المتغيرات متكاملة من الرتبة صفر (**0**) ، أما إذا كانت متكاملة من الرتبة الواحد الصحيح (**1**)، فسيتم إتخاذ القرار على أساس مقارنة قيمة إحصاءة (F) المحسوبة مع قيمة (F) الجدولية للحد الأعلى.

3-3-1-3: تقدير معلمات أنموذج (ARDL) ومعلمة تصحيح الخطأ (VECM).

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية، يتم تقدير معلمات الأنموذج (ARDL) للأجلين القصير والطويل ومعلمة متوجه تصحيح الخطأ (VECM) وفق المعادلة (46) بإستخدام طريقة المربيعات الصغرى الإعتيادية (OLS) إستناداً إلى عدد فترات الإبطاء المحددة، ولتحديد الأنموذج الملائم يتم الإعتماد على طريقة (Hendry) الذي ينتقل من العام إلى الخاص، والذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأولى لأي متغير تكون القيم المطلقة لإحصاءة (t) الخاصة به غير معنوية أي أقل من الواحد الصحيح (حسن، 2013: 189). وقبل إعتماد هذا الأنموذج المقدر وتطبيقه ينبغي التأكد من جودة أداء هذا الأنموذج

تم إجراء اختبار ديكى-فولر المعزز (Augmented Dickey-Fuller, ADF) لفحص وجود جذر وحدة في ثلاثة متغيرات زمنية RFL، PP، و FRF. الهدف من الاختبار هو تحديد ما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة (Stationary) أم لا، حيث تنص الفرضية الصفرية (Null Hypothesis) على وجود جذر وحدة (أي أن السلسلة غير مستقرة). تم إجراء الاختبار على مستويات البيانات (At Level) وعلى الفرق الأول (First Difference) مع ثلاثة مواصفات: مع ثابت (With Constant)، مع ثابت واتجاه (With Constant & Trend)، وبدون ثابت أو اتجاه (Without Constant & Trend).

وتوضح النتائج من الجدول المولى:

الجدول 3-1 : اختبار الاستقرارية حسب ADF

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)			
Null Hypothesis: the variable has a unit root			
<u>At Level</u>			
With Constant	t-Statistic	2.1694	-5.1693
	Prob.	0.9998	0.0004
	n0	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.4232	-5.6122
	Prob.	0.0109	0.0008
	**	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.6698	-5.0247
	Prob.	0.9968	0.0000
	n0	***	n0
<u>At First Difference</u>			
With Constant	d(RFL)	d(PP)	d(FRF)
	t-Statistic	-2.4999	-4.7412
	Prob.	0.0002	0.0011
	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.3404	-4.7447
	Prob.	0.0039	0.0057
	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.8255	-4.8405
	Prob.	0.0020	0.0000
	***	***	***

المصدر: اعداد الطالبین بناء على مخرجات 12.0 reviews

- عند المستوى

- **RFL:** غير مستقر في جميع المواصفات ($\text{Prob.} > 0.05$) ، مما يشير إلى وجود جذر وحدة.
- **PP:** مستقر في جميع المواصفات ($\text{Prob.} < 0.01$) ، مما يعني أنه متكملاً من الرتبة صفر. ($I(0)$)

• مستقر في مواصفي "مع ثابت" و"مع ثابت واتجاه" ($\text{Prob.} < 0.01$) ، لكنه غير مستقر

($\text{Prob.} = 0.4468$)

- عند الفرق الأول

. مستقر في جميع المواصفات ($\text{Prob.} < 0.01$)

• مستقر في جميع المواصفات ($\text{Prob.} < 0.01$)

• ($\text{Prob.} = 0.0000$) مستقر في جميع المواصفات

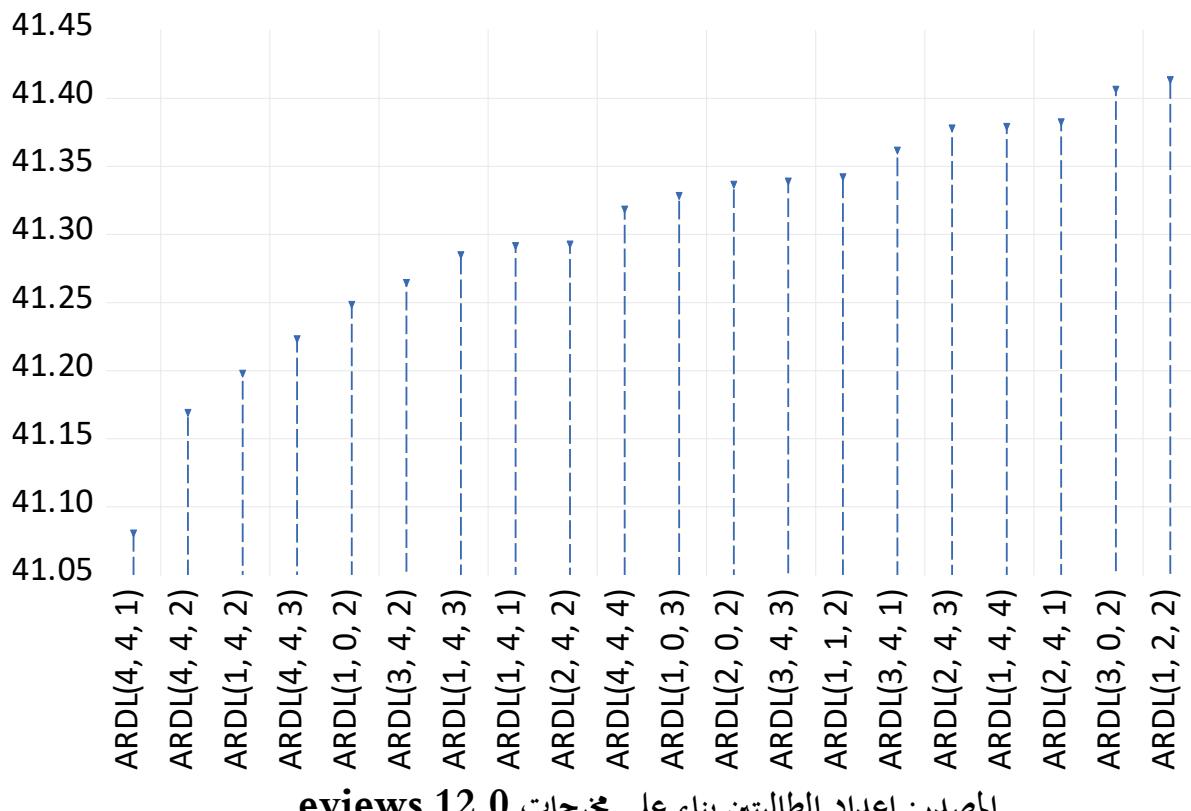
وعليه فان السلسلة PP :مستقر على المستوى $(I(0))$ ، بينما RFL و FRF مستقران على الفرق

الأول $(I(1))$ ، وهو ما يستدعي العمل وفق نموذج ARDL

2- اختيار فترات الابطاء المثلثي: ان اختيار فترات الابطاء (Lags) المثلثي في نموذج ARDL يُعد خطوة حاسمة لضمان دقة النموذج وملاءمته للبيانات. يهدف هذا الاختيار إلى تحديد عدد التأخيرات المناسبة للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة لتجنب التحيز في التقديرات وضمان استقرار النموذج وتتضخّح النتائج من خلال الشكل التالي:

الشكل 1-3: اختيار الابطاء المثلثي

Akaike Information Criteria (top 20 models)



يُظهر الرسم البياني قيم معيار أكاييك للمعلومات (AIC) لأفضل 20 نموذجاً، حيث تراوحت القيم بين حوالي 41.50 و 41.20. تشير الزيادة الطفيفة ولكن المتطرفة في قيم AIC مع زيادة ترتيب النماذج إلى أن النماذج الأولية (الأقل ترتيباً) تتمتع بتوقعات أفضل نسبياً، حيث يفضل النموذج ذو الحد الأدنى لقيمة AIC وفقاً لمعيار الأداء الإحصائي. ومع ذلك، تظهر الفروقات الصغيرة بين القيم اقتراحًا بأن التحسين في الأداء قد يكون هامشياً بين النماذج المختلفة، والنموذج الأفضل هو ARDL (4.4.1).

3- اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود

عد اختبار التكامل المشترك بنهج الحدود - ARDL Bounds Test (Autoregressive Distributed Lag - ARDL) أداة فعالة لفحص وجود علاقة طويلة الأجل بين سلاسل زمنية، سواء كانت متكاملة من الرتبة صفر (I(0)) أو الرتبة الأولى (I(1)). يعتمد الاختبار، المقترن بواسطة بيسران وآخرين، على نموذج ARDL الذي يجمع بين التأثيرات الفورية والمتأخّرة، مع استخدام إحصائيات الحدود العلوية والسفلى لقبول أو رفض فرضية عدم وجود تكامل مشترك. يتميز هذا المنهج ببرونته، حيث لا يتطلب استقراراً مسبقاً لجميع المتغيرات،

وتتضح النتائج كالتالي:

-2- تقدير نموذج ardl في الآجلين الطويل والقصير: يعتبر نموذج التبعية الذاتية المتأخّرة (Autoregressive Distributed Lag - ARDL) أداة متميزة لتقدير العلاقات الاقتصادية في الآجلين الطويل والقصير، حيث يتيح التعامل مع سلاسل زمنية متكاملة من الرتبة صفر (I(0)) أو الأولى (I(1)). يعتمد المنهج على نمذجة التأثيرات الفورية والمتأخّرة للمتغيرات المستقلة، مع استخدام نموذج التصحيح الخطأ (Error Correction Model - ECM) لقياس سرعة العودة إلى التوازن الطويل الأجل. يتميز هذا المنهج ببرونته في التحليل الاقتصادي، مما يجعله مناسباً لدراسة ديناميكيات المتغيرات مثل النمو الاقتصادي أو الأسعار عبر الزمن

١/ في الاجل الطويل : يمكن تقدير نموذج الاجل الطويل كما يلي:

المدول ٣-٢: نموذج الاجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(RFL)				
Selected Model: ARDL(4, 4, 1)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 06/06/25 Time: 11:12				
Sample: 2000 2024				
Included observations: 21				
<i>Conditional Error Correction Regression</i>				
Variable	Coefficie nt	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.47E+08	1.91E+08	0.000000	0.0000
RFL(-1)*	0.091907	0.026776	3.432508	0.0075
FRF(-1)	- 4037082 9	15475805	0.000000	0.0000
PP(-1)	- 41099.74	26069.83	-1.576525	0.1494
D(RFL(-1))	- 0.147494	0.231802	-0.636292	0.5404
D(RFL(-2))	0.490706	0.241618	2.030921	0.0728
D(RFL(-3))	- 0.386502	0.190574	-2.028097	0.0732
D(FRF)	605955.4	5390055.	0.000000	0.0000
D(FRF(-1))	4120254 7	13428477	0.000000	0.0000
D(FRF(-2))	3253649 5	10936116	0.000000	0.0000
D(FRF(-3))	1995955 0	6485352.	0.000000	0.0000
D(PP)	- 173860.8	28439.82	-6.113287	0.0002

المصدر: اعداد الطالبین بناء على مخرجات eviews 12.0

تم تقدير نموذج (ARDL(4, 4, 1) للمتغير التابع D(RFL) باستخدام عينة زمنية من 2000 إلى 2024 مع ثابت مقيد ودون اتجاه أظهرت النتائج التحليلية للانحدار التصحيحي الشرطي وجود علاقة طويلة الأجل، حيث كانت قيمة معامل RFL(-1) (0.091907)، إيجابية ومؤثرة إحصائياً على مستوى 1%， بينما كان FRF(-1) سلبياً ومؤثراً (-) (Prob. = 0.0000)، PP(-1) لم يكن مؤثراً (Prob. = 0.0000). أظهرت D(FRF) تأثيرات قصيرة الأجل، إيجابية ومؤثرة إحصائياً (Prob. = 0.1494)، بينما كانت D(FRF(-1))، D(FRF(-2))، D(FRF(-3))، D(PP) إيجابيات ومؤثرات إيجابيات ومؤثرات على مستوى 1%.

رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

كبيرة ومؤثرة ($\text{Prob.} < 0.01$) ، بينما كانت تأثيرات $D(\text{RFL})$ متذبذبة وغير دالة في معظم الحالات. تشير النتائج إلى وجود تكامل مشترك محتمل بين المتغيرات، مما يدعم استخدام نموذج تصحيح الخطأ لتحليل التوازن .

ب / في الأجل القصير: يمكن تقدير نموذج الأجل القصير كما يلي:

المجدول 3-3: نموذج الأجل القصير

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(RFL)				
Selected Model: ARDL(4, 4, 1)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 06/06/25 Time: 11:13				
Sample: 2000 2024				
Included observations: 21				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RFL(-1))	-0.147494	0.175004	-0.842807	0.4212
D(RFL(-2))	0.490706	0.198991	2.465970	0.0358
D(RFL(-3))	-0.386502	0.154447	-2.502495	0.0337
D(FRF)	605955.4	4185993.	0.000000	0.0000
D(FRF(-1))	41202547	7433294.	0.000000	0.0000
D(FRF(-2))	32536495	6439293.	0.000000	0.0000
D(FRF(-3))	19959550	4319800.	0.000000	0.0000
D(PP)	-173860.8	18589.19	-9.352789	0.0000
CointEq(-1)*	0.091907	0.014282	6.434968	0.0001
R-squared	0.917255	Mean dependent var	5.70E+0 8	
Adjusted R-squared	0.862092	S.D. dependent var	4.05E+0 8	
S.E. of regression	1.51E+08	Akaike info criterion	40.79512	
Sum squared resid	2.72E+17	Schwarz criterion	41.24277	
Log likelihood	-419.3487	Hannan-Quinn criter.	40.89227	
Durbin-Watson stat	1.861244			

المصدر: اعداد الطالبين بناء على مخرجات eviews 12.0

أظهرت النتائج لنموذج تصحيح الخطأ (ECM) وجود علاقة طويلة الأجل قوية، حيث كان معامل إيجابياً ومؤثراً إحصائياً على مستوى 1%، مما يشير ($\text{Prob.} = 0.0001$) (0.091907). إلى سرعة تصحيح الخطأ نحو التوازن. في المدى القصير، كانت $D(\text{FRF})$ وتأخيراتها و $D(\text{PP})$ مؤثرة بشكل كبير ($\text{Prob.} < 0.01$)، بينما أظهرت تأثيرات $D(\text{RFL})$ تبايناً (مؤثرة عند التأخير الثاني والثالث،

رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

Durbin-Watson 1.86 R-squared 0.917 < 0.05).

الارتباط المتسلسل. النتائج تؤكد وجود تكامل مشترك وأداء نموذجي قوي

4- اختبار جودة النموذج: يُعد اختبار جودة النموذج أداة أساسية لتقدير مدى ملاءمة النموذج الإحصائي للبيانات المتوفرة، حيث يركز على فحص دقة التنبؤ واستقرار التقديرات. يشمل ذلك اختبارات مثل الارتباط المتسلسل، التشتت المتغير، وتوزيع البقايا لضمان توافق النموذج مع الافتراضات النظرية. الهدف هو التأكد من أن النموذج يقدم نتائج موثوقة تدعم التحليل الاقتصادي أو التنبؤي.

ا/ اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي للاخطاء

المجدول 3-4: اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.654859	Prob. F(2,7)	0.2579
Obs*R-squared	6.741609	Prob. Chi-Square(2)	0.0344

المصدر: اعداد الطالبتين بناء على مخرجات eviews 12.0

اظهر اختبار Breusch-Godfrey لفحص وجود ارتباط متسلسل حتى تأخير 2 في النموذج، حيث تنقص الفرضية الصفرية على عدم وجود ارتباط متسلسل. أظهرت النتائج قيمة F-statistic بـ 1.654859 (Prob. = 0.0344) و Obs*R-squared بـ 6.741609 (Prob. = 0.2579). بينما ترفض الاحتمالية المرتبطة بـ Chi-Square الفرضية الصفرية على مستوى دلالة 5%， فإن قيمة F-statistic لا تشير إلى رفض الفرضية. (Prob. > 0.05). يشير هذا إلى غياب دليل قوي على الارتباط المتسلسل بناءً على F-statistic

ب/ اختبار تجانس التباين

المجدول 3-5: اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.711391	Prob. F(1,18)	0.4101
Obs*R-squared	0.760382	Prob. Chi-Square(1)	0.3832

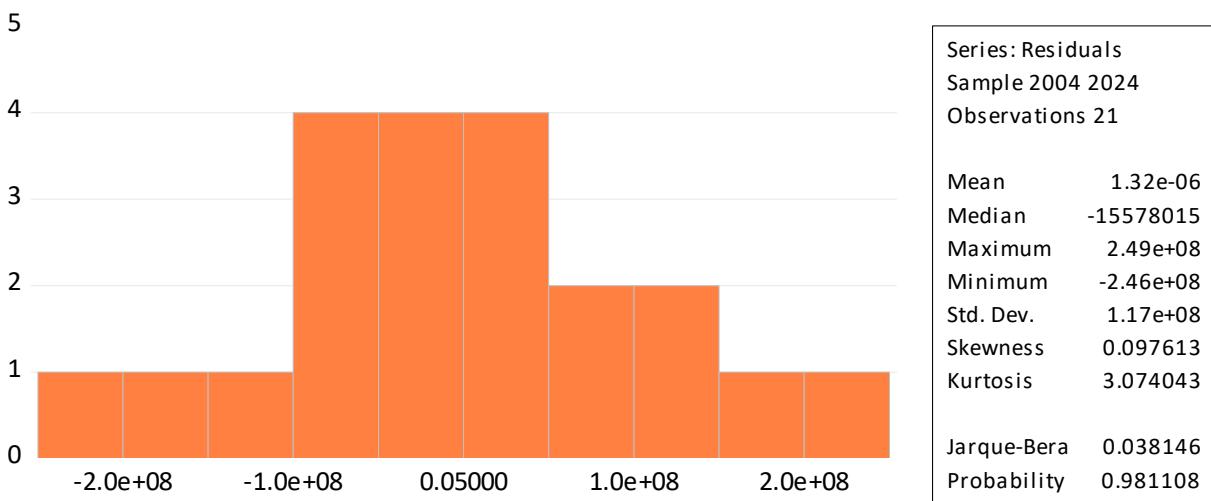
المصدر: اعداد الطالبتين بناء على مخرجات eviews 12.0

رهانات الجباية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

اظهر اختبار ARCH لفحص وجود تشتت متغير (Heteroskedasticity) في النموذج، حيث تنص الفرضية الصفرية على عدم وجود تشتت متغير. أظهرت النتائج قيمة F-statistic بـ 0.711391 ، ووكلاهما يفشل (Prob. = 0.3832) و (Obs*R-squared = 0.760382) ، في رفض الفرضية الصفرية (Prob. > 0.05) عند مستوى دلالة 5%.

ج/ اختبار التوزيع الطبيعي

الشكل 3-2: اختبار التوزيع الطبيعي



المصدر: اعداد الطالبین بناء على مخرجات eviews 12.0

يتبيّن من الرسم البياني لتوزيع بقايا النموذج (Residuals) على عينة من 2004 إلى 2024 (21 ملاحظة) توزيعاً تقريبياً متناهراً حول الصفر (Mean = 1.32e-06)، مع قيمة مedian = -15578.015 و مدى بين 2.46e+08 و 2.49e+08. الانحراف المعياري (Std. Dev. = 1.17e+08) يشير إلى تباين معتدل، بينما تعكس قيم الانحراف (Skewness = 0.077613) وذروة التوزيع (Kurtosis = 3.074043) تقارب التوزيع الطبيعي. اختبار Jarque-Bera (0.038146) يفشل في رفض الفرضية الصفرية للتوزيع الطبيعي (Prob. > 0.05)، مما يدعم افتراض توزيع بقايا الطبيعي وملاعمة النموذج.

د/ إختبار مدى ملائمة صحة الشكل الدالي (Ramsey-RESET)

الجدول 6-3 : إختبار مدى ملائمة صحة الشكل الدالي

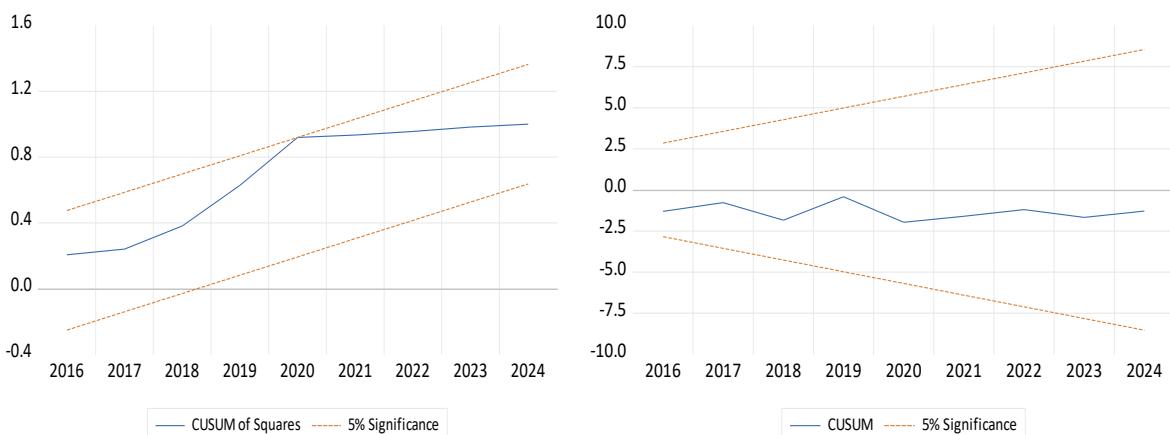
Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
Specification: RFL RFL(-1) RFL(-2) RFL(-3) RFL(-4) FRF FRF(-1) FRF(-2) FRF(-3) FRF(-4) PP PP(-1) C			
	Value	df	Probability
t-statistic	0.364038	8	0.7253
F-statistic	0.132523	(1, 8)	0.7253
Likelihood ratio	0.345024	1	0.5569

المصدر: اعداد الطالبين بناء على مخرجات eviews 12.0

اظهر اختبار Ramsey TEST لفحص صحة مواصفة النموذج الذي يتضمن متغيرات RFL ، FRF ، و PP مع تأخيراتهم، حيث تنص الفرضية الصفرية على أن المواصفة صحيحة. أظهرت النتائج قيمة F (Prob. = 0.132523) ، t-statistic (Prob. = 0.7253) ، F-statistic (Prob. = 0.7253) ، Likelihood ratio (Prob. = 0.5569) ، وكلها تفشل في رفض الفرضية الصفرية ($\text{Prob.} > 0.05$) على مستوى دلالة 5%. يشير ذلك إلى أن المواصفة الحالية للنموذج مناسبة ولا توجد أدلة على وجود انحياز في التحديد الناتج عن متغيرات مستبعدة.

د/ اختبار الاستقرار الهيكلي

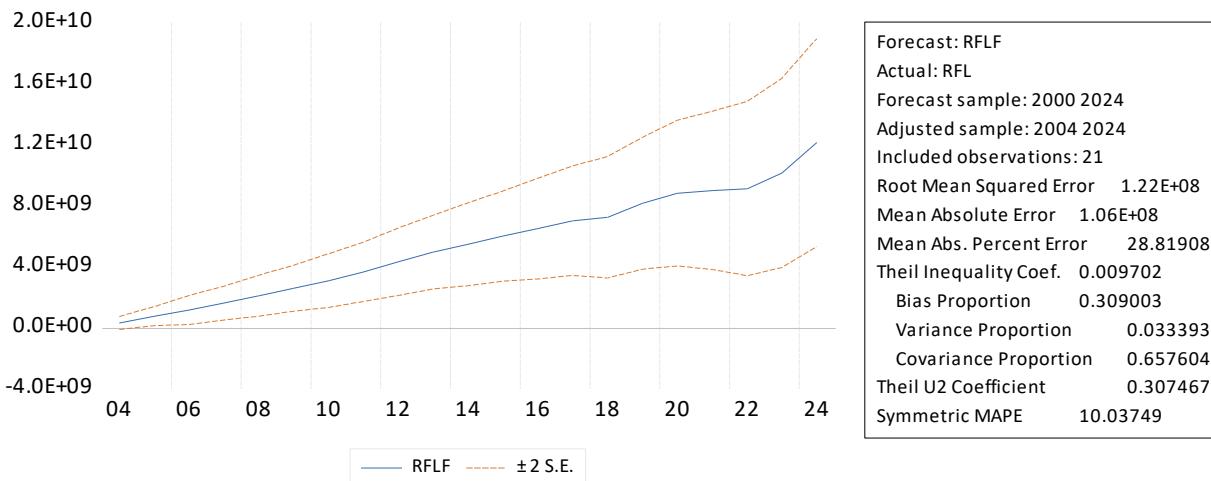
الشكل 3-3 : اختبار الاستقرار الهيكلي



المصدر: اعداد الطالبين بناء على مخرجات eviews 12.0

هـ/ نتائج اختبار الأداء التنبؤي لأنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المقدر.

الشكل 3-4 : اختبار الأداء التنبؤي



eviews 12.0 المصدر: اعداد الطالبتين بناء على مخرجات

يتبيّن من الشكل البياني التنبؤ بمتغير RFL على عينة من 2000 إلى 2024 (21 ملاحظة مع تعديل)، مقارنة بالقيم الفعلية، مع نطاقات الخطأ القياسي المضاعف ($\pm 2 \text{S.E.}$). أظهرت المعايير التنبؤية قيمة Mean Absolute Error و Root Mean Squared Error (1.22e+08) منخفضة، مع Theil Inequality Coefficient (0.029902)، مع (1.06e+08) (قريبة من الصفر). نسبة التحيز (Bias Proportion = 0.030803) والتباين (Variance Proportion = 0.033393) كانت صغيرة، بينما كانت نسبة التغطية (Covariance Proportion = 0.657604) مرتفعة، مما يدعم ملاءمة التنبؤ. قيمة Symmetric MAPE = 10.03749 تؤكد أداءً مقبولاً، مما يشير إلى أن النموذج فعال في التنبؤ بمتغير RFL.

الخاتمة

رهانات الجبائية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

بعد تناولنا لموضوع رهانات الجبائية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول، عبر فصلين متكاملين نظرياً وتحليلياً، تبيّن لنا أن الجبائية المحلية في الجزائر لا تزال تشكو من اختلالات بنوية تحد من قدرتها على أداء دورها المالي والتنموي بالشكل المطلوب، فمن خلال توقفنا للإطار المفاهيمي العام للجبائية المحلية، ومصادر إيراداتها وخصوصياتها مقارنة بالجبائية الوطنية، كما أشرنا إلى العوامل المؤثرة في فعالية التحصيل الجبائي، والصعوبات التي تعترضه، سواء من حيث البنية الإدارية، أو الوعي الجبائي، أو غياب آليات المراقبة والتحفيز، وقد تم الربط بين هذه المعطيات وسياق الاقتصاد الريعي الذي تطبعه التبعية لعائدات البترول، مما يجعل الموارد المحلية مرتبطة إلى حد كبير بالتحويلات المركزية الناتجة عن الريع البترولي.

كما تطرقنا في الدراسة إلى مدى تأثر الجبائية المحلية بقلبات أسعار البترول، من خلال تحليل تطور أسعار النفط وانعكاساتها على ميزانيات الجماعات المحلية، بالإضافة إلى دراسة تطور مؤشرات الجبائية الفعلية كالضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) والضريبة على القيمة المضافة (TVA)، مع تقديم قراءة تحليلية للفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2024، وقد أبرزت الدراسة أن هناك علاقة طردية بين وفرة العائدات النفطية وبين حجم التحويلات والدعم الموجه للجماعات المحلية، مما يؤدي إلى تذبذب كبير في الأداء المالي المحلي عند كل أزمة نفطية.

كما أن الدراسة كشفت بأن أزمة الجبائية المحلية ليست فقط أزمة موارد بل هي أيضًا أزمة إدارة وتسخير، حيث أن ضعف التحصيل الجبائي المحلي لا يرتبط فقط بانخفاض أسعار البترول، بل يتصل بشكل وثيق بغياب استراتيجية واضحة لتحسين الأداء الجبائي، وضعف التنسيق بين الإدارة المحلية والمركزية، إلى جانب غياب العدالة الجبائية والاعتماد شبه الكلي على المداخيل المركزية.

وفي ضوء ما سبق تبرز أهمية الانتقال نحو نموذج جبائي محلي أكثر استقلالية وفعالية، عبر تعزيز قدرات الجماعات المحلية، وتطوير أدوات التحصيل، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتتوسيع مصادر الإيرادات بعيداً عن التبعية للريع البترولي، وذلك ضمن إطار شامل للإصلاح الجبائي المحلي، يراعي العدالة، الاستقرار، والنجاعة المالية.

النتائج المتوصّل إليها:

- تعاني الجماعات المحلية من ضعف واضح في آليات التحصيل الجبائي، نتيجة عوامل عديدة أبرزها نقص التأثير البشري، ضعف الرقمنة، قلة التنسيق بين المصالح الجبائية والمجالس المنتخبة، وغياب الحواجز الفعالة؛
- أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية بين أسعار البترول وحجم الإيرادات الجبائية المحلية، حيث ترتفع مداخيل الجماعات المحلية في فترات الطفرة النفطية، وتتراجع بحدة في فترات الانخفاض، ما يبرز هشاشة الاستقلال المالي المحلي؛
- ميزانيات الجماعات المحلية في الجزائر تتأثر بشكل مباشر بتقلبات السوق البترولية، مما يؤدي إلى غياب الرؤية بعيدة المدى في التخطيط المحلي، والتذبذب في تمويل المشاريع التنموية؛
- هناك تفاوتات كبيرة بين البلديات من حيث القدرة على تعبئة الموارد الجبائية، ما يعمق الفوارق التنموية بين الجهات، ويكرس التبعية المالية للجماعات ذات الموارد المحدودة تجاه الدولة المركزية؛
- لا تزال الجماعات المحلية بعيدة عن تحقيق استقلال مالي فعلي، إذ تعتمد بشكل كبير على التحويلات من ميزانية الدولة بدل تعبئة مواردها الذاتية، ما يحد من قدرتها على اتخاذ قرارات مالية وتنموية مستقلة؛
- رغم الاعتراف الرسمي بأهمية الجبائية المحلية، إلا أن غياب إصلاحات بنوية واضحة ومتکاملة يجعل التحصيل الجبائي غير فعال، ويفصل بناء نموذج مالي محلي متين ومستدام؛
- خلصت الدراسة إلى ضرورة الابتعاد عن النموذج الريعي، من خلال تطوير أدوات بديلة لتمويل المحلي، كالشراكات، الرسوم المحلية، تثمين الممتلكات البلدية، وتحديث السياسة الجبائية المحلية بما ينسجم مع متطلبات العدالة والكفاءة؛
- أظهر الرسم البياني لمعيار أكياك (AIC) أن أفضل النماذج تتراوح قيمها بين 41.20 و 41.50، مع تزايد طفيف ومنتظم في القيم، يشير هذا إلى أن النماذج ذات الترتيب الأدنى، وتحديداً نموذج ARDL (4,4,1)، تقدم أداءً أفضل نسبياً في التنبؤ، رغم أن الفروقات بين النماذج كانت طفيفة، مما يوحي بأن التحسين في الأداء بينها قد يكون محدوداً؛

- تم تقدير نموذج ARDL لتحديد العلاقة في الأجلين الطويل والقصير، أظهرت نتائج نموذج التصحيف الخطأ (ECM) وجود علاقة طويلة الأجل قوية، حيث كان معامل (-1) CointEq موجباً ومحظياً عند مستوى 1%， مما يعكس سرعة العودة إلى التوازن، كما أظهرت بعض المتغيرات المستقلة تأثيرات معنوية في المدى القصير، مما يدل على ديناميكية العلاقة بين المتغيرات؛
- أثبت اختبار حدود ARDL فعاليته في الكشف عن العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، سواء كانت متكاملة من الرتبة صفر أو الأولى، يعتمد الاختبار على نمذجة التأثيرات الفورية والمتاخرة، مما يعزز موثوقية النتائج؛
- أظهر اختبار Breusch-Godfrey عدم وجود دليل قوي على الارتباط الذاتي حتى التأخير الثاني، حيث لم تكن قيمة F-statistic معنوية، رغم أن اختبار Chi-Square أشار إلى معنوية طفيفة، فإن النتيجة العامة تدعم عدم وجود ارتباط متسلسل في النموذج؛
- أظهر توزيع البقايا تقاربًا مع التوزيع الطبيعي، حيث كانت القيم متاظرة تقريباً حول الصفر مع انحراف وتفرط قريين من القيم المثلالية، دعم اختبار Jarque-Bera هذا الاستنتاج، حيث فشل في رفض الفرضية الصفرية لتوزيع طبيعي، مما يعزز ملاءمة النموذج؛
- أثبت اختبار Ramsey أن مواصفة النموذج سليمة، حيث فشلت جميع المؤشرات الإحصائية في رفض الفرضية الصفرية، مما يشير إلى أن النموذج لا يعاني من متغيرات مهمة تم استبعادها؛
- أظهر النموذج دقة تنبؤية جيدة عند توقع متغير RFL ، حيث كانت معايير الخطأ مثل RMSE و MAE منخفضة، بينما كان معامل Theil قريباً من الصفر، كما أن نسبة التحييز والتباين كانت صغيرة، ونسبة التغطية كانت مرتفعة، مما يعكس ملاءمة قوية للنموذج وقدرته الفعالة على التنبؤ.

نصائح وارشادات:

- من الضروري تكوين وتأهيل الموظفين المحليين في مجال التحصيل الجبائي، مع التركيز على الجوانب القانونية، التقنية والرقمية لرفع الأداء الفعلي للإدارة الجبائية؛
- الإسراع في رقمنة عمليات التحصيل، الفوترة، والمراقبة الجبائية، بهدف ضمان الشفافية، تقليل التهرب الضريبي، وتسهيل المعاملات على المواطنين؛
- اعتماد خطة إصلاح شاملة تشمل تعديل الإطار القانوني، تحسين الجبايات الحالية، وتوسيع القاعدة الجبائية مع مراعاة العدالة والفعالية الاقتصادية؛
- تشجيع الجماعات المحلية على الاعتماد على مواردها الذاتية عوض انتظار التحويلات من الدولة المركزية، عبر تثمين الأصول المحلية وتفعيل الاستثمار المحلي؛
- تنظيم حملات توعية لتعزيز الثقة الجبائية لدى المواطن وربط الجباية بالخدمات المقدمة له، ما يخلق نوعاً من القبول والمشروعية الاجتماعية للنظام الجبائي؛
- العمل على تقليل الفجوات بين البلديات الغنية والفقيرة من خلال آليات تضامن مالي فعالة تضمن توازناً تنموياً وعدالة في توزيع الموارد؛
- إعادة توجيه الموارد الجبائية المحلية نحو مشاريع ذات أثر مباشر على تحسين جودة الحياة، كالبنية التحتية، البيئة، والصحة والتعليم المحلي؛
- التفكير في آليات جبائية جديدة تتلاءم مع الخصوصيات المحلية مثل الرسوم البيئية، الضرائب على النشاطات السياحية، أو الجباية العقارية المحفزة؛
- فتح المجال أمام شراكات بين القطاع العام والخاص المحلي لتمويل بعض المشاريع، وتقليل الضغط على الموارد الجبائية التقليدية؛
- وضع آليات رقابة ومتابعة وتقدير لأداء المصالح الجبائية على المستوى المحلي، مع ربط الأداء بالنتائج والتکفل بالنفائص بشكل فوري.

المصادر والمراجع:

أولاً. القوانين:

1. قانون 07.20 المؤرخ في 04/06/2020، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، الجزائر، ج ر رقم 33 الصادرة في 04/06/2020.

ثانياً. الكتب:

1. الإمام محمد، مراحل النمو الاقتصادي، ط 1، وكالة الصحافة العربية، مصر، 2021.
2. بوباعية عبد الرحمن، الإصلاحات الجبائية وأثرها على التنمية الاقتصادية "دراسة تحليلية"، الجزائر، بدون سنة.
3. بوزيدة حميد، التقنيات الجبائية، ديوان المطبوعات الجزائري، الجزائر، 2007.
4. الحرشي عبد الله حميد، تطبيقات فنيات الضرائب بالنظام الجبائي، ط 1، دار وهران، الأردن، 2012.
5. خالد الخطيب، المحاسبة الضريبية، جامعة دمشق، سوريا، 1981.
6. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
7. شعباني لطفي، جبائية المؤسسة، متحفة للطباعة، الجزائر، 2017.
8. صيام وليد زكرياء وأخرون، الضرائب ومحاسبتها، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر، عمان، الأردن، 1997.
9. ضياء مجید الموسوي، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
10. طاقة محمد، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، ط 1، دار المسيرة، 2007.
11. عبد الكريم صادق، يونس البطريق، النظم الضريبية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع للطباعة، لبنان، 1986.
12. علي زعده، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006.
13. غاري عناية، المالية والتشريع الضريبي، دار البارق، عمان، الأردن، 1998.

رهانات الجبائية المحلية بين ثنائية فعالية التحصيل وأسعار البترول

14. محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018.
15. محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
16. محمد الصغير بعلي، **يسرا أبو العلاء، المالية العامة**، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2003.
17. محمد عباس محرزي، **اقتصاديات الجبائية والضرائب**، الطبعة الرابعة، دار هومة، الجزائر، 2008.
18. محمد موسى عريقات، **التنمية والتخطيط الاقتصادي مفاهيم وتجارب**، ط 1، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
19. محمود علي، **النمو الاقتصادي وتحديات الواقع**، ط 1، دار الغيداء، عمان، 2010.
20. ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.
21. نعيمة جعفرى، **محاضرات في مقياس الجبائية**، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د. مولاي الطاهر، سعيدة، 2019.

ثالثا. المجالات والملتقيات:

1. بوغازي إسماعيل، تيغليسيية لمين، **ترشيد الجبائية المحلية لتحقيق تنمية محلية شاملة**، مجلة دراسات جبائية، المجلد 2، العدد 1، الجزائر، 2013.
2. خنيري فدوى، اليزيد علي، **مدى فعالية النظام الجبائي الجزائري في التقليل من ظاهرة الغش الضريبي**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد 2، الجزائر، 2019.
3. زرمان كريم، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2009**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 7، جامعة بسكرة، جوان 2010.
4. صابور سعاد، بن ساعد عبد الرحمن، **دور الجبائية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية (دراسة حالة بلدية درارية)**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 21، العدد 2، الجزائر، 2020.

5. طالبي محمد، مسعودي عبد القادر، **واقع الجبائية المحلية في الجزائر وسبل تفعيلها**، مجلة دراسات جبائية، المجلد 8، العدد 2، الجزائر، 2019.
6. الطاهر الزيتوني، **الآفاق المستقبلية للطلب على النفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته**، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، المجلد 37، العدد 139.
7. علو وداد، **حتمية إصلاح المنظومة الجبائية للجماعات الإقليمية في الجزائر**، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، العدد 02، 2024.
8. علي رجب، **تطور فروقات الأسعار بين النفوط الخفيفة والثقيلة واتجاهاتها المستقبلية**، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 33، العدد 123، 2007.
9. العياشي عجلان، مداخلة بعنوان: **ترشيد الرقابة الجبائية على البنوك والمؤسسات المالية لحكومة أعمالها ونتائجها بالتطبيق على حالة الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرhat عباس، سطيف، أيام 20-21 أكتوبر، 2022.
10. عيسى سماعين، **ظاهرة الغش الضريبي في القانون الجبائي الجزائري (التشخيص والعلاج)** مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15، العدد 2، الجزائر، 2019.
11. لجناف عبد الرزاق، **دور الجبائية المحلية في تحقيق الاستقلالية المالية للجماعات المحلية**، مجلة دراسات جبائية، المجلد 10، العدد 1، الجزائر، 2021.
12. لطرش الطاهر، **حدود القدرة التنافسية لاقتصاد قائم على الريع "محاولة تحليل آثار التنظيم الريعي للاقتصاد على التنافسية الخارجية للاقتصاد الجزائري"**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 10 جوان 2013.
13. محمد مصطفى الخياط، **أسعار النفط الصعود والمؤثرات**، مجلة الكهرباء والغاز العدد 2018، 92.
14. مخلوفي عبد السلام، موري سمية، **أثر سياسة الإنفاق العام على أداء الاقتصاد الجزائري (2001-2009) "دراسة قياسية وتحليلية"**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية والإقليمية في الجزائر، جامعة أدرار، 7-8 نوفمبر 2013.

15. مريم شطبيي محمود، مداخلة بعنوان "انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري "ضمن المحور الثاني، التداعيات المحتملة لأزمة قطع الطاقة على الاقتصاد الجزائري، مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، الجزائر، يوم 14 ماي 2015.
16. مصباح حراق، احمد اعمر بوزيد، تأثير الغش الضريبي على فعالية النظام الجبائي حالة الجزائر، مجلة العلوم التجارية، المجلد 18، العدد 2، الجزائر، 2019.
17. موزارين عبد المجيد، دور الجبائية المحلية في تمويل تنمية الجماعات المحلية وسبل تعزيزه، مجلة القانون العقاري، المجلد 7، العدد 2، الجزائر، 2020، ص86.
18. يحياوي محمد، تقسيمات الموارد الجبائية العائدة للجماعات المحلية مجلة القانون العقاري، المجلد 6، العدد 1 ،الجزائر، 2019.

رابعا. مذكرات التخرج:

1. بغداد قريشي بوجمعة، مساهمة الموارد الجبائية في تمويل ميزانية البلدية "دراسة تطبيقية بلدية المطهر ولاية غليزان" ، مذكرة الماستر في المالية والمحاسبة تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير "قسم العلوم المالية والمحاسبة" ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016.
2. حميد قاسمي، دور الجبائية المحلية في التنمية في القانون الجزائري، مذكرة ماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، سنة 2016.
3. شريف محمد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010.
4. قابوش فريال، أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015، مذكرة ماستر ، تخصص اقتصاد كمي، جامعة العربي بن مهيدى، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، أم البوادي، 2018.

5. كبداني أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة مقارنة بالدول العربية "دراسة تحليلية وقياسية"، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتسهير والعلوم التجارية، تلمسان، 2012.
 6. كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية "دراسة تحليلية وقياسية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، العلوم الاقتصادية والعلوم الجارية والتسهير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013.
 7. موساسب مريم، مولا حسن مراد، فعالية الضريبة المحلية في تمويل الجماعات المحلية، مذكرة ماستر في الحقوق، فرع قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، 2023.
 8. مولود بوعينة، العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر باستخدام منهجية VAR، مذكرة ماجистر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر.
 9. نور الدين يوسفى، الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2019.
 10. هاجر سلطاني، سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرhat عباس، سطيف، 2014.
- خامسا. المواقع الإلكترونية:

1. الموقع الإلكتروني (Fred) الخاص بالإحصائيات، تم (<https://fred.stlouisfed.org>) ، تم الاطلاع على بتاريخ: 2025/05/02، بتوقيت: 22:45
2. الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي <https://www.imf.org/external/datamapper/profile/DZA> ، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/05/03، بتوقيت: 08:40

الملخص:

تناولت هذه الدراسة إشكالية الجبائية المحلية في الجزائر في ظل التحديات المزدوجة المرتبطة بفعالية التحصيل الجبائي من جهة، وتقلبات أسعار البترول من جهة أخرى، وقد تم التطرق في الإطار النظري إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة بالجبائية المحلية، وخصائصها مقارنة بالجبائية الوطنية، إضافة إلى توضيح دور الريع البترولي في تمويل الاقتصاد الوطني، كما أن الجبائية المحلية تعد مصدراً أساسياً لتمويل الجماعات المحلية، إلا أنها تعاني من ضعف فعالية التحصيل، وتبعد مفرطة للتحويلات المركزية الناتجة عن عائدات البترول، وقد أظهرت الدراسة أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة في مداخلات الدولة وبالتالي في التحويلات إلى الجماعات المحلية، مما يحسن أداء الجبائية المحلية بشكل مباشر أو غير مباشر، في المقابل فإن تراجع أسعار النفط يؤدي إلى تقليل هذه التحويلات، مما يكشف هشاشة الجبائية المحلية وضعف استقلاليتها المالية.

كما أبرزت الدراسة أن الأزمة لا ترتبط فقط بتذبذب الموارد البترولية، بل تعكس أيضاً اختلالات بنوية في إدارة وتسخير الجبائية المحلية، من بينها غياب التنسيق بين المستويين المركزي والمحلية، ضعف الوعي الجبائي، قلة آليات الرقابة والتحفيز، وغياب العدالة الجبائية، ومن من خلال التحليل الكمي لمؤشرات الجبائية خلال الفترة (2000-2024)، تم إثبات العلاقة الطردية بين العائدات النفطية وحجم التحويلات المالية للجماعات المحلية، مما أدى إلى أداء مالي متذبذب في الفترات التي شهدت أزمات نفطية، خاتماً توصلت الدراسة إلى أن إصلاح الجبائية المحلية في الجزائر يتطلب تعزيز قدراتها الذاتية، تطوير أدوات التحصيل، توسيع قاعدتها الضريبية، وفك الارتباط التدريجي عن الريع البترولي، ضمن إطار شامل لإصلاح جبائي يقوم على العدالة، الاستقرار، والنجاعة المالية.

الكلمات المفتاحية: الجبائية المحلية – التحصيل الجبائي – أسعار البترول.

Abstract:

This study addresses the problem of local taxation in Algeria in light of the dual challenges associated with effective tax collection, on the one hand, and fluctuating oil prices, on the other. The theoretical framework addresses the basic concepts associated with local taxation and its characteristics compared to national taxation. It also explains the role of oil revenues in financing the national economy. Local taxation is a primary source of funding for local communities, but it suffers from weak collection efficiency and excessive dependence on central transfers resulting from oil revenues. The study shows that rising oil prices lead to an increase in state revenues and, consequently, transfers to local communities, which directly or indirectly improves the performance of local taxation. Conversely, declining oil prices lead to a reduction in these transfers, revealing the fragility of local taxation and its weak financial independence.

The study also highlighted that the crisis is not only linked to the fluctuation of oil resources, but also reflects structural imbalances in the management and administration of local taxation, including the lack of coordination between the central and local levels, weak tax awareness, lack of oversight and incentive mechanisms, and the absence of tax justice. Through a quantitative analysis of taxation indicators during the period (2000-2024), a direct relationship between oil revenues and the volume of financial transfers to local communities was proven, which led to fluctuating financial performance during periods that witnessed oil crises. In conclusion, the study concluded that reforming local taxation in Algeria requires strengthening its own capabilities, developing collection tools, expanding its tax base, and gradually disengaging from oil rents, within a comprehensive framework for tax reform based on justice, stability, and financial efficiency.

Keywords: Local taxation - Tax collection - Oil prices.